دراسات في السنة وعلومها

١

المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها

تأليف

أبي بكر عبد الصَّمد بن بَكر بن إبراهيم آل عَابد

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف

بالمدينة النبوية المنورة

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م



توزيع



٠٥٠٥٧٠٤٨٠٨
www.tarafen.com


دار الطرفين

دراسات في السنة وعلومها
١

المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها

تأليف
أبي بكر عبد الصَّمَد بن بكر آل عابد

المدينة النبوية المنورة

ح عبدالصمد بكر ابراهيم عابد ، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عابد ، عبدالصمد بكر ابراهيم
المدخل الى تخريج الاحاديث و الآثار و الحكم عليها. / عبدالصمد بكر ابراهيم عابد .- المدينة المنورة ، ١٤٣١هـ

..ص ؛ ..سم.- (دراسات في السنة و علومها ؛ ١)

ردمك: ٠-٦٢٦٩-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- الحديث - تخريج أ.العنوان ب.السلسلة

ديوي ٢٣٧,٦ ١٤٣١/٩١٩٧

رقم الإيداع: ١٤٣١/٩١٩٧
ردمك: ٠-٦٢٦٩-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية ١٤٣١هـ

منقحة و بها زيادات نسأل الله النفع بالجميع .



بالسّند المتّصل إلى أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري

بسنده في الجامع الصّحيح

عن أمير المؤمنين عُمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال :

سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول :

(إِنّما الأَعمَالُ بالنِّيَّاتِ ، وإِنّما لِكُلِّ امرِئٍ مَا نَوى ، فمَنْ كانت هِجْرَتُهُ إِلى دُنيَا يُصِيبُهَا ، أَو امرَأَةٍ ينكِحُهَا ، فَهِجرَتُهُ إِلى مَا هَاجَرَ إِليهِ)



بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم

و به نستعين وهو حسبنا ونعم الوكيل

الــمُقَدِّمَةُ

الحمد لله الذي شمل العباد بعنايته ، ووسعهم برحمته ، فأنزل لهـم نـوراً يستضـيئون بهدايته ، ونبراساً يقتبسون من مشكاته ، وبعث إليهم نبياً من أنفسـهم يُبـين آياتـه ويُنـير لهـم طريق الهداية والرشاد ، بلسان عربي مبين ،لاينطق عن الهوى،لا في الغضـب ولا في الرضـا ، آتاه الله جوامع الكلم ، ومُفَصَّل الحِكَم ، إمام الهدى والحبيـب المصـطفى اللهـم صـلِّ عليـه وسلم ، وعلى آله وأصحابه الطاهرين النُّجبا ، أئمة التقى ، ونجوم الهدى ، وعلى مـن تـبعهم بإحسان إلى يوم المعاد واللقا ، أزكى صلاة وأتم تسليم ، كلما ذكـره الـذاكرون ، وغفـل عـن ذكره الغافلون.

أما بعد ؛

فقد خَصَّ الله هذه الأمة بخصائص شريفة ، ونعم لا تُحصى منيفة ، ومـا ذلك إلاَّ بإتباعهم النَّبي الأميَّ عليه صلوات الله وسلامه ، قـال تعـالى ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ الآيتين [الأعراف:١٥٦ـ١٥٧].

فمن تلك النعم خصيصة لم تكن في الأمم قبلها ، وهى حفظ سنة نبيها ﷺ بالإسـناد المتصل إليه ، فلولا الإسناد لقال من شاء مـا شـاء ، فـانبرى أهـل العلـم يرحلـون في طلـب الحديث ، ومعرفة الرواة والنَّقَلَة ، مُتَّبعين في ذلك البصـيرة النَّافـذة في نقـد الرِّجـال وطُـرق التحمل والأداء ، فإنَّ هذا العلم دين وعليهم أن ينظروا عمن يأخذون دينهم .

أهمية البحث : لم يكن انتشار خصيصة الإسناد في علم الحديث فقط بل تعداه إلى أكثر العلوم الإسلامية التي مؤداها طريق النقل والرواية .

إلاَّ إن الكلام الصادر من مشكاة النبوَّة ليس كغيره من كلام الناس مهما ارتفعت أقدارهم في العلم والحكمة والعقل .

فكان لابد من أن يتميز تخريج الحديث النبوي عن تخريج غيره من الكلام سواء كان حكمة أو مثلاً ، شعراً أو نثراً.

فالحديث النبويُّ قد وَجد عناية كبرى من علماء السنة تمثلت في تلك الفنون العلمية المتنوعة ، والدراسات الكثيرة المتقنة حوله سنداً ومتناً .

وكان من بينها علم التخريج حيث أخذ في نموه وتطوره أشكالاً عِدَّة ؛ تكونت من خلالها معالم هذا العلم وضوابطه .

والمتأمل في صنيع الأئمة في التخريج ـ كالزيلعي وابن حجر وغيرهما ـ يتراءى له من ثنايا كلامهم ضوابط ومعايير انتهجوها أثناء التخريج وتدوينه فكان لابد إذاً من استجلاء تلك القواعد ، وهاتيك الضوابط ، لتكون نبراساً يهتدي بها من يروم هذا العلم والاشتغال به

ولا يتسنى ذلك ـ في نظري ـ إلاَّ لمن مارس التخريج علماً وتطبيقاً مستهدياً بصنيعهم، متأملاً في عباراتهم وإشاراتهم ، مدركاً لملاحظاتهم ، واعياً لأقوالهم ، ملاحظاً لمناهجهم في هذا الميدان .

هذا ، ويمكن عزو الدوافع التي أدت إلى تطور علم التخريج وظهوره كعلم من علوم السنة النبوية إلى ما يلي :

١ – انتشار المصنفات العظيمة في الحديث والتفسير والتاريخ التي تعتمد في مادتها العلمية على الرواية بالأسانيد .

٢– ظهور المصنفات الفقهية الموسعة التي تكتفي عند ذكر الأدلة الشرعية من السنة النبوية بالإشارة إلى طرف الرواية المحتوى على موضع الاستدلال .

٣– عدم وجود الفهارس العلمية المنظمة لهذه الكتب .

٤ – قلة العناية بحفظ الأسانيد ، ووجود الروايات في العصور المتأخرة .

٥- ومما أدى إلى انتشار علم التخريج في عصرنا ، والاهتمام به ، كثرة تحقيق المخطوطات ونشر التراث الإسلامي وخاصة في علوم السنة النبوية ، مما يتطلب من المحقِّق الحاذق أن يقوم بتخريج الروايات مع دراسة أسانيدها والحكم عليها .

كل أولئك أدى إلى مزيد من الاهتمام والعناية بهذا العلم الجليل .

الهدف من هذا البحث : مساهمة في سبيل وضع ضوابط ومعايير لعلم تخريج الأحاديث والآثار تميزه عن مجرد العزو بمعناه الواسع ؛ وهذا ما أسعى إليه من خلال هذا البحث الذي جعلته مدخلاً إلى علم التخريج .

مجال البحث : قلنا : إن علم التخريج ليس هو مطلق العزو أو مجرد الإخراج بمعناه الواسع المستفيض ؛ بل هو عزو مميز ، وإخراج وإظهار مخصوص لمعلومات معينة ، وفقاً لمنهج متَّبع مخصوص في علوم السنة الشريفة ؛ ميزه عن المعنى الواسع لمطلق العزو ومجرد الإخراج.

إن ممارسة التخريج دراسة وتطبيقاً تحتاج إلى معالم ترسم للدارس أيسر السبل وأسهلها في استخراج الحديث أو الأثر **بأسرع وقت وأصوب نتيجة.**

ويمكننا معرفة تلك المعالم من خلال نظرنا في الحديث النبوي ككل ،حيث نجد أنه مكون من : إسناد ومتن . والمتن مكون من : لفظ ، واللفظ له معنى أو موضوع .

ومن تحديد هذه المعاني يمكننا أن ننطلق في تحديد معالم طرائق التخريج التي من خلال دراستها علماً وتطبيقاً مع طول الممارسة وكثرة المران يتيسر للباحث إدراك ضوابط علم التخريج ومناهج الأئمة فيه .

منهج البحث : منهج بين الوصفي والتاريخي سالكا في هذه الدراسة مسلك الإيجاز ، مكتفياً بالأمثلة التي توضح المراد ، ويقاس عليها غيرها . فذكرت طرق التخريج على سبيل الإجمال مع ضرب الأمثلة من الكتب المساعدة في كل طريقة والإشارة إلى الصياغة العلمية

للمادة المخرجة وكيفية الاستعانة بشجرة الإسناد ، والإشارة إلى ضوابط الحكم على الحديث بعد تخريجه .

خطة البحث : جاءت مضامينها كالتالي :

فبعد المقدمة ؛

التمهيد : في مقدمات عامة (معنى التخريج ـ أهميته ـ فوائده ـ نشأته) .

الفصل الأول : في التخريج بالنظر إلى السند .

وفيه الكلام على كتب الأطراف والمسانيد والمعاجم وما في حكمها ؛ وكيفية التخريج بهذه الطريقة .

الفصل الثاني : في التخريج بالنظر إلى ألفاظ المتن .

وفيه تكلمت عن علم فهرسة ألفاظ الأحاديث وعن المعجم المفهرس ونحوه ، وكيفية التخريج بهذه الطريقة .

الفصل الثالث : في التخريج بالنظر إلى الموضوع العلمي .

وفيه تكلمت عن تصنيفات كتب السنة ، وعن كتب الأبواب المفهرسة ، والكشّاف الموضوعي وكيفية استخدام كلٍ .

الفصل الرابع : في التخريج بالنظر إلى حال الحديث سنداً ومتناً . وكلمة عن الكتب المساعدة في ذلك .

الفصل الخامس : في التخريج عن طريق الاستعلام اللفظي باستخدام الحاسوب .

وفيه الكلام عن خدمات الحاسوب المتاحة حاليا، والإمكانات التي يتيحها الحاسوب في التخريج ، وفي سلبيات استخدام الحاسوب .

الفصل السادس: في كيفية التخريج عموماً وتدوين ذلك .

وفيه الكلام عن اختيار الطريقة المثلى للتخريج ، وعن الصياغة العلمية للمادة المخرجة ، وعن استخدام شجرة الإسناد في توضيح أوجه المتابعات والشواهد وتقريبها عند كثرة الطرق وتشعب الأسانيد .

الفصل السابع : في ضوابط الحكم على الحديث بعد تخريجه .

وفيه الإشارة إلى حاجة الباحث إلى علمَي التاريخ ومعرفة الرجال ، وإلى إتقان ميزان القبول و الرد ، ومعرفة الاعتبار عند علماء الأحاديث والآثار .

الخاتمــــــــة : في نتيجة البحث .

بيان المصادر والمراجع .

فهرس الموضوعات.

هذا ، وما دونته في هذه الوريقات هو مساهمة متواضعة لوضع ضوابط لهذا العلم الجليل ، حتى يمتاز عن غيره من العلوم .

ولا يكفي في هذا العلم الدراسة النظرية ، بل لابد من طول المران بالتطبيق العملي وكثرة التدرب والممارسة للتخريج .

أما بعد ؛ فبعد عقدين من الزّمان على ظهور الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، تأتي هذه الطبعة الثّانية ، وفيها تصويبا ت وإضافات ألزم التّطور التِّقَاني للحاسوب والشّبكة العالميّة الحديث عن التّخريج بواسطتها ، بقدر الطّاقة . أسأل الله العلي القدير النّفع بالجميع في خدمة سُنّة المصطفى صلى الله عليه وسلّم .

كما لا أدعي الكمال في ما كتبت وحرّرت ، وأستغفر الله العلي العظيم من الخطأ والزّلل ، فهو من وراء القصد وهو الغفور الرحيم .

وكتب محسن الظن بالرءوف الرحيم الماجد

أبو بكر عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم آل عابد

خادم طلبة العلم بالمدينة النبوية المنورة

حي القصواء ـ طريق الهجرة

المدينة النبوية المنورة

١٤٣١هـ

التَّمْهِيــدُ

في مقدّمات عامّة ؛ وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في معنى التّخريج في الّلغة والاصطلاح والفرق بينه وبين العزو المجرد.

المبحث الثاني : في أهميّة التّخريج وفوائده .

المبحث الثالث : في نشأة علم التّخريج وتطوّره .

المبحث الرابع : في ذكر طرائق التّخريج على سبيل الإجمال .

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

في معنى التّخريج في الّلغة والاصطلاح

والفرق بينه و بين العزو المجرّد

أ ـ في اللغة : التّخريج في أصل الّلغة مأخوذ من (خَرَجَ) .

قال ابن فارس : ((الخاء والرّاء والجيم أصلان .. » ، وقال « فالأوّل : النّفاذ عن الشّيء ، والثّاني : اختلاف لونين ؛ فأمّا الأوّل : فقولنا : خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوْجَاً ..)) .

وقال : ((وأمّا الأصل الآخر : فالخَرَجُ لونان بين سواد وبياض ..)) .

وقال : ((ومن الباب : أرضٌ مُخَرَّجَةٌ ؛ إذا كان نَبتُها في مكان دون مكان ، وَخَرَّجَتِ الرَّاعِيَةُ المَرْتَعَ إِذَا أَكَلَتْ بَعْضَاً وَتَرَكَتْ بَعْضَاً ..)) (1)

ب ـ في اصطلاح المحدِّثين :

شاع استخدام كلمة التّخريج بين الباحثين في علوم السُّنَّة ، والمتعرّضين للتّخريج في تحقيقاتهم للأصول الخطيّة ؛ بمعناها الواسع الشّامل لمجرد الإخراج والعزو . إلا أنَّ المتأمّل في صنيع أئمّة التّخريج في كتبهم ؛ يستلهم منه أنّ لهم اتجاهاً إلى ضبط موضوع التّخريج ، والبحث فيه بضوابط تُمَيّزه عن مُجرّد العزو أو مطلق الإخراج .

ولعلّ من أوائل مَنْ صرَّح بمعنى (التّخريج) في اصطلاح المحدثين الإمامين السّخاوي والسّيوطي رحمهما الله .

قال السّخاوي :

((والتّخريج : **إخراج** المحدّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها ، و**سياقها** من مرويّات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، و**الكلام** عليها و**عزوها** لمن رواها من أصحاب الكتب والدّواوين ..)) .

---

(1) ابن فارس : مقاييس اللغة (٢/ ١٧٥-١٧٦) .

وقال : ((وقد يُتَوَسَّعُ في إطلاقه على مجرّد الإخراج والعزو ..)) [1]

فكلامه رحمه الله اشتمل على الأمور التّالية :

١ - أن يكون المخرِّج للحديث محدّثاً أو من أهل الاختصاص بالحديث نستفيد ذلك من قوله : (إخراج المحدّث) .

٢- إخراج الحديث من كتاب أو نحوه من المصادر الحديثيّة .

٣- روايته بالسند من مرويّات نفسه أو نحو ذلك .

٤- الكلام عليه . (تصحيحاً وتضعيفاً وتعليلاً ونحو ذلك) .

٥- قد يُتوسع في إطلاق التّخريج على مجرّد العزو .

لكنّنا لو أردنا تطبيق هذا التّعريف على مناهج العلماء في التّخريج ؛ نجد أنّه لا ينطبق إلّا على جانب من تلك المناهج ؛ إذ لا يُمكن تطبيقه تماما على منهج الإمام الزّيلعي في (نصب الرّاية) ، ولا على منهج الإمام ابن حجر في (التلخيص الحبير) فهما لم يسوقا الأحاديث بأسانيدها إلى منتهاها مثلاً ، لكن ينطبق هذا التعريف على منهج الحافظ ابن حجر في (نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار) ونحوه .

أما السّيوطي فقد قال : ((.. أُطلق في الاصطلاح على شيئين :

أحدهما : **إيراد** الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء ؛ ومنه قولهم : خرَّجه البخاري ومسلم ؛ وهذه العبارة تقع للمغاربة كثيراً ، وأكثر ما يقوله غيرهم : أخرج ؛ بالهمزة .

الثّاني : **عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمّة** ؛ ومنه الكتب المؤلّفة في تخريج أحاديث الإحياء ، والرّافعي ، وغير ذلك ، تُسمّى: تخاريج . وكأنه من باب مجاز الملابسة ، أو على حذف مضاف ؛ أي بيان التخاريج .)) . [2]

فنراه في تقسيمه الأوّل جعل ذِكْر الحديث بسنده في كتاب من الكتب المعتبرة

---

(١) السخاوي : فتح المغيث (٣/ ٣١٨) .

(٢) السيوطي : البحر الذي زخر (٣/ ٩١٧-٩١٩) .

تخريجا ؛ ومثَّل بكتابي البخاري ومسلم ، مشيراً إلى استخدام المحدّثين لكلمَتَيْ (خرَّج) و(أخرج) عند العزو إليهما .

وفي تقسيمه الثّاني جعل العزو إلى الأئمّة كالبخاري ومسلم مثلا يُسمّى تخريجا ، ومَثَّل بكتب التّخريج ؛ كتخريج أحاديث كتاب إحياء علوم الدين ؛ لزين الدين العراقي .

ثم فيما بعد نرى الإمام المناوي (عبدالرؤوف ١٠٣١هـ) في شرحه الموسوم (بفيض القدير شرح الجامع الصّغير للسيوطي) يكاد أن يُصرّح بتعريفٍ جامع لعلم التّخريج وذلك عند شرحه لقول السّيوطي : ((وبالغت في تحرير التّخريج..)) فقال : ((بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخرّجيها من أئمّة الحديث ؛ من الجوامع والسّنن و المسانيد ، فلا أعزو إلى شيء منها إلّا بعد التّفتيش عن حاله ورجال مخرجه..)) .[1]

ففي قوله: ((اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث)) إيماء إلى نوع خاصٍّ من العزو وليس مجرّد الإخراج ولا مطلق العزو .

وكذا في قوله : ((إلى مخرجيها من أئمّة الحديث)) أنه يخصّهم بتخريج الحديث من كُتبهم دون غيرهم من المصنّفين .

ثمّ يُضيف إلى هذا العزو المخصوص أمراً مهمّاً ؛ وهو : الكلام على الحديث بعد التّفتيش عن حاله ورجاله ؛ فكأنّه يُشير إلى أنّ التّخريج في اصطلاح المحدّثين يجب أن يكون له ضوابط ومعايير تُميّزه عن مُجرّد الإخراج ومُطلق العزو .

يؤيّد ذلك ما جاء في ترجمة المحبّ الطّبري (أحمد بن عبد الله بن محمّد المكي ٦٩٤هـ) رحمه الله في (العقد الثّمين) حيث قال التّقي الفاسي : ((وله تواليف حسنة في فنون من العلم ، إلا أنّه وقع له في بعض كتبه الحديثيّة **شيء لا يُستحسن** ؛ وهو : أنّه ضمّنها أحاديث ضعيفة وموضوعة في فضائل الأعمال ، وفضائل الصّحابة رضي الله عنهم **من غير تنبيه** على ذلك ، ولا **ذكر إسنادها ليعلم منه حالها** .

(١) المناوي : فيض القدير (١/ ٢٠) .

وغاية ما صنع ؛ أن يقول : أخرجه فلان ، ويسمي الطّبراني مثلا ، أو غيره من مؤلفي الكتب التي أخرج منها الحديث المشار إليه . وكان من حقه **أن يُخَرِّجَ الحديث بسنده** في الكتاب الذي أخرجه منه ؛ ليسلم بذلك من الانتقاد ، كما سلم به مؤلف الكتاب الذي أخرج منه المحبّ الطّبريُّ الحديثَ الذي خرَّجه ، أو يقول : **أخرجه الطّبراني مثلا بسند ضعيف** ؛ كما صنع غير واحد من المحدِّثين في بيان حكم سند الحديث الذي يريدون إخراجه)) . [1]

فعزو الحديث مع عدم الحكم عليه : يراه التّقي الفاسي عيباً لا يُستحسن من المخَرِّج للحديث .

كما إنّ المعنى الذي ذكره المناوي هو المعنى الذي استقر عليه المحدّثون في الأعصار المتأخّرة لأنّ الرّواية بالإسناد أصبحت عزيزة المطلب .

ومن خلال ما تقدّم يمكن أن نصوغ تعريفاً ضابطاً لهذا العلم يتميّز به عن غيره من علوم السّنّة ، ويكون منطلقاً لوضع قواعده ، فنقول وبالله التوفيق :

التّخريج في الاصطلاح هو :

عزو الحديث إلى مَنْ أخرجه من أئمّة الحديث ، والكلام عليه بعد التّفتيش عن حاله ورجال مخرجه .

فخرج بقولنا : **(أئمّة الحديث)** مَنْ أخرج الحديث وليس من أهل الحديث ،أو ليس له اختصاص به ؛ فلا ينظر إليه . ودخل تحته كتب أئمّة الحديث التي لم تختص بمتونه مثل كتب التّفسير والتّاريخ التي يسوقون فيها سند الحديث ومتنه .

وبقولنا : **(الكلام عليه)** العزو الذي لا يشتمل على بيان حكم الحديث أوحاله ؛ وجعلناه قيداً لنفرّق به بين التّخريج كعلم قائم بذاته وبين مجرّد العزو .

---

(١) الفاسي : العقد الثمين (٣/ ٦٣) .

ج ـ العلاقة بين التّعريف الّلغوي والتّعريف الاصطلاحي :

بما أنّ الباحث في تخريج حديثٍ ما يسعى إلى معرفة مصدر الحديث وإخراجه من بطون الكتب وبيان حاله وإبرازه للنّاس ، فذلك هو الإخراج والإظهار وهو ما تضمنه قوله: (النّفاذ عن الشئ) ، وكذلك قد لا يتطرّق الباحث إلى ذكر كلّ روايات الحديث الذي يُخرجه ، بل يكتفي بالإشارة إليها بما يُوضّح المقام ؛ كأنه ذكر بعضها وترك بعضها الآخر، وهذا أيضاً تضمّنه الأصل الثّاني في المعنى الّلغوي . والله أعلم وأحكم .

د ـ ضوابط التّخريج والفرق بينه وبين مجرد العزو :

يمكننا استخلاص ضوابط التّخريج من كلام الأئمّة الفاسي و السّخاوي والسيوطي و المناوي رحمهم الله في النّقاط الآتية :

١ – أن يكون التّخريج من كتب أئمّة الحديث .

٢ – الكلام على الحديث من حيث القبول والرّد (صحة وضعفاً وتعليلاً ...) .

٣ – عزو الأحاديث عزواً بيّناً واضحاً ليسهل الرجوع إلى مصادرها التي أُخرجت منها.

ومن هذا يظهر لنا أن بين التّخريج والعزو عموماً وخصوصاً ، فكلّ تخريج يشتمل على عزو ، ولكن ليس كلّ عزو يتضمّن تخريجاً بالمعنى الاصطلاحي هنا .

فالتّخريج لابد فيه من الكلام على الحديث سنداً ومتناً إضافة إلى العزو (الذي هو مجرّد الإخراج) حيث يكتفي الباحث بذكر المرجع أو المصدر فقط .

وعلى هذا التفريق سنسير في بحثنا هذا والله ولي التوفيق .

❋ ❋ ❋

المَبْحَثُ الثَّاني

في أهميِّـة التّخريج وفوائده

إنّ ممارسة تخريج الأحاديث والآثار ، وجمع النّصوص الحديثيّة ، والتّفتيش عنهـا في بطون الكتب ـ مخطوطة ومطبوعة ـ من جوامع و مسانيد ومصـنفات وأجـزاء ومشـيخات ؛ والنّظر في أحوال الرجال وتراجمهم ، ومعرفة الوجوه المختلفة لرواية الحـديث ، مـن تقـديم وتأخير ، واختصار وزيادات في النص ، كلّ أولئك له فوائده الجمّة التي تعود عـلى الباحـث والقارئ سواء .

ولا يصير المرء ماهراً في علم الحديث حتى يمارس التّخريج علماً وتطبيقاً .

قال الخطيب البغدادي رحمه الله : ((كان بعض شيوخنا يقول : من أراد الفائدة فليكسر قلم النّسخ وليأخذ قلم التخريج)) [1] وقال : ((قَلَّ ما يتمهَّرُ في علم الحديث ويقف على غوامضه ، ويستثير الخفيَّ من فوائده ، إلاَّ من جمع متفرقه ، وألَّف مشتته ، وضم بعضه إلى بعض ، واشتغل بتصنيف أبوابه ، وترتيب أصنافه ، فإن ذلك الفعل مما يقوي النّفس ، ويُثـبِّت الحفظ ، ويشحذ الطّبع ، ويبسط اللّسان ، و يُجيِّد البيان ، ويكشف المشتبه ويوضّح الملتبس ، ويكسب أيضاً جميل الذّكر ، وتخليده إلى آخر الدهر .

كما قال الشّاعر :

يموت قوم فيُحيى العلم ذكرهم   والجهل يُلحق أمواتاً بأموات)) . [2]

ولا يكون ذلك إلا بالتخريج .

هذا ، ومن تلك الفوائد التي يمكن أن نذكرها في هذه العُجالـة والتـي نجنيهـا مـن التّخريج ما يأتي :

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢/ ٢٨٢) .

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٨٠) وانظر : ابن الصلاح : المقدمة (ص٣٧٤) .

١- توثيق الحديث ومعرفة درجته في اصطلاح المحدّثين .

٢- معرفة الزّيادة والنّقص في متن الحديث ، فيُعرف ما هو صحيح ، وما هو شاذ أو منكر ، أو مُدرج .

٣- معرفة الوجوه المختلفة لرواية الحديث ؛ مما يساعد في الاستنباط الصحيح للأحكام الفقهيّة .

٤- تصويب النّص مما يقع فيه من التّحريف أو التّصحيف ، فنخلص إلى نص صحيح .

٥- تصويب الأسماء في الإسناد ، وتوضيح المبهمات وتقييد المهملات منها ، وضبطها الضّبط الصّحيح وغير ذلك .

٦- فائدة تعود على الباحث نفسه وهي تكوين مَلَكَةٍ عِلميَّةٍ لديه في إتقان تصويب النّصوص ، وكذا إتقان عزوها وتوثيقها . واطِّلاعه على أوجه الاحتمالات للنّصوص العلميّة ورواياتها .

كما يُوَسِّع من أُفُقِهِ العلمي من الاطلاع على أساليب العلماء في العزو والجرح والتّعديل ، والاستنباط أيضاً ؛ كصنيع الإمام البخاري في تراجم أبوابه ، وكالترمذي في بيان العلل والحكم على الحديث ؛ ونحو ذلك .



المَبْحَثُ الثَّالث

في نشأة علم التّخريج وتطوّره

إنّ علم التّخريج على هذا النسق الذي نراه اليوم لم يكن وليد الصدفة ، ولا جديد الفكرة ، بل كان ناشئاً عن حاجة بدت في أُفق التّدوين للسّنّة ، والاستشهاد بها ، والتّصنيف فيها .

وتختلف هذه الحاجة باختلاف الوقت الذي تُصنف فيه علوم السّنّة وتُدون .

وقد بدأت بواكير علم التّخريج إبان العصر الذّهبي للتّدوين وكتابة الحديث النّبوي ، والتّأليف فيه ، وتمييز صحيحه من سقيمه ، مما جعل التّخريج يأخذ مظاهر وأشكالاً شتّى ؛ حتّى استقر على الحال التي هو عليها في يومنا هذا .

فالمُحدِّث في السّابق لا يصير ماهراً في الرّواية ، عالماً بصحيح الحديث من سقيمه ، مطلعاً على علله ؛ حتى يَروي الحديث من وجوه مختلفة ، وأسانيد متغايرة ، وروايات متعدّدة ، فالحاجة للتّخريج في ذلك العهد موجودة ، لكن أخذت مظهراً مناسباً لتلك الحقبة من الزمن ؛ حيث كانت عهداً زاهراً لرواية الأحاديث والآثار ، قَلَّ أن ترى محدثاً لا يحفظ الأحاديث بأسانيدها ، فيكفي عند إرادة تخريج حديثٍ ما أن يُشار إلى أنه يُروى عن فلان وعن فلان من الصّحابة أو التابعين .

ولعلّ أوّل مَنْ يُمكن أنّ ننسب إليه نشأة هذا العلم وتأسيسُه هو: الإمام أبو عيسى التِّرمذي (٢٧٩ هـ) في كتابة (الجامع) ؛ حيث يقول عقب الأحاديث التي يوردها : وفي الباب عن فلان وعن فلان ..

فصنيعه هذا بالنّسبة لذلك الوقت يُعَدّ تخريجاً ، فالعلماء عندما أخذوا في التّأليف في أبواب السّنّة النّبويّة ، وتصنيف العلوم فيها ، احتاجوا إلى الاختصار ، وعدم التّطويل خشية السآمة وقصور الهمم ؛ ولما كانت كتبهم تُعدّ في جانب ما يُروى في الباب من روايات مختصرةً ؛ كانت الحاجة ماسّة إلى الإشارة إلى مَنْ رواه من الآخرين . فكان منهج التّرمذي هذا يُعدّ تخريجاً .

ونسبنا إليه نشأة هذا العلم ، مع وجوده في كلام الأئمة السابقين له وفي وقته ؛ لأنـه هو الذي التزم به كمنهج اتّبعه في كتابٍ يُروى عنه .

فكان بزوغ فجر التّخريج ـ في اعتبارنا ـ على يديه رحمه الله .

ومن جهة أخرى نرى في ذلك العهد فما بعد اهتمام المحدّثين بطلـب علّـو الإسـناد ، وازداد ذلك إبّان ظهور كتب السّنّة الصّحيحة؛حيث انبرى الأئمّة بتصنيف (المستخرجات) على الصحيحين ، أو أحدهما ؛ طلباً لعلـو الإسـناد وللاطّـلاع عـلى ألفـاظٍ مَزيـدة صـحيحة ومفيدة ، تُعين على فَهم النّص والاستنباط منه ، وطلباً للزّيادة في قوّة الحـديث بتعـدّد طُرقـه وكثرتها .

فبروز تلك الحاجات في ذلك الوقت ؛ أدّى إلى ظهـور المسـتخرجات ؛ التـي تعتـبر أيضاً مظهراً من مظاهر التّخريج في تلك الحقبة .

كما اهتم غير واحد من العلماء بجمع أحاديث صحابي أو تـابعي ؛ وسُـمّي عملهـم هذا تخريجا ؛ مثل : مسند عبد الله بن عُمر **رضي الله عنهما** تخريج أبي أُميّة الطّرسوسي (٢٧٣ هـ) ، ومسند عُمر بن عبد العزيز **رحمه الله** تخريج ابن الباغندي (٣١٢ هـ) .

ومن جانب آخر تضّطر بعض حالات المرتحلين في طلب الحـديث إلى الانتقـاء عـلى الشّيوخ ، والانتخاب عليهم من حديثهم ؛ بتجنب المعـاد مـن روايـاتهم ، وخاصّـة إذا كـان المحدّث مُكثراً ، وفي الرّواية متعسّراً ، وكان الطّالب من الواردين الغرباء ؛ الذين لا يمكـنهم طـول الإقامـة والثّـواء ، عنـدها يقصـد إلى تخـيُّر الأسـانيد العاليـة ، والطّـرق الواضـحة ، والأحاديث الصّحيحة والرّوايات المستقيمة ؛ كـي لا يـذهب وقتـه في التّرهـات ؛ مـن تتبّـع الأباطيل والموضوعات ، وتَطَلُّبِ الغرائب والمنكرات .[1]

---

(١) الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢/ ١٥٥- ١٥٩)

فكان هذا مظهراً من مظاهر التّخريج ؛ ألجأت إليه الحاجة في ذلك الوقت ؛ وهو الانتخاب على الشّيوخ ، وتخريج الأفراد والغرائب الحسان .

كل أولئك كان من مظاهر التّخريج في القرنين الثّاني والثّالث ، مع استمرارها إلى القرنين الرّابع والخامس .

ومن أبرز الذين حفظ لنا التّاريخ في القرن الرّابع الهجري أنّهم صنّفوا في تخريج الأفراد والغرائب الحسان ، الإمام أبو الحسن علي بن عُمر الدّارقطني (٣٨٥ هـ) .

وليس معنى ذلك أنّه أوّلهم ، بل قد سُبق إلى ذلك بصنيع الأئمّة كأحمد بن حنبل وابن معين وعلي ابن المديني وابن أبي شيبة وغيرهم .[١] لكن باعتبار أنّه صنّف فيه ، ورُويت عنه هذه المصنّفات ، كان هو فارس ميدانها ، وصاحب رهانها .

ونذكر له على سبيل المثال :

١ – تخريج حديث أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن يحيى المزكّي النّيسابوري عن شيوخه .

٢ – تخريج الفوائد المنتقاة لأبي بكر محمّد بن عبيد الله الكاتب الكوفي .

وله غير ذلك تحت اسم الفوائد المنتخبة.[٢]

وممن ألّف في تخريج الأفراد الحسان ، والفوائد المنتخبة في القرن الخامس الهجري ؛ الخطيب البغدادي ؛ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ) الذي أثرى المكتبة الإسلاميّة بمصنفاته ، فنجد من بين ما حُفظ لنا منها نحواً من تسعة كتب في تخريج الفوائد الحسان مثل : ١ – جزء فيه أحاديث مالك بن أنس ، عوالي ، تخريج أبي بكر الخطيب .

٢ – الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي ، تخريج الخطيب ، لجعفر بن أحمد بن الحسين السراج القارئ ، وغيرها.[٣]

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٥٨) .

(٢) مقدمة تحقيق المؤتلف والمختلف للدارقطني للدكتور موفق عبد الله (١/ ٥٣)

(٣) انظر : د.أكرم العمري : موارد الخطيب (ص٥٨) .

وقد طبع له : الفوائد المنتخبة الصّحاح والغرائب (المهروانيات) مصرحا بأنّه تخريجه رحمه الله ؛ وهو يُعدّ مثالا لما كان عليه التّخريج في عصره ؛ حيث يُورد الرّواية ، ثم يعلّق عليها بذكر درجة الحديث ، ومَن أخرجه من الشّيخين ـ البخاري ومسلم ـ ، وإن كان غريبا بيّن ذلك ، وإن كانت فيه علّة خفيّة وضحها .. إلى غير ذلك .

كما تُضيف لنا كتب التّراث اسم عَلَم من أعلام السُّنَّة في القرن الخامس الهجري ألَّف في التّخريج ؛ هو البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين ٤٥٨هـ) ، حيث ذكر له بروكلمان [1] كتاباً باسم (تخريج أحاديث الأم) لكنّه على طريقة المستخرجات ، لأنّ كتاب الأم للشّافعي أحاديثه مسندة ، فتخريجها في ذلك الوقت يكون كالمستخرج عليها .

أمّا التّخريج كما وصلنا اليوم واشتهرت مصنّفاته بيننا ؛ فإنّ المحاولات في التّأليف فيه كانت بدايتها في القرن السّادس الهجري .

ومن أوائل تلك المحاولات ماذُكر عن أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤ هـ) أنه أسند أحاديث كتاب (المهذّب) لأبي إسحاق بن علي الشّيرازي (٤٧٦هـ) لكنّه لم يُتمّه ، وسمّاه الكتّاني في رسالته : تخريجاً [2] .

ولا نجد في ما بين أيدينا من مصادر ذكراً بعد ذلك لكتب التّخريج حتى القرن الثّامن الهجري ؛ الذي يُعدّ بحقٍّ عصر انتشار علم ا لتّخريج والتّصنيف فيه .

فممن ألّف في هذا القرن ـ نذكرهم مرتبين وَفْقَاً لتقدّم الوفاة ـ : [3]

١- شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ) له :

* تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب .

٢- جمال الدّين أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن محمّد الزّيلعي (٧٦٢هـ) له :

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٦/ ٢٣٢) .

(٢) انظر : الذهبي : النبلاء (٢١/ ١٦٩) والصفدي : الوافي (٥/ ٨٨) والكتاني : الرسالة المستطرفة(ص١٤٣)

(٣) ذكر جلهم الكتاني في رسالته (ص١٣٩-١٤٣) رتبتهم بحسب الوفاة وزدت عليهم .

* نصب الرّاية لتخريج أحاديث الهداية .

* تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشّاف .

٣- بدر الدّين محمّد بن إبراهيم سعد الله بن جماعة (٧٦٧هـ) له :

* تخريج أحاديث الشّرح الكبير للرّافعي .

٤- عماد الدّين أبوالفداء إسماعيل بن عُمر بن كثير (٧٧٤هـ) له :

* تحفة الطّالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب .

٥- محي الدّين أبو محمّد عبد القادر بن محمّد القرشي (٧٧٥هـ) له :

* العناية بتخريج أحاديث الهداية .

٦- بدر الدّين أبو عبد الله بن بهادر الزّركشي (٧٩٤هـ) له :

* الذهب الإبريز في تخريج أحاديث (فتح العزيز) ؛ وهو الشّرح الكبير للرافعي .

* المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر .

وممن اشتهر بالتّصنيف في القرن التّاسع الهجري :

٧- صدر الدّين محمّد بن إبراهيم المناوي (٨٠٣هـ) له :

* المناهج والتّناقيح في تخريج أحاديث المصابيح .

٨ - سراج الدّين عُمر بن علي بن الملقّن (٨٠٤هـ) له :

* البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشّرح الكبير .

* خلاصة البدر المنير ـ مختصر الذي قبله ـ .

* تحفة المحتاج إلى أحاديث (المهذّب ؛ لأبي إسحاق الشّيرازي) .

* تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار ـ الوسيط للغزالي ـ .

٩- زين الدّين أبو الفضل عبد الرّحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) له :

* تخريج أحاديث الإحياء للغزالي .

* المغني عن حمل الأسفار في الأسفار ـ مختصر الذي قبله ـ .

١٠- عزّ الدّين محمّد بن عبد العزيز بن جماعة (٨١٩هـ) له :

* تخريج أحاديث الشّرح الكبير للرّافعي .

١١- شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ؛ الشهير بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) له : * التّلخيص الحبير . اختصر فيه (البدر المنير) لابن الملقّن .

* الكاف الشّاف تخريج أحاديث الكشّاف ؛ اختصر فيه تخريج أحاديث الكشّاف للزّيلعي .

* الدّراية في تخريج أحاديث الهداية ؛ اختصر فيه نصب الرّاية للزّيلعي .

* نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار ، لم يُتمّه .

* موافقة الخُبْرُ الخبر ؛ تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب .

١٢- زين الدّين قاسم بن قُطْلُوبُغَا الجمالي (٨٧٩هـ) له :

* الاختيار لتعاليل المختار ؛ تخريج المختار (في الفقه الحنفي) .

* تخريج أحاديث تفسير أبي الليث السّمرقندي .

* تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء .

* تخريج أحاديث عوارف المعارف للسّهر وردي .

* تخريج أحاديث كنز الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي .

وممن اشتهر بالتّصنيف في القرن العاشر الهجري :

١٣ - محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي (٩٠٢هـ) له :

* تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم .

* تخريج الأربعين السُّلَميّة ؛ في التّصوف .

١٤- جلال الدّين أبو الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمّد السّيوطي (٩١١هـ) له :[1]

---

(١) وانظر : دليل مخطوطات السيوطي (٥٦-٥٧-٧٧-٧٩-٨٩) .

* تخريج العناية في تخريج الكفاية ـ الكفاية للسّهيلي ـ .
* تخريج أحاديث شرح السّعد .
* تخريج أحاديث شرح العقائد النّسفيّة .
* تخريج أحاديث شرح المواقف (في الكلام) .
* تخريج أحاديث الموطّأ .
* العناية في تخريج أحاديث الهداية .
* فلق الصّباح في تخريج أحاديث الصّحاح (صحاح اللّغة للجوهري) .
* مناهل الصّفا في تخريج الشّفا (الشّفا للقاضي عياض) .
* نشر العبير في تخريج أحاديث الشّرح الكبير .

وممن صنّف في القرن الحادي عشر الهجري :

١٥- الإمام المناوي ، عبد الرّءوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي (١٠٣١هـ) لـه :

* الفتح السّماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي .[1]

١٦- عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) له :

* تخريج الأحاديث والآثار التي وردت في شرح الكفاية (في النحو) .
* تخريج الأحاديث الواقعة في التّحفة الوردية .

وممن صنّف في القرن الثّاني عشر الهجري :

١٧- شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن حسن ، ابن همّات (١١٧٥هـ) له :

* تحفة الرّاوي في تخريج أحاديث البيضاوي .
* التّنكيت والإفادة في تخريج أحاديث سفر السّعادة .

هذا ، وقد أخذ التخريج في أيامنا أهمية كبيرة حيث يحتاج إليه طلاب العلم

---

(١) حاجي خليفة : كشف الظنون (١/ ١٩٣) .

المتخصصون في علوم الشّريعة ، فكانت العناية فيه على وجهين :

الأوّل : تخريج وتحقيق كتب التّخاريج السّابقة والعناية بنشرها ؛ مثل :

تحقيق كتاب البدر المنير لابن الملقن ، ونتائج الأفكار لابن حجر ، ونحوها .

الثّاني : القيام بتخريج بعض كتب الحديث المتقدّمة ، والتي يحتاج إليها طلاب العلم ، وليس فيها ذكر لعزو الحديث أو الحكم عليه ، مثل :

١- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب الأموال لأبي عُبيد .

٢- تخريج أحاديث المدونة المرويّة عن مالك . ونحوها .

۞ ۞ ۞

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

في إجمال طرق تخريــج الأحاديث و الآثار

عند النّظر في الحديث أو الأثر لا نجد بينهما فرقاً في أحوال التّخـريج ، إذ كـل مـنهما نص حديثي يراد تخريجه ، ومعرفة مصدره ، وتحقيق أمره . وهذا النّص له أحوال كثيرة منها :

١ - قد يكون طرفاً من حديث أو أثر ؛ من أوّله أو وسطه أو آخره .

٢ - قد يكون مرويّاً بالمعنى ، يحتمل حديثاً أو أكثر .

٣ - قد يُذكر معه سنده ، أو لا يُذكر ، أو يُذكر بعض سنده .

٤ - قد يُذكر المتن كاملاً بغير إسناد مع ذكر مُخرِجه مبهماً ، كقولنا بعد رواية حـديثٍ : رواه مسلم ، أو رواه البيهقي ، دون ذكر لموضع الإخراج .

وبالتّأمل في هذه الأحوال ، وفي أيسر السّـبل وأصـحِّها ؛ التـي يجـب إتباعهـا عنـد التخريج ؛ مع الأخذ في الاعتبار بأن النص الحديثي مكوّن من سند ومتن ، ويمكـن أن ننظـر إلى المتن من جهة لفظه ، ومن جهة موضوعه العلمي ، أو ننظر إلى الحـديث مـن جهـة حالـه سنداً ومتنا ؛ إلى جانـب مـا تُقدّمـه البرمجيّـات الحاسـوبيّة مـن خدمـة البحـث في المكتبـات الالكترونية ؛ ظهر لنا أنه يمكن إرجاع طرق التّخريج إلى سبل خمسة وهي :

١ - تخريج الحديث من طريق النّظر إلى الإسناد ، أوطرف منه .

٢ - تخريجه من طريق النّظر إلى ألفاظ المتن .

٣ - تخريجه من طريق النّظر إلى موضوعه ، ومعناه المراد منه .

٤ - تخريجه بالنّظر إلى حاله عموماً (سنداً ومتناً).

٥- تخريجه بطريق الاستعلام اللفظي ، باستخدام الحاسوب .

هذا ، ولا يعني تفصيلنا وتمييزنا لهذه الطّرائق أنّ كلّ واحدة منها يمكن أن تحقّق لنـا بذاتها الاستقراء التّام لتخريج الحديث أو الأثر ، بل قد يجمع الباحث كلّ هذه الطُّرق ، وقـد

يكتفي ببعضها ولا يحتاج إلى بعضها الآخر ، وتبرز هنا شخصيّة الباحث العلميّة في انتقاء الطّرق ، أيسرها وأوضحها في تخريج حديثٍ ما .

ثمّ إنّ أيّ عمل علمي يكون له مشكلاته التي تواجه الباحث ؛ سواءً بادئ ذي بدء من عمله أو في أثنائه ، وتختلف المشكلات صعوبة وسهولة باختلاف الجانب الذي يُطرق منه البحث ، وباختلاف إمكانيّة الباحث نفسه وقدراته ، واستعداده العلمي لحلّ هذه المشكلات .

وإن الكلام عن المشكلات التي تواجه الباحث في علم التّخريج لا تقل أهميّة عن تلك المشكلات في البحوث النّظريّة الأخرى ، والتي تعترض الباحثين .

إذ إنّ المشكلة قد تكون في بادئ أمرها ومنذ اللّحظة الأولى في النّص الماثل بين يديه، والمراد تخريجه ، وقد تكون معترضة في أثناء التّخريج .

من ذلك : كون الحديث بالمعنى وليس باللّفظ ، أو من وسطه ، أو آخره ، وقد يكون اعتراه تصحيف أو تحريف ، وفي أثناء البحث تواجهه مشكلة عدم وجوده في المكان المحال عليه ، أو كانت الإحالة مبهمة .

فعلى الباحث أن يقيم جميع الاحتمالات في اعتباره عند إرادة تخريج نص حديثي ، من تصحيف أو تقديم أو تأخير في ألفاظ المتن أو إبهام في أسماء الرواة أو خطأ في الإحالة وغير ذلك ، وألاّ يستعجل في إصدار أحكامه على النّص ، بل لابد من التّروي ، وحلِّ المشكلات واحدة فواحدة حتى يستكمل التّخريج ؛ والله ولي التوفيق .



الفَصـلُ الأَوَّلُ

في تخريج الأحاديث والآثار بالنّظر إلى الأسانيد

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في التّعريف بوسائل التّخريج بالنّظر إلى السّند .

المبحث الثاني : في التّخريج باستخدام كتب الأطراف والمسانيد والمعاجم .

المبحث الثالث : في مميزات استخدام هذه الكتب والمآخذ عليها .

تَوطِئَـةٌ :

بالتّأمّل في أحوال السّند مع المتن نجدها تنحصر في ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : أن يُذكر السّند مع المتن كاملاً :

مثل أن يُخرج الإمام أحمد في مسنده حديثاً عن أنس ﷺ فيقول : ثنا عفان ثنا المبارك قال : حدثني إسماعيل بن عبد الله ابن أبي طلحة الأنصاري قال : سمعت أنس بن مالك يقول : ﴿ ما رأيت رسول الله ﷺ عُرض عليه طِيب فردَّه قط ﴾ .

الحالة الثانية : أن يُذكر طرف منه مع المتن :

كقولنا في الحديث آنف الذّكر : روى إسماعيل بن عبد الله الأنصاري عن أنس ﷺ قال ... إلخ .

الحالة الثالثة : ألا يُذكر من الإسناد إلاَّ الصّحابي فقط ؛ أو الرّاوي الأعلى :

مثل : عن أنس ﷺ قال : ﴿ ما رأيت رسول الله ﷺ .. ﴾ الحديث .

فالطّريق إلى تخريج الحديث أو الأثر بالنّظر إلى سنده يكون بواسطة نوعين من الكتب ؛ أصيلة ، ومساعدة ، أما الأصيلة فهي المسانيد والمعاجم وكتب التواريخ المسندة؛ أي الكتب التي خَرَّجت بعض روايات من تُتَرجم لهم من الرجال .

أما المساعدة ؛ فهي كتب الأطراف ؛ كتحفة الأشراف للمزي ، وإتحاف المهرة لابن حجر ، ونحو ذلك .

وبيان ذلك في المباحث الآتية إن شاء الله تعالى .

الـمَبْحَثُ الأوَّلُ

في التّعريف بوسـائل التّخريـج بالنّظر إلى الإسناد

أولا : الكتب الأصيلة ؛ وهي المصادر الرئيسة التي يوجد الحديث فيها بسنده ومتنه ؛ وهي : كتب المسانيد ، والمعاجم ، وكتب التواريخ المسندة .

أ ـ المسانيد :

جمع مسند ، والمسند مأخوذ من السّند ـ محركة ـ ؛ قال ابن فارس : ((السّين والنّون والدّال أصل واحد ، يدلّ على انضمام الشّيء إلى الشّيء ، يُقال : سندت إلى الشّيء أسند سنوداً ..)) .[1]

وقال صاحب التاج : ((المسند معتمد الإنسان ..)) وقال : ((والجمع مساند على القياس ، و مسانيد ؛ بزيادة التحتية إشباعاً)) .[2]

أمّا في اصطلاح المحدّثين : فالمسند هو : ما ضمّ أحاديث كلّ واحد من الصّحابة بعضَها إلى بعض ، وإن اختلفت أنواعها من صحّة وحُسن وضَعف .[3]

ولمن صنّف في هذا النّوع أن يختار في ترتيبهم على حروف المعجم في أسمائهم ، وله أن يُرتّبهم على القبائل ؛ فيبدأ ببني هاشم ، ثمّ الأقرب فالأقرب نسباً من رسول الله ﷺ ، وله أن يُرتّب على سوابق الصّحابة في الإسلام . إلى غير ذلك من التّرتيب .

إلا إنّ أسهلها تناولاً ما كان التّرتيب فيها على حروف المعجم .

ومن أمثلة كتب المسانيد :

١- مسند أبي داود الطّيالسي (٢٠٤هـ) .

٢- مسند أبي بكر عبد الله بن الزّبير الحميدي (٢١٩هـ) .

---

(١) ابن فارس : المقاييس (٣/ ١٠٥) .

(٢) الزبيدي : تاج العروس (٢/ ٣٨١-٣٨٢) .

(٣) انظر : الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٤) وابن الصلاح : المقدمة (ص٣٧٥) .

٣- مسند إسحاق بن راهوُيَه (٢٣٨هـ) .

٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) .

٥- مسند عبد بن حميد الكشّي(٢٤٩هـ) .

٦- مسند أبي يعلي أحمد بن علي بن المثنّى الموصلي (٣٠٧هـ) .

وغير هذه الكتب كثير ؛ اكتفيت هنا ببعضها المطبوع أو ما شارف على الطباعة .[1]

هذا ؛ وقد طُبعت كتب باسم: مسند فلان ، وليست من المسانيد ، ولكن عُني بها المسند في معناه الاصطلاحي[2] ، فهي وإن حملت اسم صاحب الرّوايات ، ولكنّها لم تُرتّب على منهج المسانيد ، بل على الشّيوخ ؛ كما في (مسند علي بن الجعد) ، أو على الأبواب كما في (مسند الشّهاب) أو (مسند عبد الله بن المبارك).

ب ـ كتب المعاجم :

قال الكتاني **رحمه الله** : ((وهو في اصطلاحهم : ما تُذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصّحابة أو الشّيوخ أو البلدان أو غير ذلك ، والغالب أن يكونوا مرتّبين على حروف الهجاء)).[3]

فهي نوع من المسانيد ضُمّ فيها حديث الصّحابي بعضه إلى بعض ، ثمّ رُتّب الصّحابة فيها على حروف المعجم ، أو ضُمّ فيها حديث شيخ مؤلّف المعجم بعضه إلى بعض ، ثمّ رُتّب الشّيوخ على حروف المعجم .

ولعل أبرز مثال على هذا المنهج هو كُتب الإمام الحافظ الطّبراني (أبي القاسم سليمان ابن أحمد بن أيوب اللخمي ٣٦٠هـ) وهي : المعجم الكبير ، والمعجم الأوسط ، والمعجم الصّغير .

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر : الكتاني : الرسالة المستطرفة (ص٤٦-٥٧) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النزهة (ص٥٧) : والمسند في قول أهل الحديث : هذا حديث مسند هو : مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال .

(٣) المصدر السابق (ص١٠١) .

١ – المعجم الكبير : أَلَّفَ فيه أسماء الصّحابة على حروف المعجم ، إلاَّ إنّه قدّم الخلفاء الرّاشدين عليهم ، ثمّ بقيّة العشرة ، مُورداً بعد اسم الصّحابي بعض ما يُروى في ترجمته وسيرته ، ثمّ يذكر أحاديثه بعد ذلك ، وأفرد مسند أبي هريرة بالتّصنيف فلم يُدخله في المعجم الكبير .[1]

فإن كان الصّحابي من المكثرين ذكر حديثه بحسب الرّواة عنه ، وقد طُبع منه عشرون مجلداً ، ولازال بعض أجزائه مفقوداً .[2] والأجزاء هي (١٣بعضه- ١٤ – ١٥- ١٦- ٢١) .

قيل عنه : (أكبر معاجم الدنيا ، وإذا أُطلق في كلامهم المعجم فهو المراد ، وإذا أُريد غيره قُيّد) .[3]

٢- المعجم الأوسط : ألّفه على أسماء شيوخه ، مُرتباً إياهم على حروف المعجم ، وقد اعتنى فيه ببيان الأحاديث الغرائب و المعلّة ؛ يذكر عقب الحديث الغريب موضع التّفرد في إسناده .

قال الذّهبي : والمعجم الأوسط في ست مجلدات كبار على معجم شيوخه ؛ يأتي فيه عن كلّ شيخ بما له من الغرائب والعجائب ؛ فهو نظير كتاب (الأفراد) للدّار قطني ؛ بيّن فيه فضيلته وسعة روايته ، وكان يقول : هذا الكتاب روحي ، فإنه تعب عليه ، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر .[4]

٣- المعجم الصّغير : وهو مجلد واحد ألّفه على أسماء شيوخه ، معتنياً بذكر تاريخ سماعه منهم ، وببيان موضع التّفرد إذا كان الحديث غريباً ، ذاكراً عن كل شيخ حديثاً أو حديثين ، وهو مطبوع .

---

(١) الذهبي : تذكرة الحفاظ (٣/ ٩١٢)

(٢) طبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ونشر في مطبعة الأمة ببغداد .

(٣) الكتاني : الرسالة (ص١٠١) .

(٤) حققه د. محمود الطحان ونشر في دار المعارف بالرياض ، ثم حققه طارق بن عوض الله وعبد المحسن إبراهيم ونشر في دار الحرمين بالقاهرة ١٤١٥هـ .

ومن أمثلة كتب المعاجم المرتّبة على الشّيوخ :

١- معجم شيوخ أبي يعلي (أحمد بن علي بن المثنّى التّميمي ٢١٠- ٣٠٧هـ) [١] وقد رتّبه على أسماء شيوخه ؛ بادئاً بالمحمّدين ، ثمّ باب الألف ؛ وبدأ فيه بأحمد ثمّ إبراهيم ؛ وهكذا ، ثمّ باب الباء ، ثمّ باب الجيم .. إلى آخر الحروف ؛ حيث يُورد حديثاً لكلّ شيخ في غالب الأحيان ، وقد يورد للشّيخ أكثر من حديث وهو نادر .

٢- المعجم لابن الأعرابي (أحمد بن محمّد بن زياد . ت ٣٤١هـ) [٢] رتبه على أسماء شيوخه ؛ بادئاً بالمحمّدين ، ثمّ الألف ، ثمّ الباء ، وهكذا ؛ وهو يذكر أحياناً مكان السّماع وتاريخه ، ويروي عن كلّ شيخ أكثر من رواية ، ويُخَرِّجُ عن كلّ شيخ حديثاً ، أو أثراً موقوفاً، أو حكاية مستحسنة ، أو أبيات من الشعر .

٣- المعجم لأبي بكر الإسماعيلي (أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي ٢٧٧-٣٧١هـ) [٣] جمع فيه أسامي شيوخه الذين سمع منهم ، ثمّ رتبها على حروف المعجم ؛ مفتتحاً بأحمد ، وليصحّ له الابتداء باسم النبي ﷺ ، وموافقة الابتداء بالألف ، واشترط في أن يقتصر لكلّ واحد من شيوخه على حديث واحد يُستغرب ، أو يُستفاد أو يُستحسن ، أو حكاية ، وأن يُبيّن حال مَنْ ذُمّ طريقه في الحديث ، وقد يتعرّض أحياناً لنقد الحديث ويُشير إلى ضعفه .

ج : الكتب التي خرَّجت بعض روايات من تُتَرَجم لهم (التواريخ المسندة) :

وهذه الكتب ليست كتب حديث مخصوصة ، بل هي بعض كتب التّراجم التي اعتنى أصحابها من أئمّة الحديث في جمع مادتها العلميّة بالرّواية بالأسانيد ؛ ممّا أدّى إلى وجود

---

(١) نشر بتحقيق إرشاد الحق الأثري في دار العلوم الأثرية ، فيصل آباد ١٤٠٧هـ ، ونشر في دار المأمون بتحقيق حسين أسد ، بيروت ١٤١٠هـ

(٢) حققه أحمد بن ميرين سياد البلوشي ، ونشر في مكتبة الكوثر بالرياض ١٤١٢هـ .

(٣) حققه زيان محمد منصور ، ونشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية المنورة ١٤١٠هـ .

كثير من الأحاديث والآثار خلالها . وإليك أمثلة منها :

١ - الطّبقات الكبرى : للحافظ محمّد بن سعد (٢٠٣هـ) فقد رتّب كتابه ترتيباً محكماً ؛ فجعله على الطّبقات ، وقسّمه على المدن ، ففي كلّ بلد طبقاته ، وهو في ثنايا التّراجم يورد أحياناً آثاراً أو أحاديث تُروى من طريق صاحب التّرجمة ، أو لصاحب التّرجمة نفسه ، كما في ترجمة أمير المؤمنين عُمر بن الخطاب ﷺ مثلاً .

٢- حلية الأولياء : لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) ترجم فيه لكثير من العلماء والصّالحين ، معتمداً على الرّواية بالأسانيد ، فتضمّن كتابه كثيراً من الأحاديث والآثار ؛ إلى جانب كلامه عليها .

٣- تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) وفيه ترجم لكلّ من ورد بغداد من أهل العلم والفضل والأدب ، وقد تخلل تراجمه كثير من الرّوايات .

هذا ؛ ويُلحق بهذه الكتب ما كان على شاكلتها ونحوها . والله أعلم وأحكم .

ثانياً : الكتب المساعدة ؛ وهي الكتب التي تدلنا على مواضع الحديث في الكتب الأصيلة مثل : كتب الأطراف .

والأطراف في الّلغة : جمع (طرف) ، والطّرف ـ محرّكة ـ الناحية وطائفة من الشّيء ، ويدلّ الطّرف على حدّ الشّيء وحرفه .[1]

والمراد بها في **اصطلاح المحدّثين** : ذكر طرف الحديث الدّالّ على بقيّته ، وجمع أسانيده على سبيل الاستيعاب ، أو مقيداً بكتب مخصوصة.[2]

فمعنى قوله : (ذكر طرف الحديث الدّالّ على بقيته) أي ذكر بعض ألفاظ متن الحديث التي تدل وتشير إلى بقيته مثل قولك : حديث (الدّين النّصيحة) ، أو حديث (كلّكم راع) ، أو حديث (النُّـغَير) ؛ فإنها أطراف دلّت على بقية الحديث في كلٍّ .

(١) انظر : الفيروز آبادي : القاموس (٣/ ١٧٣) وابن فارس : المقاييس (٣/ ٤٤٧) .

(٢) انظر : السيوطي : تدريب الراوي (٣٥٥) والكتاني : الرسالة (ص١٢٥) وأبو زهو: الحديث والمحدثون (ص٤٣٣) .

ومعنى قوله : (وجمع أسانيده ..إلخ)أن يُذكر عند طرف الحديث جميعُ طرقه الموصلة إلى المتن ؛ إمّا على سبيل الاستقصاء والاستيعاب ، أو أن يُكتفى بجمع طُرق الحديث في كتب مخصوصة ؛ كجمع طُرقه في الصّحيحين ، أو في الكتب الستّة مثلاً.

هذا ؛ وقد دأب المصنّفون في كتب الأطراف على ترتيبها على مسانيد الصّحابة ؛ بحيث تُرتّب أسماؤهم على حروف المعجم ، ثم يذكر عند كل سند طرف الحديث ، ثم مَنْ رواه بهذا السند من الأئمّة والمصنّفين .

فمثلاً تُرتّب أسماء الصّحابة : سعد بن أبي وقاص وعُمر و أبو ذر وأُبي بن كعب وجابر بن عبد الله كالآتي :

يُقدّم أُبي بن كعب ، لأنّ اسمه بدأ بالهمزة ، ثمّ يليه جابر بن عبد الله ؛ لأنّ الجيم قبل السّين في سعد ، ويُقدّم سعد على عُمر لأن السّين قبل العين .

أمّا أبو ذر فإنّه يأتي في الكنى ، لأن شهرته بكنيته مثل أبي هريرة أيضاً .

مع ملاحظة : **عدم التّفريق بين الصّحابي والتّابعي في التّرتيب في الرّواية عن الصّحابي** صاحب الترجمة ، بل يكون **التّرتيب بحسب حروف المعجم** كذلك .

فمثلاً : يروي عن أُبي بن كعب : خالد بن زيد ـ أبو أيوب ـ والحسن البصري ؛ فإنّ الحسن يُقدّم على خالد ؛ لأنّ الحاء المهملة قبل الخاء المعجمة في ترتيب الحروف ، ولا فرق بين الصّحابي والتّابعي ، وهكذا .

أنواع التّأليف في كتب الأطراف :

ترجع أنواع التّأليف في علم الأطراف إلى الآتي :

١ - أطراف كتب متعدّدة بأسانيد متعدّدةِ الأحاديث ، بل ومتعدّدةٍ عن رُواتها من الصّحابة ؛ مثل : كتاب (تحفة الأشراف للمزّي) و (إتحاف المهرة بأَطراف العشرة لابن حجر) .[1]

---

(١) تحفة الأشراف طبع في الدار القيمة ـ بمباي ـ الهند ـ بتحقيق عبد الصمد شرف الدين في ثلاثة عشر مجلداً ، وأعيد تصويره في دمشق . وإتحاف المهرة حقق بإشراف مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية ونشر في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف .

٢ - أطراف كتاب تعدّدت رواياته عن مؤلفه ، وأسانيده قليلة ؛ مثل : أطراف كتاب الموطّأ المسمّى (الإيماء إلى أطراف كتاب الموطّأ ؛ لأبي العبّاس الدّاني).[1]

٣ - أطراف كتاب اشتهر عن مؤلّفه برواية واحدة ؛ ولكنّ أسانيده تعدّدت للأحاديث الواردة فيه ؛ مثل : أطراف المسند المسمّى (إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسنَد الحنبلي ؛ للحافظ ابن حجر) .[2]

وغالب الكتب المؤلّفة في الأطراف لا تخرج عن هذه الأنواع ؛ وسيأتي الكلام على ما ذكرنا من هذه الكتب في المبحث التالي إن شاء الله تعالى .

نشأة علم الأطراف :

أخرج أبو خيثمة في (كتاب العلم) بسنده عن إبراهيم بن يزيد النخعي قال : ((لا بأس بكتابة الأطراف)).[3]

وأخرج ابن أبي خيثمة في (تاريخه) بسنده عن محمد بن سيرين قال : ((كُنت ألقى عَبيدة ـ هو ابن عَمرو السَّلْماني ـ بالأطراف)) .[4]

فهذا بيان لما كان يصنعه السّلف من كتابة الأطراف ؛ ليذاكروا بها الشيوخ ليحدثوهم بها .

ودليل على أن هذا العلم نشأ مع انتشار الرّواية للحديث جنباً إلى جنب ، ثم تطوّر بعد أن دُونت الدّواوين العظيمة في السّنة ؛ فأُلّف في أطرافها كتباً ، القصد منها ترتيب الأحاديث وتسهيلها على من يروم معرفة مخارجها ، وتعدّد أسانيدها .

ومن أشهر كتب الأطراف :

١ - أطراف الصّحيحين : لأبي مسعود إبراهيم بن محمّد بن عُبيد الدّمشقي (توفّي بعد ٤٠٠ هـ) .

---

(١) طبع بتحقيق د. رضا بوشامة ود. عبد الباري عبد الحميد ، ونشر في دار المعارف ، الرياض ١٤٢٤هـ .

(٢) نشر بتحقيق أخينا لفاضل د. زهير بن ناصر الناصر ، في دار ابن كثير ، دمشق ١٤١٤هـ .

(٣) أبو خيثمة : العلم (ص١٤١ - رقم ١٣٦)

(٤) ابن حجر : إتحاف المهرة (١/ ١٥٨) .

٢- أطراف الصّحيحين : لأبي محمّد خلف بن محمّد بن علي بن حمدون الو اسطي (٤٠١هـ) .

٣- أطراف الكتب السّتّة : لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ) .

٤- أطراف الكتب الخمسة : لأبي العبّاس أحمد بن ثابت الطّرقي (٥٢١ هـ).

٥- الإيماء إلى أطراف كتاب الموطّأ : لأبي العبّاس أحمد بن طاهر العُبَادي الأنصاري الدّاني (٥٣٢ هـ) .

٦- الإشراف على معرفة الأطراف : ـ أطراف السُّنن الأربعة ـ لأبي القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ) .

٧- تُحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : لأبي الحجّاج جمال الدّين يوسف بن عبد الرّحمن المزّي (٧٤٢هـ).

٨- الإشراف على الأطراف : لسراج الدّين أبي حفص عُمر بن الملّقن (٨٠٤هـ).

٩- إتحاف المهرة بأطراف العشرة : للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢ هـ).

١٠- إطراف المُسنِد المعتلي بأطراف المُسْنَد الحنبلي : له .

١١- أطراف أحاديث المختارة للمقدسي : له أيضاً .

١٢- أطراف مسند الفردوس : له .

١٣- إطراف الأشراف : لجلال الدّين السيوطي (٩١١هـ) .

١٤- ذخائر المواريث : للشيخ عبد الغني النّابلسي (١١٤٣هـ) . وغيرها .

* * * *

الـمَبْحَثُ الثـَانِي

في التخريـج باستخدام كـتب : الأطراف ، والمسانيد ، والمعـاجم

أ – التّخريج باستخدام كتب الأطراف :

سبق وأن ذكرنا أن كتب الأطراف قد رُ تِّبَ فيها الصّحابة على حروف المعجم ، وإذا كان الصّحابي مكثراً رُتِّبَ الرّواة عنه أيضاً على حروف المعجم ؛ لذلك يتطلّب عند التّخريج من هذا النّوع من الكتب : **معرفة سند الحديث أو طرفاً منه** ؛ حتى يمكن البحـث عـنه في ترجمة الصّحابي صاحب الرّواية .

أما إذا كان الصّحابي من المقلّين ؛ فيكفي الوقوف على اسمه للبحث عن الحديث في ترجمته.

ولعلّ من أهمّ كتب الأطراف ، وأغزرها مادة ، ومتيسّرة ومطبوعة ، وتمثّل لنا أنواع التّصنيف في الأطراف الكتب الآتية :

١– تحفة الأشراف للمزي .

٢– إتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر .

٣– الإيماء إلى أطراف كتاب الموطّأ لأبي العبّاس الدّاني .

٤– أطراف المسند الحنبلي لابن حجر .

أولاً تحفة الأشراف :

١– منهج المؤلّف فيه :

قد حوى هذا الكتاب أطراف الكتب السّتّة وهي : الجامع الصّحيح للبخاري ، وصحيح مسلم ، والسّنن لأبي داود ، والجامع للتّرمذي ، والسّنن الصّغرى والكبرى للنّسائي ، والسّنن لابن ماجه ، مضافاً إليها : الشّمائل للتّرمذي ، وعمل اليوم واللّيلة للنّسائي ، والمراسيل لأبي داود .

وقد رمز لكلّ كتاب من هذه الكتب برمز ؛ وهذه الرموز هي :

للبخاري : **خ** فإذا كان الحديث تعليقاً في الصحيح فالرمز هو : **خت** .

ولمسـلم: **م**

ولأبي داود : **د** ولكتابه المراسيل : **مد** .

وللترمذي : **ت** ولكتابه الشمائل : **تم** .

وللنسائي : **س** ولكتابه عمل اليوم والليلة : **سي** .

ولابن ماجه : **ق**

وللكتب الستة : **ع** .

أمّا ترتيبه : فقد رتّب من اشتهر من الصحابة باسمه على حروف المعجم ثم الكنى ثمّ تلاهم بمن اشتهر بالنّسبة إلى أبيه أو جده ، ونحو ذلك ؛ كابن أبزى وابن الحضرمي ، مثلاً .[1]

ثمّ المبهمين من الصّحابة ؛ ممن رُوي عنهم ولم يُسمّوا ؛ رتّب أحاديثهم على ترتيب أسماء الرّواة عنهم .[2]

ثمّ من اشتهر بالكنية عنهم[3] ؛ مثل أبي البختري الطائي عن رجل .

ثمّ من عُرف بابن فلان عن رجل من الصّحابة.[4]

ثمّ النّساء عنهم مثل : أسماء بنت أبي بكر عن رجل .[5]

ثمّ الرّواة غير المسمَّين عمن لم يُسَمَّوْا عن النبي ﷺ مثل : أيّوب عن شيخ من بني قُشير عن عمه.[6]

---

(١) التحفة (١١/١١٦) .
(٢) (١١/١٢٣) .
(٣) (١١/٢١٦) .
(٤) (١١/٢٢٧) .
(٥) (١١/٢٢٨) .
(٦) (١١/٢٣٠) .

ثم تلاه بمن لم تُسمَّ من النّساء عن من لم يُسمَّ من الرّجال عن النّبي ﷺ مثل : أشعث بن سليم عن عمّته عن عمّها .

وألحق بهم ما اجتمع فيه ثلاثة ممن لم يُسمّ .

وبعد ذلك بدأ بمسند النّساء ؛ مرتباً إياهنّ بحسب حروف المعجم على نسق ما سار عليه في ترتيب الرّجال .[1]

أمّا الآثار فجعلها في آخر الكتاب ، حيث ختم كتابه بكتاب المراسيل ، وما يجري مجراها من أقوال أئمّة التّابعين ومراسيلهم ،ومَن بعدهم **رحمهم الله** ؛ الواردة في الكتب السّتّة.[2]

وقد رتّبهم أيضاً على حروف المعجم على نسق ما سار عليه في ترتيب أسماء الصّحابة.

٢ـ كيفيّة التّخريج من تُحفة الأشراف :

عند تخريج الحديث من هذا الكتاب ننظر في سند الحديث ؛ لنعرف من خلاله اسم الصّحابي ، وبأيّ حرف يبدأ ؛ لنبحث عنه في موضعه من الكتاب ، فإن كان الصّحابي مكثراً؛ نظرنا في اسم الرّاوي عنه على أي حرف هو ، ثمّ بحثنا في الرّواة عن الصّحابي نفسه ، فإن كان اسم الصّحابي مبهماً ؛ نظرنا في المبهمين على ترتيب من روى عنه من التّابعين ، وهكذا .

أمّا إذا كان أثراً مرسلاً فنبحث عنه في آخر الكتاب ؛ في جزء المراسيل ضـمن ترجمـة صاحب الأثر .

وعندما نقف على الحديث المراد تخريجه ؛ نجد أنّ المزي **رحمه الله** يُعلّم على كلمة (حديث) برموز مَن أخرجه من أصحاب الكتب السّتّة .[3]

ثمّ يسوق طرفه الدّال على بقيته ، ثمّ بعد ذلك يذكر أسانيد الذين أخرجوه ، والموضع الذي أُخرج فيه من تلك الكتب ؛ ليرجع إليه من أراد .

---

(١) التحفة (١١/ ٢٤٢) .

(٢) (١٣/ ١٣١) .

(٣) في المطبوع جعلت الرموز تحت رقم الحديث في الهامش الأيمن .

يُوضّح ذلك المثال الآتي :

أخرج البخاري في صحيحه : عن أبي نُعيم ، عن سفيان الثّوري ، عن محمّد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة ؛ كلاهما ، عن أنس ﷺ قال : (صلّيت مع النّبي ﷺ الظّهر بالمدينة أربعاً، والعصر بذي الحُليفة ركعتين ..) . الحديث .

عند البحث عن هذا الحديث في التّحفة : ننظره في مسند أنس ، وبما أنّ أنساً من المكثرين ، فأيسر السّبل أن ننظر فيمن روى عنه فنجد : محمّد وإبراهيم ، فنبحث في إبراهيم لأنّ حرفه الأول هو الألف ؛ حتى نجد الحديث [1] ؛ عند ذلك نجد المزي يرمز له بـ : **خ م د ت س** ، ثم يذكر طرف الحديث ، ثم يبدأ بتفصيل الرموز فيقول :

خ : في الصّلاة عن أبي نعيم عن سفيان عن محمّد بن المنكدر وإبراهيم كلاهما عن أنس به .

م : فيه (يعني الصّلاة) عن سعيد بن منصور .

د : فيه عن زهير بن حرب .

ت س : فيه عن قتيبة ، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عنهما ، وقال ت صحيح .

وقصد بقوله : ثلاثتهم ، هنا سعيد و زهير و قتيبة ؛كما نلاحظ أنّ مُحقق الكتاب يضع إيضاحات بين قوسين ، بعض هذه الإيضاحات تدلّ على : رقم الباب في كتاب الصّلاة ، ورقم الحديث في ذلك الباب .

وقد وضع كشّافاً ؛ طُبع مع الكتاب بَيَّنَ فيه الطّبعات التي اعتمدها في الإحالات ، وطريقة ترقيمه للأبواب ، لا غنى للباحث عنها في تحفة الأشراف ؛ حيث يُسمّي له الباب الذي رقّم له في أثناء التّحفة ؛ وبذلك يعرف الحديث في أيّ باب هو . فيرجع إليه في طبعة كانت ؛ حتّى ولو إلى غير الطّبعة التي اعتمدها المحقّق .

---

(١) التحفة(١/ ٨١) .

ومن بعض الإيضاحات يضع رقماً بين قوسين مسبوقاً بحرف (ح) مثل (ح ١٤١٧) وهذا يعني رقم الحديث في تحفة الأشراف نفسه ؛ إذ قد يرد الحديث من طريق اثنين من التّابعين عن صحابي كلاهما في سند واحد ؛ فيُشير المحقّق إلى موضع الثّاني منهما برقم حديثه في التّحفة نفسها .

بالقليل من المراس مع هذا الكتاب يسهل على الباحث فهم رموز المحقّق، والاطلاع على الكتاب .

ثانياً : إتحاف المهرة بأطراف العشرة :

وهذا الكتاب يعتبر متمماً لدواوين السّنّة التي لم ترد في تحفة الأشراف ؛ قال الحافظ ابن حجر في وصف كتابه هذا من مقدّمته :

((... ثمّ إنّي نظرت فيما عندي من المرويّات فوجدت منها عِدّة تصانيف قد التزم مصنّفوها الصّحة ؛ فمنهم من تقيّد بالشيخين كالحاكم ، ومنهم من لم يتقيّد كابن حبان ، والحاجة ماسّة إلى الاستفادة منها ، فجمعت أطرافها **على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزّي وترتيبه ، إلا أنّي أسوق ألفاظ الصّيغ في الإسناد غالباً** ، لتظهر فائدة ما يُصرّح به المدلّس .

ثمّ إن كان حديث التّابعي كثيراً رتّبته على أسماء الرّواة عنه غالباً ، وكذا الصّحابي المتوسط .

وجعلت لها رقوماً أبيّنها :

فللدارمي ؛ وقد أطلق عليه الحافظ المنذري اسم الصحيح فيما نقله عنه الشيخ علاء الدين مُغَلْطَاي فيما رأيته بخطه : **مي**

ولابن خزيمة : **خز ؛** ولم أقف منه إلاّ على رُبع العبادات بكامله ، ومواضع مفرّقة من غيره .

ولابن الجارود ؛ وقد سمّاه ابن عبد البر وغيره صحيحاً : **جا ؛** وهو في التّحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار .

ولأبي عوانه ؛ وهو في الأصل كالمستخرج على مسلم ، لكنه زاد فيه زيادات كثيرة جداً من الطّرق المفيدة ، بل ومن الأحاديث المستقلّة : **عه** .

ولابن حبّان : **حب** .

وللحاكم أبي عبد الله في المستدرك : **كم** .

ثم أضفت إلى هذه الكتب السّتّة أربع كتب أخرى وهي :

الموطّأ لمالك ، والمسند للشّافعي ، والمسند للإمام أحمد ، وشرح معاني الآثار للطّحاوي ؛ لأنّي لم أجد عن أبي حنيفة مسنداً يُعتمد عليه .

فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بالسّنن للدّار قطني ؛ جبراً لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة .

وجعلت للطّحاوي : **طح** ، وللدّار قطني : **قط** .

فإن أخرجه الثّلاثة الأُوَل أفصحت بذكرهم أعني : مالكا والشافعي وأحمد .

وهذه المصنّفات قلّ أن يشذّ عنها شيء من الأحاديث الصّحيحة ، لاسيما في الأحكام إذا ضُمّ إليها أطراف المزي ..)) [1] .

وطريقة التّخريج منه لا تختلف عن طريقة التّخريج من كتاب تحفة الأشراف للمـزي .

ثالثا : **أطراف الموطّأ** لأبي العبّاس (أحمد بن طاهر العُبادي الدّاني ت ٥٣٢هـ) :

رتّب فيه كتاب (الموطّأ للإمام مالك رحمه الله) على الأطراف ؛ ضاهى به أطراف الصّحيحين لأبي مسعود .

قال **رحمه الله** في مقدمة كتابه :

((**أما بعد** ؛ فإني أُوْمئُ في هذا الكتاب إلى أحاديث مالك بن أنس في مُوطّئه ، أترجم

---

(١) انظر : مقدمة إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر (١ / ١٥٨) .

عنها بذكر أطرافها ، وما يدلُّ عليها من مشهور ألفاظها ومعانيها، وأذكر أسانيدها، مختصراً ما دلّ على مواقعها فيه ؛ بذكر الكتاب ، أو ترجمة الباب .

وأُشير إلى مواضع الخُلْفِ منها ؛ بتعيّين النُّكت المختلف فيها ، وأنبِّه على القصص المنوطة بها ، وأبيِّن ما أُبهم من أسماء ناقليها ، وأُسْنِد مَراسِلَها ، وأصل مقطوعَها ، وأرفعُ موقوفَها ، وأتقصَّى عِلَلَها ،وأجبر خللها ، وأوضِّح ما أشكل معناه ، وأنفي عنها طرق التّعارض والاشتباه ، وأُذيّلها بنكت لا يستغني المحدّث عنها . وأحيل في هذا كلّه على الكتب المستخرجِ ذلك منها .

وأبنيه على رواية يحي بن يحي اللّيثي الأندلسي القُرطبي عنه . أقدِّم ما رواه مما انفرد به ، أو شُورك فيه ، ثمّ أُتبع ذلك ما شذَّ من سائر الرّوايات الواصلةِ إلينا ، وأذكر رُوَاته أو بعض رُواتِه عن مالك ليتّصل سندُه بذلك .

وأرتِّب الكلَّ على حُروف المعجم فيما اشتهر به مَنْ أسند الحديث إليه مِنْ اسمٍ أو كُنية .

وأقسِّمه على خمسة أقسام :

الأوّل : في الأسماء خاصة .

الثّاني : في الكُنى والأنساب وسائر الألقاب .

الثّالث : في النّساء .

الرّابع : في الزّيادات على رواية يحي بنِ يحي اللّيثي لسائر رواة الموطَّأ .

الخامس : في المَرَاسِل ؛ وأرتِّب المَرَاسِل على أسماء المُرْسِلين في الموطَّأ من التّابعين فمَنْ دونهم ، وأنْسِبُها إلى مَنْ أمكن مِنْ رُواتِها مِنْ الصّحابة في غير الموطَّأ . وأدلُّ على بعض مَنْ أسندها مِنْ أئمة الحديث في التَّوا ليف المشهورة .

وأذكر المقطوعَ والموقوفَ الَّلاحقَ بالمرفوعِ ، وسائرَ الحديثِ المعلول المضاف إلى الصَّحابة مع المُسَنَدِ المُتَّصِل المرفوع الصَّحيح .

وأنبِّه على ذلك كُلِّهِ ، وأميِّزُ بعضه مِن بعض ، وأحيل على مظانّ وجوده إن شاء الله تعالى ، و به أستعين وهو حَسْبي ونِعْم الوكيل)).[1]

فكتاب أطراف الموطّأ مثال على نوع من أنواع التّصنيف في علم الأطراف كما ذكرنا في مبتدأ الفصل .

رأينا كيف جعل منه مُؤَلِّفه حاوياً لمناقشات مهمة حول الأحاديث في الموطّأ ، مع ترتيبه على الأطراف ، بل هو كتاب علل وأطراف .

رابعاً أطراف المسند للحافظ ابن حجر :

وكتابه عبارة عن موسوعة حديثيّة جمعت (١٢٧٨٧) حديثاً ـ باعتبار أطراف الأحاديث المذكورة في الكتاب نفسه ـ على منهج الأطراف ، يعلل فيها بعض الأسانيد ، ويحكم عليها ، وينقد رجالها .

قال رحمه الله قي مقدمته :

((**أمّا بعد** ؛ فهذا كتاب أطراف الأحاديث التي اشْتمَلَ عليها (المُسْنَدُ) الشّهيرُ الكبيرُ للإمام أبي عبد الله أحمد بن حَنْبَل مع زيادات ابنه عبد الله .

رتَّبتُ أسماء الصّحابة الذين فيه على حروف المعجم ، ثم من عُرفَ بالكُنية ، ثم المُبْهم ، ثم النّساء كذلك .

فإنْ كان الصحابيّ مُكْثِراً رَتَّبْتُ الرّواة عنه على حروف المعجم ، فإن كان بعضُ الرواة مُكْثراً على ذلك المُكْثِر فرُبما رَتَّبتُ الرواةَ عنه أيضاً ، أو رتبتُ أحاديثه على الألفاظ، وقد أشرتُ في أوائل تراجم الصّحابة المُقِلّين إلى أماكنها من الأصل .

وأما مَن كان مكثراً فإني أرمزُ على اسم شيخ أحمد عدداً بالهندي يُعلم منه محلُّ ذلك في أيّ جزء هو من مسند ذلك الصّحابي .

وإذا كان الحديث عنده من طريق واحدةٍ سُقْتُ إسناده بحروفه ، فإن كان المتن قصيراً سُقْتُه أيضاً بحروفه إن لم يكن مشهور اللّفظ ، وإلا اكتفيتُ بطرَفِه .

وإذا كان من زيادات عبد الله قلتُ في أول الإسناد : قال عبد الله)).[1]

ب ـ التّخريج باستخدام كتب المسانيد المعاجم :

وهذه الكتب يمكن الاكتفاء باسم الصحابي فيها ؛ و نبدأ البحث في مرويّاته حتى نقف على الحديث ، أمّا إذا كان المعجم مرتّباً على أسماء الشّيوخ فلابد من معرفة اسم شيخ مصنّف المعجم للبحث عن الحديث ضمن مرويّات ذلك الشّيخ .

ويُيَسِّر الوقوف على الأحاديث فيها البحث في فهرس أوائل الأحاديث والآثار .

ج ـ أمّا الكتب التي اعتنت بتخريج بعض روايات من تُتَرَجم لهم :

فإن البحث فيها يكون عن طريق ترجمة الصّحابي ، أو التّابعي ، أو في ترجمة عَلَمٍ من رجال الإسناد ، أو عن طريق الكتب التي فهرست ألفاظ أحاديث هذه الكتب .

وسيأتي الكلام عن فهارس الألفاظ في الفصل التالي إن شاء الله تعالى .

---

(١) أطراف المسند (١ / ١٨٥)

الـمَبْحَثُ الثـَـالِثُ

في مميّزات استخدام كتب الأطراف والمسانيد والمعاجم ونحوها بالنّظر إلى الإسناد والمآخذ عليها

أ - مميزات كتب الأطراف :

إن لكتب الأطراف فوائد جمّة نلخّصها في الآتي :

١ - اجتماع أسانيد الحديث المختلفة في مكان واحد يؤدّي إلى معرفة ما إذا كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً .

٢ - ذكر رجال إسناد كل مَنْ أخرج الحديث مجتمعين في مكان واحد يؤدّي إلى توضيح المبهمات وتقييد المهملات من الأسماء .

٣ - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الكتب ، أو الدّواوين التي وضعت عليها الأطراف ، وموضع الحديث في تلك الكتب .

٤ - معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عُمل عليها كتاب الأطراف .

٥ - تصحيح ما قد يقع في بعض الأسانيد من تصحيف أو تحريف .

ب ـ مميزات كتب المسانيد والمعاجم ونحوها :

من فوائد ها أنها جمعت لنا حديث الصّحابي في موضع واحد ؛ على اختلاف حالته من القوة والضعف ، وإذا كانت المعاجم مرتبة على الشّيوخ فقد جمعت لنا أحاديث ذلك الشّيخ في مكان واحد على اختلاف حالاته أيضاً .

من المآخذ على كتب الأطراف والمسانيد والمعاجم :

١- في كتب الأطراف لا يوجد الحديث فيها بلفظه كما هو في مصادره الأصليّة في الغالب .

٢- تكرار الحديث في أكثر من موضع ؛ سواء في كتب الأطراف أو المسانيد أو المعاجم .

٣- يقتضى من الباحث في كتب المسانيد قراءة مسند الصّحابي كاملا ليعرف موضع الحديث ، وكذلك المعجم ، أو مرويات ذلك الشّيخ ، فإذا كان الصّحابي مكثراً ، أو ذلك الشّيخ مكثراً كانت المشكلة أكبر .

٤- لابد من معرفة جميع أسانيد الحديث ؛ حتى يمكن تخريجه من جميع الأماكن التي تكرر فيها في كتب الأطراف . والله أعلم وأحكم .

۞ ۞ ۞

الفَصلُ الثَّـــانِي

في تخريج الأحاديث والآثار بالنّظر إلى ألفاظ المتن

وفيه توطئة وثلاثة مباحث :

توطئـــة: في كلمة عن علم فهرسة ألفاظ الأحاديث .

المبحث الأول : في معرفة تخريج الحديث بالنّظر إلى أول لفظ الحديث .

المبحث الثاني : في معرفة تخريج الحديث من طريق معرفة الألفاظ التي لها أهميّة أو متميّزة ولها مدلول معنوي .

المبحث الثالث : في مميزات فهارس ألفاظ الأحاديث والمآخذ عليها.

توطــئة

في كلمة عن علم فهرسة ألفاظ الأحاديث

الفهارس بصفة عامّة : هي عبارة عن مفاتيح خزائن المعرفة ؛ التي تحتوي عليها الكتب ، كما هي الوسيلة التي يصل بها الباحث إلى المعلومة في موضعها بأسرع وقت ممكن .

فأهميتها تزداد بازدياد منفعتها ، وهي في المقام الأوّل من مكمّلات المؤلَّف أو التّحقيقات للكتب ، إذ بدونها تكون دراسة الكتب ـ ولاسيما القديمة منها ـ عسيرة كلّ العسر ، حيث إنّ الفهارس تُظهر ما في باطنها من خفيات يصعب التَّهدِّي إليها ، كما إنّها معيار تُوزَن به صحّة نصوصها بمقابلة ما فيها من نظائر .(١)

ولترتيب المصنَّف أو المؤلَّف على حروف المعجم ؛ مما عدَّه البعض نوعا من الفهارس؛ سابقة قديمة عند المحدثين ، وأول ما يُعزى استخدامه بحسب حروف المعجم إلى أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) في كتابه (التّاريخ الكبير) ؛ ومن ثَمَّ نهـج العلماء نهجه في تراجم الأعلام ، ومن قبل كانت تُرتَّب بحسب الطبقات والبلدان ونحوها .

وهناك فرق بين ترتيب المؤلَّف على المسانيد أو الموضوعات ، وبين الفهرسة في نظرنا، فقد أخطأ من اعتبر تصنيف العلماء للأحاديث والآثار في مؤلّفات ؛ كالمسانيد والمصنّفات والسُّنن ونحوها ؛ بداية للفهرسة عند المحدّثين ، بل هو بداية للتّبويب العلمي للمعلومات ؛ لأنّ كُتبَهم تحتاج هي إلى فهارس تُظهر مكنوناتها ، وتُسهّل الوقوف على فوائدها ، وما الفهارس إلا مفاتيح خزائن المعرفة .

أمّا فهارس ألفاظ الحديث ـ كما هو معروف اليوم ـ فقد ظهرت بوادرها على يـــــد

---

(١) عبد السلام هارون : تحقيق النصوص (ص٩٢) .

العالم الجليل أبو شجاع الديلمي (٤٤٥- ٥٠٩هـ) في كتابه (فردوس الأخبار) ؛ فيعتبر رائد الترتيب المعجمي للأحاديث النبوية بحسب أوائلها .

وفي أواخر القرن السّادس الهجري وأوائل السابع ؛ ظهر (جامع الأصول) للمجد ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) ؛ حيث جمع بين أصول خمسة من كتب السّنّة مع الموطّأ (البخاري ومسلم وأبو داود والتّرمذي والنّسائي) . ورتّب ما احتوته من كُتب وأبواب على حروف المعجم ، وقد أشار إلى النّواة الأولى لعمل المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .

قال رحمه الله : ((لما نضّدّت الأحاديث في الأبواب والفصول والفروع ـ كما سبق بيانه ـ رأيتها كثيرة العدد ، والكتاب نفسه كبير المقدار ، يحتاج النّاظر فيه ، والطّالب لحديث من الأحاديث ؛ أن يتطلّب كتبه التي هي تراجمة ، حتى يجد الحديث المطلوب فيها ، وكان عليه في ذلك كُلْفة ومشقّة متعبة .

فَخَرَّجْتُ أسماء الكتب المودعة في الكتاب ، وجعلتها مرتبة على حروف (أ ب ت ث) ؛ طلباً لتسهيل كُلْفة الطّلب ، وتقريباً على المريد بلوغ الأرب .

ولم أضبط في وضعها الحرف الأصلي من الكلمة فحسب ، إنما لزمت الحرف الذي هو أول الكلمة ، سواء كان أصليّاً أو زائد ، ولم أحذف من الكلمة إلاّ الألف واللّام التي للتّعريف حسب ..)) .

وقال : ((.. ولم أقصد به إلاّ طلب الأسهل ؛ فإنّ كتب الحديث يشتغل بها الخاصّ والعام ، والعالم بتصريف اللّفظ والجاهل به . ولو كلّفت العامي أن يعرف الحرف الأصلي من الزّائد لتعذّر عليه ، لكنّه يسهل عنده معرفة الحرف الذي هو أوّل الكلمات من غير نظر إلى أنه أصلي أو زائد ..)) .[1] فهذا تبويب منه وترتيب للأبواب .

---

(١) ابن الأثير : جامع الأصول (١/ ٥٩ ـ ٦٠) ملخصا بحروفه .

أما الفهرسة فقد قال في الفصل السّادس من الباب الثاني : ((الفصل السّادس فيما يُستدلّ به على أحاديث مجهولة الموضع :

لّما استقرّ وضعُ الأحاديث في الأبواب والكتب والحروف ، تتبّعتها فوجدت فيها أحاديث ينبو عنها مكانها ، وإن كان أولى به من غيره من سائر الأمكنة ، وكان طالب تلك الأحاديث أو بعضها ربما شَذَّ عن خاطره موضعها ، والتبس عليه مكانها ، لنوع من اشتباه معانيها ، واختلاف توارد الخواطر على اختيار المكان الأَوْلى بها. وكان في ذلك كُلْفة على الطّالب ومشقّة .

فاستقريت تلك الأحاديث جميعها ، التي هي متزلزلة في مكانها ، أو مشتبهة على طالبها ، وخرَّجتُ **كلماتٍ ومعانيَ** تُعرف بها الأحاديث ، وأفردت لها في آخر الكتاب باباً أثبتُّ فيه تلك المعاني ، مرتبة على حروف (أ ب ت ث) مسطورة في هامش الكتاب ، وبإزائها ذكر موضعها من أبواب الكتاب .

فإذا طلبت حديثاً فيه نوع اشتباه ، وغاب عنك موضعه ، إما لسهو عارض أو جهل بالمكان ، فلا يخلو أن تعرف منه **بعض ألفاظه المشهورة فيه** ، أو معانيه المودوعة في مطاويه . فاعمد إلى ذلك الباب المشار إليه **واطلب تلك الكلمة ،** أو ذلك المعنى في **حروف ذلك البـاب** ، فإذا وجدتها قرأت ما بإزائها ؛ فهو يدلّك على موضع ذلك الحديث من أبواب الكتاب إن شاء الله تعالى ، وصلّى الله على محمّد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً) .[1]

فابن الأثير رحمه الله يتلمّح هنا صُنع (فهرس) لكتابه الكبير (جامع الأصول في أحاديث الرسول) . على غرار (المعجم المفهرَس لألفاظ الحديث النّبوي) المعروف اليوم .

وكلامه واضح كل الوضوح في تأسيس صنع الفهارس على أشهر الكلمات في الحديث ، وهذا ما عليه اليوم كتاب المعجم المفهرَس ـ بفتح الراء لا غير ويغلط من يكسرها ـ لألفاظ الحديث النّبوي ؛ الذي صنعه جماعة من المستشرقين ـ ولهم فضل كبير وجهد نـــادر

(١) المصدر السابق (١/ ٦٧ –٦٨) ولمزيد من التفصيل عن منهج ابن الأثير انظر كتابنا (النظرة الموسوعية عند المحدثين) .

مشكور في عمله ـ ، وتعاقبوا عليه في مدّة ٥٣ سنة بين تأليفه وطبعه ، وظنّ مَنْ ظنّ أنّه من مبتكراتهم واختراعاتهم ، فالإمام ابن الأثير قد أسّس هذا المنهج ، ومشى عليه من قبلهم بثمانية قرون .[1]

ولعلّ من أبرز مَنْ استخدم نظام الفهرسة الألفبائي : الإمام جلال الدّين السّيوطي في كتابه الجامع الكبير (جمع الجوامع).

وفي مطلع القرن الرّابع عشر الهجري بزغ فجر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبوي . وسيأتي الكلام على هذين الكتابين في المباحث التالية إن شاء الله تعالى .

هذا ؛ من خلال التّأمّل في فهارس ألفاظ الحديث النّبوي ؛ نجد طريقة التّخريج باستخدامها تكون على وجهين :

الأوّل : من طريق معرفة أوّل لفظة من متن الحديث .

الثّاني : من طريق معرفة الألفاظ المشهورة ذات الأهميّة أو متميزة ، وذات مدلول معنوي ، أو بعبارة أخرى : الكلمة أو الكلمات موضع الشّاهد في الحديث .

وبيان ذلك في المبحثين الآتيين .

المبحث الأوّل :

في تخريج الحديث من طريق معرفة أوّل لفظة منه

اتّبع المفهرسون لألفاظ الأحاديث باعتبار أوائلها منهجين رئيسين في التّأليف :

الأوّل : تقسيم الأحاديث النّبويّة إلى قوليّة وفعليّة ، حيث رُتّبت الأحاديث القوليّة باعتبار أوّل لفظ الحديث ، ثمّ رُمز له برمز مَنْ أخرجه من الأئمّة ، ثمّ اسم الصّحابي صاحب الرّواية .

---

(١) أبو غدة : فهارس سنن النسائي (ص٢٣) بتصرف يسير .

أمّا الأحاديث الفعليّة : فقد رُتِّبت بحسب مسانيد الصّحابة ؛ مع ترتيب أسمائهم على حروف المعجم ، ثم يُشار في آخر طرف المتن إلى رمز مَن أخرجه من الأئمّة .

الثاني : ترتيب الأحاديث بحسب أوائلها فقط ؛ فإن كان الحديث طويلاً ويمكن تقطيعه إلى جُمَلٍ ، كلّ جملة منه يمكن أن تكون ذات دلالة على الحديث ؛ قُطّع عندئذ ، ووُضعت كلّ جملة منه بحسب حرف الهجاء المبدوءة به .

أمّا المنهج الأوّل : وهو تقسيم الأحاديث إلى قوليّة وفعليّة ؛ فأوضح مثال عليه هو صنيع الإمام السيوطي في كتابه (جمع الجوامع) .

قال **رحمه الله** في مقدمة كتابه : ((هذا كتاب شريف حافل ، ولُباب منيف رافل، بجميع الأحاديث الشّريفة النّبويّة كافل ، قصدتُ فيه إلى استيفاء الأحاديث النّبويّة، وأرصدته مفتاحاً لأبواب المسانيد العليّة ، وقسّمته قسمين :

الأوّل :

* أسوق فيه لفظ المصطفى بنصّه ، وأطوّق كل خاتم بفَصّه .
* وأُتبع متن الحديث بذكر مَن أخرجه من الأئمّة أصحاب الكتب المعتبرة .
* ومَنْ رواه مِنَ الصّحابة **رضي الله عنهم** مِن واحد إلى عشرة ، أو أكثر من عشرة .
* سالكاً طريقه بطُرُق منها : صحّة الحديث وحُسنه وضَعفه .
* مُرتباً ترتيب الّلغة على حروف المعجم ؛ مُراعياً أوّل الكلمة فما بعده ..)) .

ثمّ ذكر بعد ذلك رموز الكتب التي أخرجت الحديث واعتمدها في التّخريج قال :

((ورمزت للبخاري : **خ** ، ولمسلم : **م** ، ولابن حبان : **حب** ، وللحاكم في المستدرك : **ك** ، والضياء المقدسي في الجنان : **ض** ؛ وجميع ما في **هذه الخمسة صحيح** ؛ فالمعزوّ إليها مُعلَّم بالصِّحة ، سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبّه عليه .

وكذا ما في موطّأ مالك ، وصحيح أبي خزيمة ، وأبي عوانه وابن السكن ، والمنتقى لابن الجارود ، والمستخرجات ، فالعزو إليها معلّم بالصّحة أيضاً .

ورمزت لأبي داود : **د** ، فما سكتُّ عليه فهو صالحٌ ، ومابَيّن ضعفه نقلته عنه . وللتّرمذي : **ت** ؛ وأنقل كلامه على الحديث ، وللنّسائي : **ن** ، ولابن ماجه هـ ، ولأبي داود الطّيالسي : **ط** ، ولأحمد : **حم** ، ولزيادات ابنه : **عم** ، ولعبد الرّزاق : **عب** ، ولسعيد بن منصور : **ص** ، ولابن أبي شيبة : **ش** ، ولأبي يعلي : **ع** ، وللطّبراني : **طب** ، وفي الأوسط : **طس** ، والصّغير **طص** ، فقد رمزت له في عدة مواضع ستأتي ؛ منها حديث ابن السّبيل وشارب الخمر . و للدّارقطني : **قط** ، فإن كان في السّنن وإلاَّ بيّنته ، ولأبي نعيم في الحلية : **حل** ، وللبيهقي : **ق** ، فإن كان في السّنن أطلقت وإلاَّ بيّنته ، وله في شُعب الإيمان : **هب** .

وهذه فيها **الصحيح والحسن والضعيف ، فأبينه غالباً** . وكلّ ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ، فإنّ الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن .

وللعقيلي في الضّعفاء : **عق** ، ولابن عدي في الكامل : **عد** ، وللخطيب : **خط** ، فإن كان في تاريخه أطلقت ، وإلا بيّنته . ولابن عساكر في تاريخه : **كر** .

وكلّ ماعُزي لهؤلاء الأربعة ، أو للحكيم التّرمذي في نوادر الأصول ، أو للحاكم في تاريخه ، أو للدليمي في مسند الفردوس ، فهو ضعيف ، **فليُستغنَى بالعزو إليها ، أو إلى بعضها عن بيان ضعفه** .

وإذا أطلقت العزو إلى ابن جرير فهو في تهذيب الآثار ، فإن كان في تفسيره أو تاريخه بينته ..)) .

إلى أن قال : ((**والثّاني :** الأحاديث الفعليّة المحضة أو المشتملة على قول وفعل أو سبب أو مراجعة أو نحو ذلك ، مرتباً على مسانيد الصحابة ..)) .

ثم قال في مبتدأ القسم الثّاني [1] : ((وهذا القسم مرتّب على مسانيد الصّحابة ، بادياً بالعشرة ، ثمّ الباقي على حروف المعجم في الأسماء ثمّ الكنى كذلك ، ثمّ المبهمات ، ثمّ النّساء كذلك ، ثمّ المراسيل ، وبالله التّوفيق ..)) .

---

(١) جمع الجوامع (١/ ١٠٢١) وانظر كتابنا النظرة الموسوعيّة عند المحدثين .

قلت : يمكن تلخيص منهج السّيوطي في النّقاط التّالية :

١- تقسيم الأحاديث إلى قوليّة وفعليّة .

٢- ترتيب الأحاديث القوليّة على حروف المعجم باعتبار أوّل الكلمة فما بعد .

٣- يُتْبعُ متن الحديث ذكر من أخرجه من الأئمّة الذين قد صنّف كتبهم إلى كتب العزو إليها صحيح وأخرى صحيح أو حسن أو ضعيف ، وأخرى العزو إليها معلّم عليه بالضعف .

٤- يذكر اسم الصّحابي ، أو أكثر عقب تخريج الحديث .

٥- ترتيب الأحاديث الفعليّة المحضة على مسانيد الصّحابة ، وكذا ما يلتحق بالفعليّة ؛ من سبب أو مراجعة ونحوها ؛ بادئاً بالأسماء ثم الكنى ونحوها ثمّ النّساء .

٦- ختم كتابه بالمراسيل وما يجري مجراها ؛ مرتباً لها بحسب رُواتها .

وبهذا يكون السّيوطي **رحمه الله** قد فهرس أحاديث وآثار الكتب التي اعتمد ذكرها في كتابه مع الحكم عليها ، وهذا منهج لا ينهض به إلاَّ العلماء .

أما المنهج الثاني : وهو ترتيب الأحاديث بحسب أوائلها فقط .

فقد كانت بواكير استخدامها على يد العالم الجليل أبي شجاع الديلمي (٤٤٥-٥٠٩هـ) رحمه الله في كتابه (فردوس الأخبار) [١]

وأكثر الفهارس التي توضع اليوم للكتب المتضمنة لمرويات الأحاديث هي كذلك إلاّ إن بعضها قد يقطع الحديث الطويل إلى جُمَلٍ ، وبعضها لا يفعل .

وتقطيع الحديث إلى جُمَلٍ يمكن أن يصلح كل منها حديثاً مستقلاً منهج قديم اتبعه الحافظ ابن حجر في كتابه (تسديد القوس) فقال رحمه الله ((.. ولما انتهى تلخيصي له على هذه الصورة تتبعت من غضون الأحاديث التي ذكرها جملاً يصلح أن يكون كل منها حديثاً

---

(١) كتاب فردوس الأخبار مازال الموجود منه مخطوطا .

مستقلاً فألحقتها في مواضعها ، ونبهت على مخارجها بقولي : أسنده في كذا ، كحديث (أبعد الناس عن الله القلب القاسي) أسنده في حديث (أكثروا ذكر الله) وأمثال ذلك .

لأن كثيراً من ذلك قد يخفي ، والناظر فيه إنما يكشف عن أول الحديث لا عما يقع في أثنائه ، والكثير منها مما تمس الحاجة إلى معرفته لوجود من يسأل عن حاله))

فالذي يُقطع الحديث إلى جُمل ، كل جملة يمكن أن تدل على الحديث ثم ترتيبها في الفهرس بحسب أوائلها قد تدارك ما يؤخذ على هذا النوع من الفهارس من أن الذي لا يعرف أول الحديث لا يمكنه الاستفادة من هذا الفهرس .

لكن الملاحظ على أغلب هذا النوع من الفهارس في أيامنا أنها اقتصرت على ما كان من لفظ النبي ﷺ دون غيره مما قد يرد في الرواية من قصة أو سبب أو مراجعة أو تفسير من الصّحابي أو التّابعي ، ففوّتت بذلك ثروة عظيمة من الآثار إلى جانب ما فات من الأحاديث الفعليّة والتقريريّة ونحوها .

بيد أنّ بعض المفهرسين لمس هذا القصور فعمد إلى تنويع الفهارس لكتب الحديث ورجاله ؛ فشملت الأحاديث القوليّة والفعليّة ونحو ها ، وآثار الصّحابة والتّابعين وغيرهم؛ مما يساعد الباحث ويسهّل عليه عمله في التّخريج .

نأمل ؛ بل نؤكد أن يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الفهرس : تحديد الهدف أو الأهداف المرجو تحقيقها من صنع ذلك الفهرس ، والفوائد العلميّة التي يخدمها وييسر الوصول إليها .

فأهميته تزداد بازدياد منفعته وسهولة استخدامه . والله أعلم وأحكم .

* * * * *

المبحث الثّاني

في معرفة تخريج الحديث من طريق الألفاظ التي لها أهميّة أو متميّزة وذات مدلول معنوي

والطّريق إلى ذلك هو المعجم المفهرَس لألفاظ الحديث النّبوي ، وهذا المعجم وضعه جماعة من المستشرقين ، وشاركهم في إخراجه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله .

١ - التّعريف بالكتاب ومراحل تدوينه :

هو فهرس لألفاظ الأحاديث في أشهر كتب السّنّة النّبوية ، وأوثقها ؛ وهي تسعة كتب : صحيحي البخاري ومسلم ، والسنن لأبي داود ، والجامع للترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، وموطأ مالك ، ومسند أحمد ، وسنن الدارمي .

((ولعلّ مما لاشك فيه أن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبوي الشّريف يُعتبر من أكبر الأعمال العلميّة التي قدّمها المستشرقون في مجال الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة بشكل عام .

وبغضّ النّظر عن المآخذ التي يُمكن أن تتوجّه لنوايا بعض المستشرقين في هذا المقام ـ أو في غيره ـ ؛ فإنّ المسلم المثقّف لا يسعه إلاّ أن يتقبّل بصدر رحب مثل هذا العمل الكبير، ويُقدّر الجهد والوقت والمال ، بل وكلّ ما بُذل فيه من مثابرة وأناة ؛ طوال فترة زادت على نصف قرن .

لقد نشأت فكرة المعجم ـ ونمت وترعرعت ـ في أحضان الاستشراق الهولندي في المقام الأول ، وكان المستشرق الهولندي (أ .ج . ونسنك Arent jan Wensink ١٨٨٢ - ١٩٣٩م) [1] هو أوّل من طرح هذه الفكرة، ووضعها موضع التّنفيذ حين عرض المشروع على الأكاديميّة الملكية بأمستردام عام ١٩١٦م [2].

---

(١) هو مستشرق هولندي مشهور ، تخرج في جامعة ليدن ، وشغل بها منصب أستاذ كرسي ، ورحل إلى مصر وسوريا ولبنان .

(٢) امتثالا لنصائح المستشرق اليهودي كريستيان سنوك هرخرونيه Christiaan Snouck Hurgronje ؛ انظر : مقدمة الجزء الثامن من المعجم المفهرس ص (ز) .

وبالرّغم من أن ونسنك ـ مؤسس المشروع ـ قد مات عام ١٩٣٩م ، إلاّ إنّ مشروع المعجم لم يتوقف أو يتجمد بوفاة مؤسسه ، بل ظلّت الهيئات والأكاديميّات العلميّة في أوروبا وأمريكا واليابان تتبنّى المشروع ، وتُنفق عليه ، وتدفع به قُدما إلى الأمام ، وتمدّه بالمتخصّصين في المجال العلمي ، والمجال الفني ؛ إلى أن اكتمل بظهور آخر جزء فيه عام ١٩٦٩م .

وبرغم هذه الطّاقات الهائلة العلميّة والماليّة والفنيّة ، وبرغم هذا العمل المتواصل المشترك بين لفيف من كبار المستشرقين في الغرب ؛ فإنّ أحداً من هؤلاء المستشرقين لم يزعم أنّ المعجم عمل علمي بلغ درجة الكمال أو درجة التّمام .

بل كانوا على العكس يصفونه ـ وبصورة متكرّرة ـ بشيء غير قليل من النّقص الذي كان يتسرّب إليه على رغم منهم نتيجة ملابسات خارجة عن حدود الطّاقة والإمكان .

أمّا ترتيب ظهور أجزاء المعجم ترتيباً تاريخيّاً فكان كالآتي :

١- الجزء الأوّل : عام ١٩٣٦م تحت إشراف : أ . ج . ونسنك .

٢- الجزء الثّاني : عام ١٩٤٣م بإشراف : ج . ب منسنج .

٣- الجزء الثّالث : عام ١٩٥٥م بإشراف : و . ب . دي هاس، و : ج . ب . فان لون ، وبمساعدة الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي .

٤- الجزء الرّابع : عام ١٩٦٢م بإشراف : دي هاس ، و : فان لون ، و : ج . بادي بروين ، وبمساعدة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

٥- الجزء الخامس : عام ١٩٦٥م بإشراف : بروجمان .

٦- الجزء السّادس : عام ١٩٦٧م بإشراف : بروجمان .

٧- الجزء السّابع : عام ١٩٦٩م بإشراف : بروجمان .

ومما يلفت النّظر أن المعجم قد كُتب ابتداء باللغة العربية ، بينما كتبت خمس مقدّمات باللّغة الفرنسية ؛ للمجلدات : الأوّل ـ الثّاني ـ الثّالث ـ الرّابع ـ السّابع .

وذلك بالإضافة إلى ثلاث قوائم ـ بالفرنسية أيضاً ـ لتصويب الأخطاء التي وقعت في الأجزاء : الأوّل ـ الثّاني ـ الثّالث .

كما كُتبت صحيفة بالفرنسية كذلك تشتمل على نظام الاختصارات والإحالات، وترتيب الأفعال والأسماء والمشتقات ..)) [١].

ولقد اعتُمِدَ في وضع المعجم المفهرَس على المطبوع من الكتب التسعة ـ التي احتواها المعجم ـ وهذا يعني الاعتماد على أصول لم تُحقّق التّحقيق العلمي الجيد ؛ مما يكثر من الوقوع في الخطأ .

وقد تحدث ونسنك في مقدمة المجلد الأول عن هذه المشكلة فقال [٢] :

((إنّ بعض النّصوص التي عكف الأعضاء المساعدون على استخلاصها ، وتجريدها من أصولها ؛ كانت منشورة بصورة مرضيّة .

بينما كان البعض الآخر ـ مثل مسند أحمد بن حنبل ـ منشوراً بصورة بعيدة عن أن تُقدّم نصاً صالحاً للتّصنيف العلمي .

وبالإضافة إلى ذلك ؛ فقد كان ثمّة اختلافات كثيرة بين النّسخ المتعدّدة للكتاب الواحد . (فيما يتعلّق بهذا الموضوع انظر بصفة خاصّة : التّرمذي ، باب الدّعوات) .

وإذن فلم يكن من المستغرب أن تتوجّه نحوي بعض الانتقادات ، مُشيِرة عليّ بأن تكون بداية العمل في هذا المشروع هو **نشر سلسلة النّصوص التي يُعتمد عليها كأصول في هذا المعجم**

وما كان لي أن أتردّد في قبول هذه النّصيحة لو كان بمقدور الانتقادات التي وُجّهت لي أن تضمن لي طول الوقت اللّازم لتنفيذ هذا العمل .

---

(١) اقتباس من مقدمة د. أحمد الطيب لترجمته للمقدمات الفرنسية للمعجم المفهرس ؛ نشرها في مجلة بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر ـ العدد الأول ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ص ص ٢٣٧- ٢٩٥ . هذا ؛ وقد صدر الجزء الثامن منه في إستانبول بتركيا سنة ١٩٨٨م نشر دار الدعوة ، وهو عبارة عن فهارس للأعلام والأمكنة وسور القرآن.

(٢) المصدر السابق : ترجمة مقدمة المجلد الأول (ص٢٤٩) .

ولما كان نشر النّصوص نشراً علميّاً أمراً غير ممكن في ذلك الوقت ، فقد فضّلت اختيار **قاعدة تعتمد على استخدام النّصوص بوضعها الراهن** .

وهذا مع علمي بأنّني سوف أتعرّض لبعض الأخطاء التي قد تنجم كنتيجة محتومة لهذا القرار ..))

٢ـ نظام تحديد الكلمات وترتيب المواد في المعجم :

يتحدّث ونسنك عن تحديد الكلمات التي تندرج تحتها النصوص فيقول :

((.. وقد كانت القاعدة التي اختارها الأعضاء في هذا المجال هي : أن الكلمات ذوات المعنى العادي جداً ، هي فقط ما يتم استبعاده من مجال الكلمات الأصول .

وغني عن البيان أن نؤكد على أن : هذه القاعدة لم يمكن الالتزام بها على وتيرة واحـدة ، وبنفس النّمط عند جميع الأعضاء ؛ ذلك أنّ **العنصر الشّخصي** لدى كل عضو من الأعضاء ؛ كان باستمرار عاملاً فعالاً في إحداث التأثيرات المتباينة)) [1].

((.. إن تجارب السنوات الأولى في هذا العمل ؛ قد أوحت إليّ باقتفاء طريق وسط ، سمح لي بتسجيل كل المواد المصنّفة تقريباً . وفي نفس الوقت مكّنني من تفادي الطّول المفرط الذي يلحق حجم الكتاب.

وقد تمثّلت هذه الطّريقة في : أنّ الكلمات المهمّة ـ أياً كانت أهميّتها هذه ـ عُوملت معاملة الكلمات الأصول مصحوبة بالفقرات المأخوذة من النّصوص .

أما الكلمات التي تتكرر في كثرة بالغة ، أو الكلمات التي ليست لها أهميّة متميّزة فقد سُجّلت فقط دون مصاحبة هذه الفقرات .

وإذن فالكلمات المستبعدة هي فقط الكلمات التي لا تتميز بأيّ أهميّة بالنسبة لهذا المعجم .

---

(١) المصدر السابق : مقدمة المجلد الأول (ص٢٥٠) .

وبناء على ذلك فمن المستبعد ألا نجد مكاناً في المعجم لكلمة تتمتّع بأيّ أهميّة مهما كان نوع هذه الأهميّة .

غير أننا ننصح من يُريد أن يجمع الرّوايات المختلفة للحديث الواحد : أن يراجع أكثر من لفظ واحد متميّز أو ذي أهمية ..)) . [1]

٢- التّعريف بالمجلّد الثّامن :

طُبع في دار الدعوة باستانبول سنة ١٩٨٨م ؛ وهو عبارة : عن فهارس ملحقة بالمعجم المفهرس ؛ يشتمل على أسماء الأعلام والأماكن الجغرافية ، وأسماء السّــور ، والشواهد القرآنية الواردة في متون الأحاديث .

قام بإتمامه : ويم رافن Wim Raven و يان يوست ويتكام Jan Just Witkam ، وترجم مقدّمته محمّد طحطاح .

أمّا طبعات الكتاب المعتمدة في الفهرسة ؛ فقد اختلفت عن تلك التي اعتمدها المفهرسون في المعجم المفهرس ؛ وقد ذكرت في مقدّمة الجزء .

وينصح المفهرسان باعتماد كتاب (تيسير المنفعة لمحمّد فؤاد عبد الباقي) الآتي ذكره.

ومن الجدير بالاهتمام أنّ على المتصفّح في هذا الفهرس أن يقرأ مقدّمة المفهرسين ليسهل عليه فهم اصطلاحاتهم في الإحالات والفهرسة .

٣ـ الرّموز والطّبعات المعتمدة في المعجم :

وُضع لكلّ كتاب من الكتب التّسعة رمز يدّل عليه ، كما كتبت هذه الرّموز في أسفل كل صفحتين متقابلتين ليسهل الرّجوع إليها ، وتلك الرّموز هي :

للبخاري : **خ** ، مسلم : **م** ، أبو داود : **د** ، الترمذي : **ت** ، النسائي : **ن** ، ابن ماجه : **جه** (من الملاحظ أنّ الرّمز كان **ق** حتى صفحة٢٤ من الجزء الأول) ، مالك : **ط**

---

(١) المصدر السابق (ص٢٥١) .

أحمد : **حم** (من الملاحظ أنّ الرّمز كان **حل** حتى صفحة ٢٤ من الجــــــزء الأوّل) ، الدّارمي : **دي** .

كما جرت الإشارة إلى موضع الجملة من الحديث المتضمّن للكلمة المفهرس لها على النحو الآتي :

في البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي :

كانت الإشارة إلى **اسم الكتاب ورقم الباب ،** كقوله (خ شركة ١٦) يعني كتاب الشرّكة الباب السّادس عشر من صحيح البخاري ، وهكذا .

أما مسلم ومالك : فكانت الإشارة إلى **اسم الكتاب ورقم الحديث** في ذلك الكتاب بخصوصه ؛ مثل (م إمارة ٢٧) يعني الحديث السّابع والعشرين من كتاب الإمارة من صحيح مسلم .

أما مسند الإمام أحمد : فكانت الإشارة إلى رقم الجزء والصّفحة من الطّبعة الميمنية (٦ مجلدات) .

تنبيهات وإرشادات :

((قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب ـ يعني المعجم المفهرس ـ وبين التّرتيب الموجود في بعض النّصوص المطبوعة .

لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط .

لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده ، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه ...)) .

تدلّ هذه العبارة ـ مع ما نلاحظه في المعجم ـ على أنّ مؤلفي المعجم قد قاموا بترقيم الأبواب في الكتب التي أشاروا إليها ، وترقيم الأحاديث في مسلم ومالك ، على نهج خاص بهم ، ممّا يتطّلب من الباحث أن تكون نُسَخهُ موافقة لترقيم المعجم المفهرس ، أو أن يقوم بترقيمها حسب ترتيب المعجم المفهرس .

ولقد قام الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بترقيم كتب وأبواب وأحاديث تلك الكتب في مؤلف له سماه (تيسير المنفعة) ماعدا مسند أحمد .

كما قام بطباعة بعض هذه الكتب مرقمة بترقيم موافق لترقيم المعجم المفهرس .

وهذه الكتب هي : موطأ الإمام مالك، صحيح مسلم ، سنن ابن ماجه ، والجزء الثالث من جامع الترمذي (المتمم لطبعة أحمد شاكر) . وقد رقم صحيح البخاري لكن لم يطبعه منفرداً ، وقد طبع مع فتح الباري في المكتبة السلفية بالقاهرة ، ولعل المنية اخترمته قبل أن يكمل طباعة بقية الكتب على ترقيم المعجم المفهرس رحمه الله ثم طبعته المكتبة السلفية مفرداً بترقيم عبد الباقي . وقد باشر الناشرون بعد ذلك اعتماد الترقيم في الطبعات الجديدة .

٤ـ السبيل إلى استخدام المعجم :

فالسبيل إلى استخدام المعجم المفهرس يبدأ من الاعتماد على الطبعات المرقمة بترقيم المعجم .

أو ضبط الكتب على الترقيم المعتمد فيه بالاستعانة بكتاب (تيسير المنفعة) لمحمد فؤاد عبد الباقي .

وهذا الكتاب اسمه : تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي . [1]

فهو مفتاح لترقيم وتبويب الكتب المعتمدة في كتابين مهمين :

١ – مفتاح كنوز السّنة ؛ (وسيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي) .

٢ – المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي .

ماعدا مسند الإمام أحمد ، لأن طبعته المعتمدة هي المنتشرة اليوم .

---

(١) نشر في مصر سنة ١٣٥٦هـ وأعيد طبعه مصورا في دار الحديث ، بيروت ، لبنان ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

وبهذا الكتاب يمكن للباحث أن يُرقّم الكتب الثّمانية المعتمدة في المعجم المفهرس مهما كانت طبعاتها قديمة أم حديثة ، على الترقيم المعتمد حتى يسهل عليه الرجوع إلى إحالات المعجم المفهرس .

أما إذا لم يتيسر له الحصول على كتاب (تيسير المنفعة) فيمكن أن يقارب ذلك من خلال الطبعات المتوفرة لديه . وقد ذكرنا آنفا أنه قد ظهرت مؤخرا طبعات متوافقة مع المعجم المفهرس وكذا تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف .

٥- كيفية التّخريج باستخدام المعجم المفهرس:

وعند البحث في المعجم المفهرس فأول ما نبدأ به هو التأمل في ألفاظ الحديث الذي بين أيدينا وتحديد الألفاظ التي يمكن أن تكون موضع الشاهد ، أو أنها غريبة ، ولا يكثر دورانها على الألسنة ، ويمكن تصريفها إلى عدة أوجه ، ثم بعد ذلك نبحث عنها في مواضعها من المعجم المفهرس ، فإذا وجدنا بعض جمل من الحديث فيها تلك اللفظة نظرنا في إحالات المعجم ورجعنا إليها لتخريج الحديث .

وعلى الباحث ألا يكتفي بلفظة أو لفظتين من الحديث في تخريجه ، بل عليه أن يبحث في كل الألفاظ الممكنة ، إذ قد يجد المعجم يذكر مصادراً في موضع غير التي ذكرها في موضع آخر.

كما أن عليه التروي والتأني عند الرجوع إلى المواضع التي أحاله عليها المعجم ، فقد **يكون أحاله على حديث آخر غير الذي بين يديه ، ولكن اتفقا في إيراد تلك اللفظة** التي رجع إليها ، فيظن أن ذلك قصوراً من المعجم وليس بذاك ، فهو **معجم للألفاظ وليس فيه أحاديث كاملة ،** وبعض الأحاديث قد تتفق في بعض الألفاظ . والله أعلم وأحكم ..

❋❋ ❋❋ ❋❋

المبحث الثالث

في مميزات فهارس ألفاظ الأحاديث والمآخذ عليها

إن تخريج الحديث بالنّظر إلى ألفاظ المتن يُعدّ من أسهل الطّرق إلى معرفة موضع الحديث في الكتاب أو الكتب التي وضع عليها الفهرس .

هذا وبالنّظر في كتاب الإمام السيوطي والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث تتجلى لنا المميزات الآتية :

١- معرفة الصّحابي الرّاوي ، أو مَن روى الحديث من الصّحابة .

٢- بيان درجة الحديث عند السيوطي .

٣- عدم اقتصار ها على الأحاديث القولية ، بل شملت الفعلية والآثار أيضاً .

٤- سهولة معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التي وضع عليها المعجم المفهرس.

٥- احتواء المعجم المفهرس لمرويات الكتب التسعة مع بيان موضع الحديث فيها ولو تكرر ذكر الحديث .

أما المآخذ على هذا النّوع من الوسائل في تخريج الحديث فهي :

١- أنّ الذي لا يحفظ لفظ الحديث ، بل هو عالم بمعناه ، لا يمكنه أن يكشف عنه في فهارس الألفاظ .

٢- أن مَن أراد جمع أحاديث باب معيّن ؛ كالبيع مثلاً ؛ لا يمكنه ذلك من فهارس الألفاظ إلا إذا قلبها ورقة ورقة .

٣- من لا يعرف رأس الحديث وأول لفظة منه لا يمكنه أن يخرجه من الأحاديث القولية عند السيوطي ، أو فهارس أوائل الأحاديث .

٤- لابد من معرفة الصحابي راوي الحديث في الأحاديث الفعلية عند السيوطي .

٥- عدم معرفة موضع الحديث من الكتاب المحال عليه عند السيوطي، إذ يشير في آخر المتن إلى من أخرجه برمزه دون بيان موضعه من الكتاب .

٦- أن الاقتصار في التخريج على المعجم المفهرس فقط ، فيه قصور شديد ، حيث إن هناك دواوين لم تفهرس وفيها حديث كثير كمصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة ونحوها.. والله أعلم وأحكم .



الفصل الثّالث

في معرفة تخريج الأحاديث والآثار بالنّظر إلى الموضوع العلمي

وفيه توطئة ومبحثان :

توطئـــــة

المبحث الأوّل : في التّعريف بوسائل التّخريج بالنّظر إلى الموضوع العلمي .

المبحث الثّاني : في مميزات طريقة تخريج الحديث أو الأثر بالنّظر إلى الموضـــوع والمآخذ عليها .

تَوْطِئَةٌ :

إن الطّريق إلى تخريج الحديث أو الأثر بالنّظر إلى موضوعه ؛ في جميع أحواله ؛ هو من خلال معرفة الباب العلمي الذي تضمّنه ذلك المتن .

كأن يكون الحديث أو الأثر في حكم فقهي يتعلق بالصلاة أو الزكاة ، أو يكون في السِّيَر والمغازي ، أو في الزّهد والرّقائق ؛ ونحو ذلك .

فعن طريق تحديد الموضوع العلمي للنّص نبدأ البحث في الكتب الحديثيّة التي تضمّنت في ثناياها ذلك الموضوع ؛ أمثال : كتب السّنن والجوامع والمصنّفات .

أو عن طريق الكتب التي أُلِّفَت في موضوع خاص كالزّهد مثلاً .

أضف إلى ذلك كتب التّخاريج التي وُضعت لتخريج أحاديث وآثار كتب معينة ؛ فبُوِّبت على أبوابها ، أو رُتِّبَت بحسب مادتها العلميّة ؛ فقد اعتنى العلماء في القرون المتأخّرة بتخريج أحاديث كتبٍ في الفقه وأصوله وفي التّفسير ونحوها ، مما أثرى المكتبة الحديثيّة ، وسهّل الوقوف على موضع الأحاديث والآثار المستَدلّ بها في مصادرها الأصليّة ، مع ما نجده من فوائد حديثيّة حول الحديث المراد تخريجه .

أو عن طريق كتب الأبواب المفهرسة . وكذا كتب الكشّافات الموضوعيّة .

فإذا ما بدا للباحث بعض تلك السّمات ؛ يكون من أقرب السّبل إلى معرفة موضع الحديث : أن نرجع إلى ما أُلِّف في ذلك النّوع من المصنّفات للبحث من خلالها عن الحديث أو الأثر ؛ فإنّه عند التّخريج منها سيجد الإشارة إلى راوي الحديث أو ذِكْرَ لفظه أو بعض لفظه ، وذكرَ من أخرجه من الأئمّة .

ويجب ملاحظة أن عزو الحديث إلى هذه الكتب إذا لم تخرجه بإسناده ومتنه لا يُسمى تخريجاً بل يُسمى عزواً . وفرق بين العزو والتّخريج .

المبحث الأوّل

في التّعريف بوسائل التّخريج بالنّظر إلى الموضوع العلمي

ونقصد بالوسائل هنا : تلك الكتب التي يُمكن أن نُخرِّج منها الأحاديث ، أو تُعيننا على تخريجها بالدّلالة على مواضعها في كتب الفن عن طريق الموضوع العلمي ؛ الذي يمكن أن يندرج تحته ذلك الحديث أو الأثر موضوع البحث .

ويمكننا تصنيفها إلى نوعين :

النّوع الأوّل : الكتب الأصيلة التي يمكن أن نُخَرِّج منها الحديث بحسب الموضوع؛ دون الحاجة إلى فهارس تفصيليّة دقيقة في الغالب ؛ مثل :

١- **كتب السُّنن** : ونعني بها الكتب التي بُوبت أحاديثُها على أبواب الفقه ، واقتصرت على أحاديث الأحكام (عبادات ومعاملات) ولم تشتمل على غيرها ؛ كالسُّنن لأبي داود ، والسُّنن للنّسائي ، والسُّنن الكبرى للبيهقي .

٢- **كتب الجوامع** : وهي الكتب التي حوت إلى جانب أحاديث الأحكام أبواباً أخرى ؛ كالزّهد والرّقائق والتّفسير والفضائل ونحوها ، مثل : الجامع المسند الصّحيح للبخاري ، وكتاب الجامع الكبير للتّرمذي .

ويلتحق بها : **كتب الزّوائد** ؛ مثل : إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر البوصيري ، وكُتُبِ الزوائد المسندة التي صنعها الحافظ نور الدّين علي بن سليمان الهيثمي ؛ فإنها بُوّبت على أبواب الجوامع .

٣- **كتب المصنّفات** : وهي التي تضمّنت إلى جانب الأحاديث المرفوعة كثيراً من الآثار الموقوفة والمقطوعة ، كمصنّف عبد الرزاق ، والمصنّف لابن أبي شيبه .

٤- **كتب انفردت بموضوع علمي** : مثل كتاب الزُّهد لعبد الله بن المبارك ، والبعث والنُّشور للبيهقي ، والأدب المفرد للبخاري ، والقَدَر لابن وهب ، ونحوها .

ثانيا : الكتب المساعدة ؛ التي تدلنا على مواضع الحديث بحسب الموضوع ؛ مثل :

١- **كتب التّخاريج :** وهي الكتب التي تضمنت تخريج أحاديث وآثار وردت في كتب أخرى ، كنصب الرّاية للزيلعي ، والتلخيص الحبير لابن حجر ؛ ونحوها .

٢- **كتب الأبواب المفهرسة** : وهي نوع من الفهارس رُتِّبت فيها عناوين أبواب الموضوعات على حروف المعجم ، وذُكر تحت كلّ باب أحاديثه الدّاخلة تحت معانيه ، وفي نهاية كلّ حديث يُذكر راويه أو رُواته ، ومصادر كلٍّ .

وقد يُقسَّم الباب إلى فصول ، والفصل إلى فروع ؛ مثل : كتاب (كنز العمال) للمتقي الهندي ، و(منتخب كنز العمال) له ؛ ونحوهما .

٣- **الكشّاف الموضوعي** : ونعني بالتّكشيف الموضوعي : الدّلالة على مواطن الأحاديث التي تدور حول موضوع ما ؛ بعد تحليل مضمونها ، وتصنيفها تبعا لرؤوس موضوعات مُقنّنة ، ومرتّبة بطريقة سهلة التّناول .

فالكشّاف الموضوعي يدلُّ الباحث على مواطن الأحاديث التي تحتوي موضوعه ، أو جزئيات منه ، سواء كان يحفظ شيئا منها ، أو ليس له من الحفظ نصيب .

وسنُفصّل الكلام على النّوعين الأخيرين ـ الأبواب المفهرسة ، والكشّاف الموضوعي ـ لمساس الحاجة إليهما في عمليّة التّخريج ، وغموض المراد بهما .

فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : كتب الأبواب المفهرسة ؛ وأفضل مثال عليها كتاب كنز العمال ومنتخبه .

اسم الكتاب : **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** .

المؤلف : هو العلّامة علاء الدّين المتّقي بن حسام الدّين الهندي البرهان فوري، المتوفى سنة ٩٧٥هـ بمكة المكرمة .

موضوع الكتاب : تبويب أحاديث الجامع الكبير والجامع الصّغير وزياداته للسّيوطي على الأبواب والموضوعات العلميّة .

سبب تأليفه : قال بعد أن نوّه بفضل كتاب جمع الجوامع للسّيوطي : « .. لكنّه عاريا عن فوائد جليلة ؛ منها :

أنّ مَن أراد أن يكشف منه حديثا وهو عالم بمفهومه لا يمكنه إلا إذا حفظ رأس الحديث ؛ إن كان قوليّا ، أو اسم راويه إن كان فعليّا ، ومَن لا يكون كذلك تعسّر عليه ذلك .

ومنها أنّ مَن أراد أن يحيط ويطّلع على جميع أحاديث البيع مثلا ، أو أحاديث الصّلاة، أو الزّكاة ، أو غيرها لم يمكنه ذلك أيضا ؛ إلا إذا قلّب جميع الكتاب ورقة ورقة ؛ وهذا أيضا عسر جدّاً .

ومنها أنّ الأبواب والفصول والتّراجم بمنزلة الشّرح للأحاديث ؛ وذلك أنّ بعض الأحاديث مجمل ، وبعضها مفصّل ، وبعضها ذُكر فيه سببه وقصّته ، وبعضها ليس كذلك؛ فلمّا جُمعت في التّبويب ؛ صار المفصّل مُوَضِّحا للمجمل ، والمذيّل بالقصّة والسّبب مبينا للذي ليس كذلك ؛ كما ستراه إن شاء الله تعالى .

فأردت أن أجعله مبوبا ليشمل هذه الفوائد الجليلة ، مع فوائد أخر لا تخفى على مَن ذاق لذّة الفصول والأبواب ، وطعم حلاوة كشف الحديث من كل ترجمة وباب . »

ترتيب الكتاب : بعد أن بوّب كتب السّيوطي ، وعقل شوارد أحاديثها بالفصول والأبواب ، وقيّد كلّ حديث منها بما يليق به من فصل وباب وكتاب ، وقرن كلّ حديث بقرينه وأنيسه ، وأجلس كلّ جليس مع جليسه ، قام بترتيب عناوين الكتب على حروف المعجم على نسق ترتيب ابن الأثير رحمه الله لكتاب جامع الأصول ، حيث رتب عناوين الكتب بحسب أوائلها على حروف المعجم ، فمثلاً : كتاب الصّلاة يكون في حرف الصّاد ، وكتاب الجهاد في حرف الجيم وهكذا .

هذا ؛ ولقد اتبع المتّقي الهندي رحمه الله الأمانة العلميّة في كل أعمالة السّابقة ، حيث حافظ على عبارات السّيوطي ورموزه في كتابه كما هو ولم يكن عمله سوى التّرتيب والتّبويب فقط .

فمن ظفر بهذا التّأليف فقد ظفر بجمع الجوامع مبوباً مع أحاديث كثيرة ليست في جمع الجوامع ، لأنّ السّيوطي رحمه الله زاد في الجامعِ الصّغير وذَيلِهِ أحاديثَ لم تكن في جمع الجوامع .

وقد طُبع الكتاب في حلب سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م نشرته مكتبة التّراث الإسلامي، بتصحيح وفهرسة الشّيخ صفوت السّقا رحمه الله في ستة عشر مجلّداً بلغت أحاديثه ٤٦٦٢٤ حديثاً .

وقد وُضع في آخر المجلّد السادس عشر فهرساً لمحتويات الأجزاء السابقة من الكتب والأبواب . ثم طُبع فهرسا لأحاديثه وآثاره ؛ بعنوان : المرشد إلى كنز العمال ؛ صنعه نديم وأسامة المرعشليان ؛ وصدر في مجلدين ، في دار الرسالة ببيروت .

منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال :

وهو اختصار للكتاب السّابق اختصره مؤلفه المتّقي الهندي ، حذف منه نحواً من ثلث الكتاب من الأحاديث المكرّرة ، قال عنه :

((.. أردت أن أحذف منها ما تكرّر من غير أن أطوي شيئا من معانيه ، وأترك من فنونه ومبانيه ؛ فاستخرت الله تعالى في حذف أحاديثه وآثاره ، واستعنته على انتخابه واختصاره ؛ فحذفت منه نحو خمسة عشر ألفاً من الحديث ؛ فكان المتروك كله نحو ثلث الكتاب .

ومسلكي في الاختصار ، ودأبي في حذف التّكرار ؛ أن المؤلّف رحمه الله إذا ذكر الحديث القولي في قسم الأفعال بزيادة سبب أو مراجعة أو نحو ذلك ؛ ذكرته في قسم الأفعال إن كان معناه موقوفا على ذلك السّبب أو المراجعة أو نحو ذلك ، وتركته من قسم الأقوال ؛ وإن لم يكن معناه موقوفا على ذلك السّبب أو المراجعة تركته من الأفعال؛ لأنّه مذكور في الأقوال بلفظه أو بمعناه .

وإذا رأيت حديثين استوفيا المفهوم بحسب المعنى المقصود ، أخذت المختصر منهما، وإذا استويا في الاختصار أيضا أخذت أصحهما .

وربما آخذ الأحاديث المتكرّرة المعنى لقلّة الأحاديث في تلك التّرجمة ، أو لكثرة احتياج النّاس إليها فليُعْلَم .

وسميته : منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال .

ففاق هذا التّأليف على كنز العمّال بشيئين :

أحدهما : بحذف التّكرار .

والثّاني : امتزاج أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال ، ترجمة بعد ترجمه .)) .

وأوّل طبعة للكتاب كانت في حاشية (المسند) للإمام أحمد رحمه الله الطبعة الميمنية سنة ١٣١٣هـ .

ثانيا : الكشّاف الموضوعي : وهو نوع من الفهارس ؛ فُهرست فيه رؤوس الموضوعات والمسائل العلميّة وغيرها ؛ وذُكر تحت كلّ عنوانٍ ، أو كلمةٍ مفهرسةٍ : أهمُّ تفريعات المسألة ، أو الموضوع ، أو الألفاظ التي تدخل تحت تصريف تلك الكلمة ، أو ذلك العنوان ؛ ثم يُذكر موضعها من الكتاب ـ أو الكتب ـ الموضوع عليها الكشّاف ؛ إما مجردا بذكر الأبواب فقط ، أو مع ذكر بعض الحديث المتضمّن لتلك الكلمة .

وقد ظهر مطبوعا أنواع من الكشّاف الموضوعي :

أ ـ كشّاف موضوعي لمجموعة من الكتب ؛ مثل : كتاب مفتاح كنوز السّنة .

ب ـ كشّاف موضوعي لكتاب واحد ؛ مثل : الكشّاف الموضوعي لصحيح البخاري صنعه محي الدّين عطية ، ونشرته الدار العالميّة للكتاب الإسلامي ١٤١٣هـ .

ج ـ كشّاف موضوعي ضمن فهارس عامّة لكتاب معيّن ؛ مثل :

١ – فهرس الألفاظ الفقهيّة ؛ لمصنّف عبد الرزّاق الصّنعاني . وذلك ضمن فهارسه التي صنعها مكتب التّصحيح في دار النشر (المكتب الإسلامي ببيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م)

٢- الفهرس السّادس من فهارس صحيح مسلم ؛ وهو بعنوان : معجم الألفاظ ، ولاسيما الغريب منها ؛ التي صنعها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله .

ويلاحظ أنها لم تأخذ اسم الكشّاف الموضوعي ؛ لأنّه اصطلاح مستحدث ؛ لـمّا ينتشر بَعدُ بهذه التّسمية .

التّعريف بكتاب **مفتاح كنوز السّنة** :

هـذا الكتاب عبارة عن فهرس موضوعي مرتّب على حسب الأغراض والمعـاني والموضوعات ، ويتناول بالبحث في أربعة عشر كتاباً.[1]

واضعه : أ . ج . ونسنك ؛ ومكث في عمله عشر سنوات .

مترجمه : الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ؛ وهو الذي أسماه (مفتاح كنوز السّنة) ومكث في ترجمته أربع سنوات .

ترتيبه : قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : ((وقد رتّب الأستاذ ونسنك كتابه على المعاني والمسائل العلميّة والأعلام التاريخيّة ، وقسّم كلّ معنى أو ترجمه إلى الموضوعات التفصيليّة المتعلّقة بذلك ، ثمّ رتّب عناوين الكتاب على حروف المعجم ، واجتهد في جمع ما يتعلّق بكلّ مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب ..)) .

فائدته : أنّه يُعين مَن يبحث في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف ، بإرشاده إلى أماكن وجود موضوعهِ في أربعة عشر كتاباً من كتب الحديث، فهو يجمع ما يتعلّق بالموضوع من أحاديث وآثار ، بل ويقسّم الموضوع إلى فِقْرات ، ويورد تحت كلّ فِقْرة ما ورد فيها من أحاديث وآثار .

الكتب التي وضع عليها الكتاب :

١- صحيح البخاري : واعتمد على طبعة ليدن ١٨٦٢م فما بعدها

٢- صحيح مسلم : طبعة بولاق سنة ١٢٩٠هـ .

(١) الكلام على هذا الكتاب مقتبس من مقدمة الترجمة العربية والكتاب نفسه . وقد وُضع بالإنجليزية عام ١٩٢٧م ونقل إلى العربية عام ١٩٣٤م .

٣- السّنن لأبي داود : طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠هـ .

٤- الجامع للتّرمذي : طبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ .

٥- السّنن للنّسائي : طبعة القاهرة سنة ١٣١٢هـ .

٦- السّنن لابن ماجه : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ .

٧- السّنن للدّارمي : طبعة دهلي سنة ١٣٣٧هـ .

٨- الموطأ لمالك : طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩هـ .

٩- المسند لأحمد : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ .

١٠- المسند لأبي داود الطيالسي : طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١هـ

١١- الطّبقات لابن سعد : طبعة ليدن سنة ١٩٠٤م ـ١٩٠٨م .

١٢- السّيرة لابن هشام : طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩م .

١٣- المغازي للواقدي : على ترجمتها المطبوعة في برلين سنة١٨٨٢م

١٤- المسند المنسوب لزيد بن علي : طبعة ميلانو سنة ١٩١٩م .

أما الإحالات إلى هذه الكتب فهي كالتّالي :

أوّلاً : في صحيح البخاري ، والسّنن لأبي داود ، والجامع للتّرمذي ، وسنن النّسائي، وسنن ابن ماجه ، وسنن الدّارمي ، فالإشارة فيها إلى : رقم الكتاب ورقم الباب .

ثانياً : في صحيح مسلم ، وموطّأ مالك ، ومسند أبي داود الطّيالسي ، ومسند زيد بن علي ، فالإشارة فيها إلى : رقم الكتاب ورقم الحديث في ذلك الكتاب .

ثالثاً : في مسند أحمد ، وطبقات ابن سعد ، وسيرة ابن هشام ، ومغازي الواقدي، فالإشارة فيها : ببيان رقم الجزء والصفحة .

أما الرموز واصطلاحات المؤلف فتُنظر في مقدّمة الكتاب .

هذا ؛ وعند استخدام هذا الكتاب لابد أن تكون المصادر التي يحيلك إليها على وفق الطبعات المعتمدة فيه . فإذا لم يمكنك ذلك عليك عندئذ الاستعانة بكتاب (تيسير المنفعة)

للأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي ، الذي رقّم فيه الأبواب والأحاديث في كتب ثمانية من الأربعة عشر ؛ وهي الأصول السّتة وموطّأ مالك وسنن الدّارمي . وقد سبق الكلام عليه.

أمّا مسند أحمد فالطبعة المنتشرة مصورةً اليوم (في٦ مجلدات) هي المعتمدة في المفتاح ، ومسند الطّيالسي فإنّ طبعة حيدر آباد صورت ، وطبع محقّقا أيضا ولله الحمد .

يبقى السّيرة لابن هشام والمغازي للواقدي وطبقات ابن سعد ، فهذه تحتاج إلى بعض الوقت للكشف عن الحديث فيها .

نأمل أن نرى لها فهارس مفصّلة في المستقبل القريب وفقا لإحالات المفتاح حتى يعمّ النّفع إن شاء الله تعالى .



المبحث الثاني

في مميزات طريقة تخريـج الحديث أو الأثر بالنّظر إلى الموضوع العلمي

والمآخذ عليها

أ – المميزات :

١- اجتماع أحاديث الباب في مكان واحد يُيَسِّر الاطّلاع على الوجوه المختلفة للرّواية .

٢- معرفة مَن روى من الصّحابة في هذا الباب .

٣- تُربِّي في الباحث مَلَكَة فقه الحديث ، فبعد استعمالها مدّة يُصبح ذا قدرة على معرفة الأحكام التي تضمّنها الحديث ، وفي أيّ أبواب العلم يمكن أن يجده .

٤- في كتب المصنّفات يمكن الاطلاع على أقوال الصّحابة والتّابعين في الباب العلمي .

ب – المآخذ :

١- الاكتفاء بها لا يؤدي إلى الاستقراء التّام لتخريج الحديث ، فالكتب المبوّبة على أبواب العلم لم تشترط إخراج كلّ ما في الباب من أحاديث ، إضافة إلى أنّ بعض الأحاديث ليست على شرطها فلا تذكرها .

٢- قد يكون الحديث متضمّناً لأكثر من حكم فيضعه بعض المصنّفين في باب ويضعه الآخر في باب آخر ، مما يتطلّب من الباحث أن يكون ملماً بمناحي ومناهج العلماء في تبويبهم كتبهم .

٣- إن تخريج الحديث بالنظر إلى موضوعه لا يمكن إخراجه من كتب المسانيد والمعاجم ونحوها ، وهذه بدورها قد حوت أحاديث كثيرة . والله أعلم وأحكم ..

الفَصلُ الرَّابِعُ

في تخريج الحديث بالنظر إلى حاله

(سنداً ومتناً)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : في تخريج الحديث بالنّظر إلى حال سنده .

المبحث الثّاني : في تخريج الحديث بالنّظر إلى حال متنه .

المبحث الثّالث : في مميزات هذه الطّريقة والمآخذ عليها .

تَوطِئَـــةٌ

إنّ هذه الطّريقة في واقع الأمر هي فرع عن سابقتها التي يُخَرّج بها الحديث من خلال موضوعه العلمي .

ذلك أنّ حال الحديث متنا فرع عن موضوعه العلمي ، يزيد عليه حال سنده فقط .

والبحث بهذه الطريقة لا يكـون سهلاً إلاّ بالنّسبة لطـالب العلم المتخصّص في الحديث وعلومه ، إذ الأَمارات التي يتعرّف بها على حال الحديث هي من خلال دراسته وبحوثه وعلمه في هذا الجانب ، وقد تصعب على غيره ممن لم يتدرب ويمارس البحث والدّراسة في الحديث وعلومه ، والتَّقَلُّبِ بين كتبه ودواوينه .

ويعتمد التّخريج بهذه الطريقة على معرفة السّمات الظاهرة على الحديث ؛ من حيث أنّه مشتهر على ألسنة النّاس ، أو فيه علامات الوضع والاختلاق ، أو كونه حديثاً قُدسيّاً ، أو مسلسلاً ، أو من رواية الرّاوي عن أبيه عن جده ، ونحو ذلك .

حيث إنّ العلماء في الحديث وعلومه قد خصوا بعض الأصناف من هذه الأنواع بمؤلفات خاصّة ليتيسر الاطلاع عليها ولتمييزها عن غيرها .

فإذا ما بدا للباحث بعض تلك السّمات يكون أقرب السّبل إلى معرفة موضع الحديث أن يرجع إلى ما أُلِّفَ في ذلك النّوع من المصنّفات . فقد يجد الحديث هناك بسنده ولفظه ، أو ما يشير إلى أماكن وجوده ومواضع تخريجه ، أو بعضها ، مما يسهّل عليه بعد ذلك استكمال التّخريج بالطرائق السّابقة .

ويجب ملاحظة أنّ عزو الحديث إلى هذه الكتب إذا لم تخرّجه بسنده ومتنه لا يسمّى تخريجاً بل يسمّى عزواً ، وفرق بين العزو والتّخريج .

هذا ؛ وتخريج الحديث بالنّظر إلى حاله يمكن تفريعه إلى نوعين :

الأوّل : تخريجه بالنّظر إلى حال سنده .

الثّاني : تخريجه بالنّظر إلى حال متنه .

المبحث الأوّل: في تخريج الحديث بالنّظر إلى حال سنده

من أحوال السّند المعروفة لدى أهل هذا الشّأن : أن يكون مسلسلاً [1]، أو من رواية الرّاوي عن أبيه عن جدّه ؛ مثل رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ،أو يكون من رواية السّابق واللّاحق ؛ كأن يروي عن الشّيخ راويان تباعدت سنة وفاتيهما ؛ ممّا أوهم الانقطاع ، أو من رواية الآباء عن الأبناء ، أو من رواية الأكابر عن الأصاغر ، ونحو ذلك .

فإذا ظهر للباحث في سند الحديث بعض هذه الأمارات ، يكون من السّهل عليه الرّجوع إلى المؤلّفات في هذا الجانب ليجد طِلْبته هناك ؛ إذا كانت تلك الكتب متوفّرة لديه ، أو قريبة المنال ، ومن ثَمَّ سيطّلع على متن الحديث وإسناده ، ثمّ يقوم إثر ذلك باستكمال التّخريج بالطرائق المذكورة سابقاً .

وممّا أُلِّف في هذا النّوع من الدراسات ـ نذكر منها على سبيل المثال ـ :

١- المناهل السّلسلة في الأحاديث المسلسلة.

للشيخ محمّد عبد الباقي الأيوبي (فرغ منه سنة ١٣٣٣هـ) .[2]

٢- لقط الّلآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة .

لأبي الفيض محمّد مرتضى الزّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) .[3]

٣- مَنْ روى عن أبيه عن جدّه .

لزين الدّين أبي العدل قاسم بن قُطْلُوبُغَا (ت ٨٧٩هـ) .[4]

٤- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد .

لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) . وغيرها .[5]

---

(١) الحديث المسلسل : (ما تتابع رجال إسناده واحدا فواحدا على صفة واحدة ، أو حالة واحدة للرواة تارة ، وللرواية تارة أخرى ..) انظر : السيوطي : تدريب الراوي (ص٣٨٠) .

(٢) نشرته دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

(٣) طبع بتحقيق محمد عبد القادر عطا ـ نشرته دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٤) طبع بتحقيق د. باسم فيصل الجوابرة ـ نشرته مكتبة المعلا ـ الكويت سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

(٥) طبع بتحقيق د. محمد بن مطر الزهراني ـ نشرته دار طيبة ـ الرياض سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م ، ثم أعاد نشره في دار الصميعي ، الرياض سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

المبحث الثّاني: في التخريج بالنظر إلى حال المتن

إنّ الدّارسين في مجال الحديث وعلومه يعلمون أنّ هناك أمارات في متن الحديث تدلّ على حاله وتُمَيِّزُه عن غيره .

مثل أن يكون الحديث قُدسيّاً ، أو يكون مما اشتهر على أَلْسِنَة النّاس على اختلاف أحكامه ، أو ظهرت عليه أمارات الاختلاق والوضع ؛ مثل ركاكة المعنى ، أو الّلفظ ، أو مخالفته لصريح الكتاب وصحيح السُّنّة ، أو ورد في متن الحديث عَلَماً مبهما .

فهذه الأمارات تُقرّب للباحث مظان الحديث ، فبعد التَّأمُّل فيها يرجع إلى المؤلّفات في هذا الجانب ، فلعلّه يجد مراده هناك .

ومما أُلِّف في هذا المجال نذكر منه على سبيل المثال :

١- المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية :

لأبي القاسم على بن بُلبان المقدسي (ت ٦٨٤هـ) . [١]

٢- الاتحافات السَّنية في الأحاديث القدسية :

للشيخ محمد المدني (ت ١٢٠٠هـ) . [٢]

٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة :

لشمس الدّين محمّد عبد الرحمن السّخاوي (ت ٩٠٢هـ) .[٣]

٤- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس :

للشيخ إسماعيل بن محمّد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ) .[٤]

وغير هذا كثير ، فالمكتبة الإسلاميّة ذاخرة بالمصنّفات في هذا الجانب ، اكتفيت بالإشارة عن صريح العبارة . والله أعلم وأحكم ...

---

(١) نشر بتحقيق محي الدين مستو، ود.الخطراوي في مكتبة دار التراث ـ المدينة النبوية ـ سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

(٢) نشر بعناية محمود أمين النواوي في دار الجيل ـ بيروت .

(٣) نشر بتحقيق عبد الله الصديق في مصر ، ثم أعيد طبعه في دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

(٤) طبع في مصر سنة ١٣٥١هـ ، ثم أعيد طبعه مصورا في دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

المبحث الثالث

في مميزات هذه الطريقة والمآخذ عليها

كما ذكرنا آنفاً في أول هذا الفصل بأنّ هذه الطّريقة فرع من سابقتها ، ويمكن أن نقول هنا : إنّ بعض مميزات تلك الطريقة والمآخذ عليها ينطبق على هذه ؛ وتزيد عليها في أنّها تمتاز بما يلي :

١- تقريب استخراج الحديث ومعرفة سنده ومتنه من كتبها ، إذ قد يَعِزّ وجوده في غيرها.

٢- الاطلاع على بعض الفوائد ، والنّكات العلميّة حول سند الحديث ومتنه ؛ مما قد تنفرد به الكتب المستخدمة في هذه الطّريقة .

أما المآخذ على هذه الطّريقة :

١- تصعب هذه الطّريقة على الباحث غير المتمرّس في مطالعة كتب الحديث وعلومه ودراستها ، بل قد تشتبه على الممارس أيضاً .

٢- أنّ الكتب التي أُفردت في ذكر الأحاديث بحسب حالات الإسناد أو بعض حالات المتن قليلة ، وعزيزة الوجود ، وغير متيسّرة للطّالب والباحث .. والله أعلم ..

❋ ❋ ❋

الفصل الخامس

في تخريج الحديث بالاستعلام اللفظي باستخدام الحاسوب

وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في خدمات الحاسوب المتاحة حاليا.

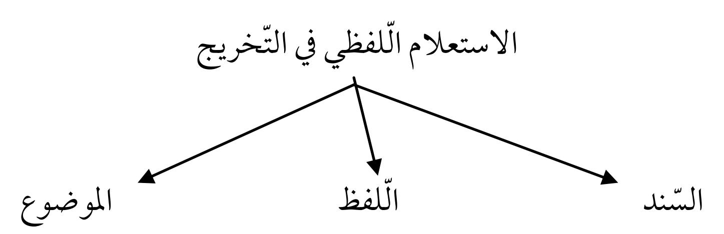
المبحث الثاني : في الإمكانات التي يتيحها الحاسوب في التخريج .

المبحث الثالث : في سلبيات استخدام الحاسوب .

توطئـة

أضاف لنا الحاسوب طريقة خامسة إلى الطّرق السابقة في تخريج الحديث ؛ ساهمت ، وتساهم في تخريجه بأسرع وقت ، ودقّة أكبر ، وإحصاء أكثر ؛ وهذا مبنيّ على دقّة المعلومـات المدخلة ، وضبط البرامج المستخدمة في ذلك .

هذه الطريقة هي : استخدام **الاستعلام الّلفظي** في البحث خلال نصوص الحديث ـ سندا ومتنا ـ المدخلة ، والّتي أجريت عليها البرامج الحاسوبيّة .



فقد هيمنت هذه الطّريقة على التّخريج بالنّظر إلى السّند وإلى الّلفظ وإلى الموضـوع ؛ إذ يُمكن استخدام الاستعلام الّلفظي في كلٍّ .

إضافة إلى ما تساهم به البرامج الحاسوبيّة من خدمات بحثيّة أخرى مهمّة .

المبحث الأول :

في خدمات الحاسوب المتاحة حاليا

إنّ أهمّ ما يحتاجه الباحث هو الحصول على المعلومة ؛ بأيسر السّبل ، وأدقّها ؛ بل وأصحّها ؛ في أسرع وقت ؛ وكلّ هذا أصبحت تُحققه لنا البرامج الحاسوبيّة .

إضافة إلى : الترتيب ، والتنسيق ، والموازنة ، والإحصاء ، وإظهار نتائج البحث أو الدراسة .

فتِقَانة البحث السّريـع ، إذا تواكبت مع الإتقان الدّقيق لإدخال المعلومات ؛ تُحقّق للباحث نتائج لم يكن باستطاعته تحقيقها بالوسائل التّقليديّة ؛ بالإضافة إلى ما توفره بعض البرامج من تشجير الأسانيد الذي يُسهّل على الباحث جهدا كبيرا .

وتجلت **خدمات الحاسوب** في :

- إمكانيّة التّصفّح بالجزء والصّفحة .
- البحث السّريع بين سطور الكتب ؛ بدلالة الكلمة أو بعضها ، أو كلمات ، أو بدلالة الموضوع ، ونحو ذلك .
- خدمة المقارنة بين النّصوص في أكثر من كتاب .
- الإحصاء .
- إتاحة الحكم على الحديث .
- النّسخ إلى ملفات في الحاسوب . (القصّ والّلصق)
- الطّباعة الراقية .

كلّ ذلك تبلور في الخدمات الحاسوبية المتداولة في أيامنا هذه مثل :

- **البرمجيّـات**
- **المكتبة الإلكترونية**
- **الكتاب الإلكتروني**

  - **أما البرمجيات :**

فنقصد بها تلك البرامج المعدّة لخدمة المعارف الإسلاميّة ؛ المحتوية لِكَمٍّ هائل من النّصوص العلميّة لكتب كثيرة قد يتعذّر على طالب العلم جمعها كلّها .

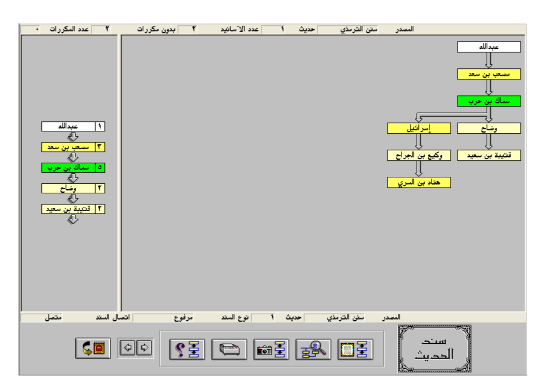
مع إتاحة **خدمات في التّخصّص العلمي** ؛ حيث تساهم في التّخريج والحكم على الحديث ، ورسم مشجّرات الأسانيد ، وتاريخ الرّواة ومعرفتهم من حيث الجرح والتّعديل ، وفقه السّنّة ، وغير ذلك

- من أمثلتها:

برنامج (**الحديث الشّريـف**) إنتاج شركة حرف : وهو برنامج متداول يخدم الكتب التسعة ؛ بعرض الحديث بدلالة رقمه أو موضوعه أو طرفه ـ أي أوّله ـ ومزود بفهارس

للأعلام ، وفهارس فرعية خادمة ؛ يتيح التخريج ، والمقارنة ، ويُمَكِّن من رسم شجرة أسانيد لطرق الرواية .





وبرنامج (**الموسوعة الذّهبية**) إنتاج مركز التّراث للبرمجيّات .

يُعتبر من البرامج الحاسوبيّة الرّائدة في خدمة الحديث الشريـف ؛ تخريجا وحكما ، ومعرفة الرّواة ودرجاتهم ، والوقوف على شرح الأحاديث ، مع إتاحة خدمات تساعد الباحث في اقتناص الفوائد وتعليقها وحفظها .

تضمّن هذا الإصدار خدمة (١٣٤) كتابا من كتب المتون والشـّروح والرجال ، والتّخريج والمصطلح ، والمعاجم والغريب ، وغيرها ، إضافة إلى تفسير الطّبري .





- ○ **المكتبة الإلكترونيّة :**

ظهرت في الآونة الأخيرة برمجيات متعدّدة ، تؤدّي خدمات المكتبة الإلكترونية ، مابين مكتبات **متخصّصة** في جانب من جوانب العلوم الإسلاميّة ، أو مكتبات **عامّة** وشاملة.

نمثل للمكتبات العامة بثلاثة منها :

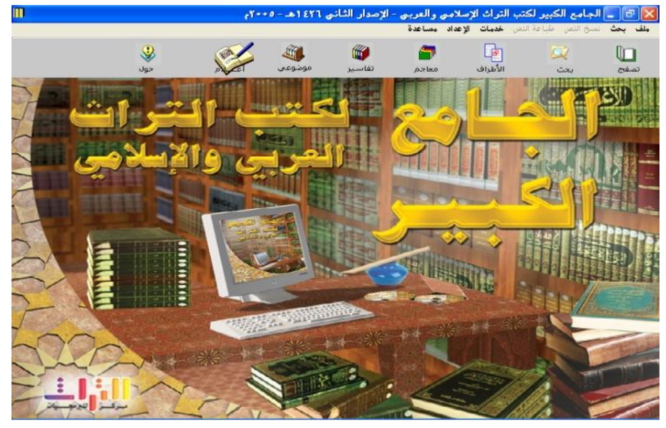
إحداها يُمكن الحصول عليه على قرص صلب محمول مقابل ثمن له ، هو (الجامع الكبير لكتب التّراث العربي والإسلامي) ؛ من إنتاج مركز التّراث للبرمجيات .

والأخريين يُمكن تنزيلهما عن طريق الشبكة بدون مقابل مجانا ؛ وهما برنامج (المكتبة الشّاملة) ، وبرنامج (جوامع الكلم٤) .

- برنامج (**الجامع الكبير لكتب التّراث العربي والإسلامي**)

إصدار شركة التراث بالأردن . يضم شتّى العلوم الإسلاميّة ، بما فيها الحديث وعلومه .

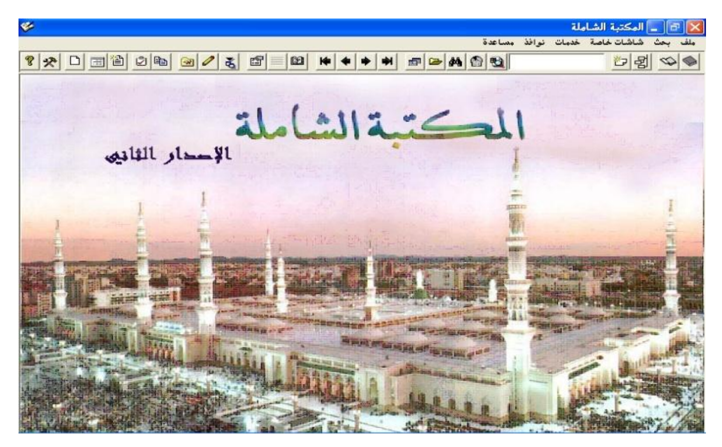
من مميّزاته : إمكانيّة تصفّح واستعراض الكتاب ، والمقارنة بين كتابين ، أو بين نتائج البحث ، والبحث بالكلمة أو بعدّة كلمات، والعزو إلى الجزء والصّفحة ، وإمكانيّة النّسخ والطّباعة ، وتدوين التّعليقات ، وحفظ نتائج البحث



- **برنامج المكتبة الشّاملة**

يهدف إلى جمع الكتب المجّانيّة من الإنترنت في مكتبة واحدة ، مع إمكانيّة إضافة الكتب وتعديلها ؛ لتكوين المكتبة الشخصيّة لطالب العلم .

وهي مجانيّة لا يجوز بيعها ، كما لا يجوز استخدامها لنشر ما يخالف منهج أهل السّنّة والجماعة . ولمزيد من المعلومات عنها يمكن فتح نافذة ملف المساعدة ؛ حيث يجد الرّاغب كل ما يتعلق بهذه المكتبة الإلكترونية



- برنامج جوامع الكلم :

جمع هذا البرنامج بين صفة البرمجيات ـ التي تعتني بالدراسة المتخصصة للحديث وعلومه ـ من جهة ، وبين صفة المكتبة الإلكترونية من جهة أخرى .

وقد ذكر القائمون عليه تسهيلات للاطلاع على الخدمات التي يتيحها البرنامج من خلال نافذة (المساعدة) ؛ إلى جانب الخدمات الحاسوبية المعتادة ؛ مثل النسخ والطباعة والحفظ ونحوها .



ويؤخذ على هذا البرنامج أن القائمين على إدخال المصطلحات العلمية المتعارف عليها عند أهل العلم بالحديث ؛قد خالفوا ذلك العرف ، واعتمدوا تعريفات خاصة بهم ؛ من تلك المصطلحات : الغريب ، والعزيز ، والمشهور ، والمتواتر .

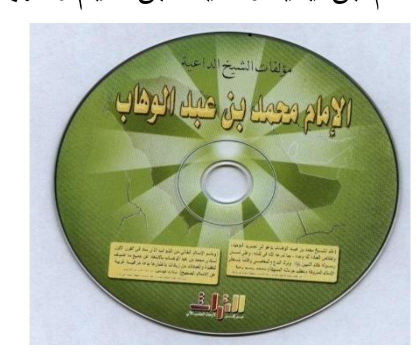
وكذلك : أطراف ، وتخريج ، وشواهد ؛ عند استخدام البرنامج .

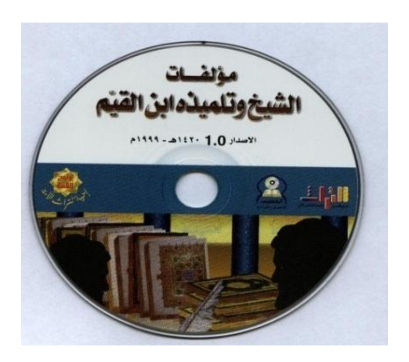
وهذا لا نوافقهم عليه ، بل لا يجوز مخالفة ما اصطلح عليه علماء الأمّة .

أما المكتبات المتخصصة فقد تنوعت نذكر منها على سبيل المثال :

مكتبة مصنفات إمام مثل :

مؤلفات الإمام الرباني الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، و مؤلفات سيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله .

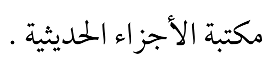




مكتبة علم من العلوم مثل :

التفسير وعلوم القرآن .




مكتبة الأجزاء الحديثية .



العقائد والملل .

مكتبة الفقه وأصوله.





مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية . النحو والصرف. وغيرها





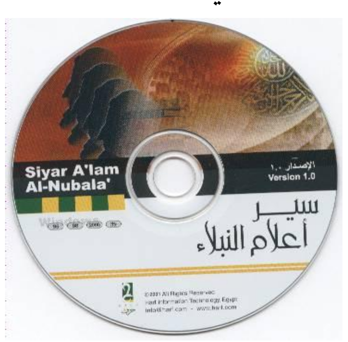
- **الكتاب الإلكتروني (E – Book)**

هو كتاب محمّل بلغة العصر (الرقمية)، يُفتح كأي كتاب ، ولكن ليس مطبوعا على ورق ؛ يتمّ فتحه بطريقة مبسّطة فتظهر على الشّاشة محتويات كل جزء من الكتاب على جانب الشّاشة .وما على القارئ إلا أن يطلب ما يريد أن يراه من موضوعات مهما بلغ حجم الكتاب ؛ كما إنه بسيط التّصميم ، ويمكن للقارئ أن يُقلّب صفحاته ، صفحة صفحة ؛ وقد ظهر الكتاب الإلكتروني في خدمة السّنّة النّبويّة متمثلا في تحميل بعض الكتب الموسوعيّة الورقيّة على الحاسوب وَفْقَ برامج خادمة تُمكّن من تصفّحها ، والبحث في ثناياها ، بأسرع وقت ، مثل:

- برنامج (تاريخ دمشق لابن عساكر رحمه الله) لمركز التّراث للبرمجيّات.



- وبرنامج (سير أعلام النّبلاء للذّهبي رحمه الله) لشركة حرف .



- برنامج إتقان الحرفة بإكمال التّحفة (تُحفة الأشراف للمزّي رحمه الله) للعربيّة لتقنية المعلومات



وقد امتاز هذا الأخير عن سابقَيْهِ بخدمات مُتعدّدة في جانب تخريج الحديث؛ إذ الكتاب الأصلي (تُحفة الأشراف) من المصادر المساعدة في التّخريج باعتبار سند الحديث ، فجمع هذا البرنامج بين التّخريج باعتبار السّند وباعتبار الّلفظ ، إلى جانب الخدمات المتطوّرة وَفْقَ الكتاب الإلكتروني .

المبحث الثاني :

في الإمكانات التي يتيحها الحاسوب في التخريج بالاستعلام اللّفظي

أولا :باعتبار السّند :

- إمكان جمع مرويات الرّاوي ، وإحصائها ، في كتاب ،أو كتب معيّنة .
- إمكان الوقوف على مروياته عن شيخ بعينه ؛ مما يتيح دراستها عن كثب.
- مقارنة مرويّاته بروايات غيره ، مثله أو أوثق منه . ومعرفة الزّيادة والنقص في ألفاظه، والشّاذ من المنكر، والمحفوظ من غير المحفوظ .
- معرفة من أخرج حديثه من أصحاب الكتب،والوقوف عليها .

ثانيا : باعتبار لفظ المتن :

- يمكن الوقوف على الحديث بأيّ كلمة من متن الحديث ؛ سواء كانت اسما أو فعلا ، أو بعضها ؛ فبعض البرامج تتيح البحث بجزء من الكلمة.
- الوقوف على الحديث في جميع الكتب سواء كانت كتب متون أو شروح ، أو غير ذلك ؛ خاصة في المكتبات الإلكترونية الشّاملة .
- معرفة المتابعات والشواهد ؛ مما يساعد في الحكم على المتن المخرّج .

ثالثا : باعتبار الموضوع :

- وذلك عن طريق الكلمة موضع الشّاهد في متن الحديث ، كما نجد بعض البرامج المتداولة تتيح لنا البحث في فهارس الكتب المرتّبة على الموضوعات ؛ مما يساعد على الوقوف على الكلمة ذات الموضوع في أبوابها الّتي تحمل العنوان نفسه .

كل ما سبق تتيحه البرامج الحاسوبية في وقت قصير ، مُتَنَاهٍ في السّرعة ، ودقّة الإحصاء، مما قد تفنى الأعمار في البحث عنه ، وجمعه من طيّات الكتب بالطريقة التقليديّة ؛ بشرط صحّة المعلومات المدخلة ، ودقّتها ، وانضباط البرامج الحاسوبيّة وَفْقَاً لمتطلّبات البحث .

المبحث الثالث :

في سلبيات البرامج الحاسوبية المتداولة

بالرغم من المحاسن التي تذكر للبرامج الحاسوبية ؛ إلا إن لها سلبيات لا يمكن تجاهلها :

- كثرة التصحيفات والأخطاء في النصوص العلمية .
- ضعف التوثيق العلمي ؛ لأنه في الغالب ليس من قبل جهات علمية متخصصة .
- سهولة فقد المعلومات ؛ بسبب سوء الحفظ ، أو فيروسات الحاسب ، أو الأعطال الفنية .
- ضعف الرقابة على المنشورات الإلكترونية ، وصعوبة التمييز بين ما هو أصيل وما هو مسروق . وغير ذلك .

والله أعلم وأحكم .

الفَصلُ السَّادِسُ

في كيفيّة التّخريجِ عموماً ، وتد وينــهِ

وفيه ثلاث مباحث :

المبحث الأوّل : في اختيار الطّريقة المثلى للتّخريج .

المبحث الثّاني : في كيفيّة تدوين المعلومات المخرّجة .

المبحث الثّالث : في شجرة الأسانيد وكيفيّة الاستفادة منها .

المبحَثُ الأوَّلُ : في اختيار الطّريقة المثلى للتّخريج

على الباحث عند شروعه في تخريج نصّ ما ، أن يتأمّل فيه جيداً ؛ فقد لا يكون بلفظه كما هو في مصادره ، بل قد يكون :

مرويّاً بالمعنى وتحتمله أحاديث كثيرة .

أو مركّباً وملفّقاً من لفظ حديثين أو أكثر .

أو قد يكون طَرَفه هو المذكور ؛ إمّا من وسطه ، أو آخره ، أو لعلَّه أوّله .

أو يكون حديثاً تاماً بلفظه ، ولم يُذكر سنده .

أو ذُكر بسنده ولفظه في كتاب من الكتب المعتبرة .

فهذه مجمل الأحوال التي عليها مدار النص المراد تخريجه ، وهي تختلف في تخريجها جزراً ومدّاً بين الطُرق التي ذكرناها سابقا . ولا يُغني التّخريج بطريقة دون أخرى ؛ بل يُقدّم الأوْلى فالأوْلى ، بحسب مقتضى الحال التي عليها النّص ، وتوفّر المصادر لدى الباحث .

هذا ؛ وأمّا اختيار الطّريقة المثلى بالنّسبة لهذه الأحوال فنقترح أن يكون كالآتي :

أوّلاً : كيفيّة تخريج النّص المروي بالمعنى المحتمل لأحاديث متعدّدة :

ننظر في المعنى الماثل بين أيدينا ؛ ونتأمّل تحت أيّ باب علمي يمكن أن نجعله ، ثمّ نبدأ البحث من طريق تخريج الحديث بالنّظر إلى موضوعه ، ويزيد الأمر سهولة إذا كان المعنى المراد تخريجه يُمكن أن ينحصر في لفظة تكون موضع الشّاهد في الحديث ؛ مثل : الطُّهْر، والأُضحية ، والسِّواك ؛ فمن طريق كُتب الكشَّاف الموضوعي ، أو الأبواب المفهرسة، أو البرامج الحاسوبيّة الخادمة لهذا الجانب ؛ نبحث من خلالها ، حتّى إذا اجتمعت عندنا أحاديث يُمكن أن يحتوي كلٌّ منها بعض المعنى الذي بين أيدينا ؛ نظرنا في تخريج كلّ حديث منها بالنّظر إلى الألفاظ ، وبالنّظر إلى الإسناد ؛ سواءً بالطّرق التّقليديّة ، أو عن طريق الاستعلام اللّفظي بواسطة برامج الحاسوب .

مثاله : أن نجد في كتاب من كتب الفقه قوله : ((رُوى أنّ النّبيّ ﷺ كان يواظب على السّواك)) .

فهذا النّص يروي فِعل النّبيّ ﷺ ؛ ولو بحثنا في بعض ألفاظه فلن نجده بهذا اللّفظ، والسّبب أنّ مواظبة النّبيّ ﷺ على السّواك رُويت بروايات متعدّدة ، في أوقات متفرّقة ، في مجموعها تدلّ على المواظبة .

فأوّل ما يصنعه الباحث هو التّأمُّل في هذا النّص ، وفي أيّ باب يُمكن أن يجده ، وغالباً السّواك مرتبط بالطّهارة ؛ لأنّ السّواك مَطْهَرةٌ للفمّ ؛ فالبحث يكون في كتاب الطّهارة في باب السّواك ، فيُرجع إلى كُتب الحديث التي بُوبت وصُنفت على الأبواب العلميّة ؛ ويُبحث في كتاب الطّهارة باب السّواك عن أحاديث يُمكن أن تُفيد في ألفاظها مواظبة النّبيّﷺ على السّواك.

حتّى إذا اجتمعت عنده أحاديث في هذا المعنى فستكون بأسانيدها وألفاظها ؛ عند ذلك يُعيد الكرّة بتخريجها من طريق النّظر إلى السّند ؛ باستخدام كتاب تُحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مثلاً ، وتخريجها من طريق الألفاظ باستخدام المعاجم المفهرسة لألفاظ الحديث ، إلى جانب الاستعلام اللفظي باستخدام برامج الحاسوب .

وبذلك يطَّلع على مصادر أخرى أخرجت الحديث الذي يبحث عنه ، بل وفي أثناء قيامه بهذا التّخريج قد يجد أحاديث أخرى تُفيد في الباب نفسه فيُثبتها .

بعد ذلك سيجتمع لديه مجموعة من الأحاديث النبويّة المخرّجة من أصولها ؛ عندها يقوم بترتيبها ، بجمع كلّ نظير إلى نظيره ، وشبيه إلى شبيهه ، ثمّ يبدأ النّظر في طُرقها وحال أسانيدها ، حتّى يُميِّز الصّحيح من الحسن من الضّعيف .

ثانياً : كيفيّة تخريج الحديث إذا كان مركّباً من حديثين أو أكثر :

ومثاله : حديث (أنّ النّبيّ ﷺ مرّ بشاة ميتة لميمونة فقال : « هلّا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به ؟ » فقيل : إنّها ميتة ! فقال : « أيّما إهاب دُبغ فقد طَهُر » .

فهذا السّياق ظاهره حديث واحد ، بينما هو ملفق من حديثين، ولا يتّضح ذلك إلَّا بعد التَّخريج .

فطريقة تخريج هذا النّص الحديثي تكون بالنّظر إلى ألفاظ المتن ،وبالنظر إلى الموضوع الفقهي الذي تضمّنه الحديث .

أما تخريجه بالنّظر إلى الألفاظ ؛ فإمّا أن يكون عن طريق أوّل الّلفظ النّبوي ، مثل :

أ - هلّا أخذتم إهابها ..

ب - أيّما إهاب دُبغ ..

أو عن طريق عدّة ألفاظ في النّص ، مثل : شاة - ميتة - إهاب - دبغ - طهر .

أمّا طريقة التّخريج بالنّظر إلى الموضوع ؛ فإنّ الانتفاع بإهاب الشّاة الميتة قد يكون باستخدامه كوعاء يوضع فيه الشيء ؛ وقد يكون طاهراً أو نجساً ؛ فعلى ذلك يحتمل أن يكون في كتاب الطّهارات باب الآنية ، فنبحث تحت هذا الباب في الكتب التي صُنّفت أحاديثُها على الأبواب العلميّة ، أو كتب الأبواب المفهرسة ، أو الكشّاف الموضوعي ، مع استخدام طريقة الاستعلام الّلفظي الخادم لهذا الجانب بواسطة برامج الحاسوب ؛ حتّى نجد الحديث .

ثمّ بعد ذلك نُعرِّج على تخريج الحديث من طريق السّند لاستكمال الحديث ؛ حتّى إذا اجتمعت لدينا أحاديث في هذا الباب نتج عن ذلك التّفريق بين الحديثين ، ومعرفة صحّة وضعف كلّ حديث ، كأن يكونا في الصّحيحين أو أحدهما مثلاً ، ومعرفة اختلاف الرّوايـات، والوقوف على عللها ؛ وغير ذلك من الفوائد .

ثالثاً : إذا كان طرف الحديث هو الموجود بين يدي الباحث :

فأقرب الطّرق إلى تخريج الحديث هنا تخريجه عن طريق الألفاظ ، وإذا كان الطرف الموجود بين أيدينا متضمناً لحكم شرعي أو موضوع علمي ، أمكن تخريجه أيضاً من طريق الموضوع .

ثمّ بعد أن يُخرّج النّص ويُطلّع على أسانيده ،أو بعضها ، يُخَرّج من طريق السند ... وهكذا .

رابعاً : إذا كان الحديث تامّاً بلفظه مع عدم ذكر سنده :

فتخريجه يكون عن طريق اللفظ وأيضاً الموضوع ، ثم بعد ذلك عن طريق السند.

خامساً : إذا كان الحديث مذكوراً بسنده ولفظه في كتاب من الكتب المعتبرة ؛ كالسّنن لأبي داود والجامع للتّرمذي ونحوها .

فإنّ الطرائق الثّلاث في تخريج الحديث يمكن أن نستخدمها دون تفضيل ؛ فعلى الباحث أن يختار الأنسب والأسهل بالنسبة لوجود المصادر والمراجع التي بين يديه ، فيبدأ مثلاً من طريق النّظر إلى السند ، أو من طريق اللفظ ، أو من طريق الموضوع ، ولكن لا تغني طريقة بمفردها عن الباقيتين ، بل لابد من استكمال التّخريج من خلالها .

المبحث الثاني: في كيفيّة تدوين المعلومات المخرّجة

إنّ كتابة النّصوص الحديثية المخرّجة ، وإبرازها للنّاس ، هي التعبير الصّادق عن الجهد الذي بذله الباحث في تخريج الحديث أو الأثر ، وعن مدى حِذقه وبراعته في إظهار الفوائد الحديثيّة من خلال تلك الكتابة ، مع الوصول إلى المراد والمأمول ، والمقصد المنشود ، وهو بيان موضع الحديث في مصادره الأصيلة مع بيان حاله وحكمه .

فعند الشّروع في تدوين التّخريج لابد من تحديد الغاية والمقصد من تخريج الحديث موضوع البحث ؛ فمثلا :

١- هل الغاية معرفة طُرقه ، وبيان المتابعات والشواهد ، ومِن ثَمَّ الحكم عليه ؟

٢- هل الغاية معرفة ألفاظ متنه ، والعناية بما تشتمل علية من زيادة ، أو اختصار ونحو ذلك ؟

٣- هل الغاية هي الكلام على السّند والمتن معاً ، وذكر من أخرجهما بمتابعاتهما وشواهدهما وألفاظهما ؟

٤- هل الغاية ذكر من أخرج الحديث من الأئمّة وبيان موضعه في كتبهم ؟

فمتى حدّدنا الغاية المنشودة من تخريجنا للحديث صار بالإمكان أن يأخذ تدوين المعلومات أسلوباً يوضح تلك الغاية ، وذلك ما نصبوا إليه .

والذي يبدو لي أنه يمكن الكتابة على المنوال الآتي :

أولاً : إذا كان المراد من التّخريج معرفة طرق الحديث واعتبارها بالمتابعات والشواهد ؛ يقوم الباحث حينئذ بجمع طرق الحديث المماثلة للنّص ـ موضوع البحث ـ ثمّ المتابعة متابعة تامّة ، ثمّ المتابعة متابعة قاصرة ، ثمّ الشّواهد .

ويستعين عند الجمع برسم مسوّدة شجرة أسانيد لطرق الحديث .[1] كي يسهل عليه بيان أوجه المتابعات والشّواهد ومعرفتها .

ومن ثَمَّ عند الكتابة تُقدّم الطّرق المماثلة ، ثمّ المتابعات، ثمّ الشّواهد .

مع العناية بالأمور الآتية عند الكتابة :

١ – التّنبيه على الفوائد الحديثيّة (إسنادية أو متنيّة) كبيان إبهام في السّند ، أو تصريح مدلّس بالتّحديث في رواية من الرّوايات ، أو زيادة في الّلفظ أو اختلاف في العبارة ونحو ذلك.

٢– إذا كان المصدر المخرّج منه من كُتب السُّنن أو الجوامع أو المصنفات ونحوها؛ عندئذ لابد من ذكر المعلومات البيانيّة الآتية بين أقواس :

(اسم الكتاب ـ اسم الباب ـ الجزء ـ الصّفحة ـ رقم الحديث إن وُجد) .

مثاله : أخرجه أبو داود في السُّنن (الطّهارة ـ باب السّواك ١/ ٤٠رقم ٤٦) .

٣– بيان مدار الحديث على مَنْ مِنَ الرّواة ؛ إذا كان هناك تفرّد أو غرابة في السّند ، والإشارة إلى حاله إن استوجب المقام ذلك .

٤– التّنبيه على أوهام أو أخطاء وقعت لمن تعرّض لتخريج الحديث من المؤلّفين والمصنّفين على سبيل الإرشاد والتّذكير لا التّنقُّص والتّحقير .

---

(١) سيأتي الكلام عليها في المبحث الآتي إن شاء الله تعالى .

٥ – الإشارة إلى درجة الحديث في كلّ طريق إذا كان في غير الصّحيحين ، وتعليل ذلك .

ثانياً : إذا كان المراد هو تخريج ألفاظ المتن للحديث ، والاطّلاع على أوجه الزّيادات أو النّقص :

عندها يُستحسن النّظر في ألفاظ تلك الرّوايات المجتمعة ، ثمّ جمع كلّ نظير إلى نظيره، وكلّ شبيه إلى شبيهه ؛ مع بيان اجتماع طرق الأسانيد وافتراقها ، ويُقدّم عند الكتابة الّلفظ الموافق للنّص ـ موضوع التّخريج ـ ، وبعدها الأقرب فالأقرب شبهاً باللّفظ ثمّ المعنى .

مع التّنبيه على الفوائد العلميّة والنّكات الحديثيّة المذكورة آنفاً .

ثالثاً : إذا كان المراد هو : الكلام على الحديث سنداً ومتناً :

كأن يكون الحديث في كتاب من الكتب المعتبرة مثل (الجامع) للتّرمذي أو (السُّنن) لأبي داود ونحو ذلك ؛ فبعد القيام بتخريج المادّة العلميّة ، ودراسة السّند ؛ فإنّي أرى أن تُدوّن المعلومات كالآتي :

- **سند الحديث :**

وفيه يتكلّم الباحث عن رجال الحديث مرتّبين حسب ورودهم في السّند ؛ ذاكراً ما يقتضيه المقام من التّعريف بحال الرّاوي .

والذي أراه أن توجز المعلومات حول الرّاوي وَفْقّاً للعناصر الآتية :

اسم الراوي ـ نسبه ـ كنيته ـ نسبته ـ لقبه ـ ولادته ـ وفاته ـ ذكر بعض شيوخه ؛ بما فيهم شيخه هنا ـ بعض تلاميذه ؛ على الأقل ثلاثة من كلٍ ؛ ثم يُعْقِبُ ذلك ذِكْرَ حاله ودرجته ؛ ويجعلها آخرا ؛ لأن الكلام فيها قد يطول إذا كان الراوي متكلم فيه .

- **تخريج الحديث :**

حيث يُدوّن التّخريج وَفْقَاً للغاية المراد منها التّخريج في الغايتين السّابقتين .

- **الحكم على الحديث :**

وذلك بعد النّظر في درجة سند الحديث ، ومعرفة المتابعات والشّواهد من خلال التّخريج .

فإن كان الحديث حَكم عليه أحدٌ قبلنا ناقشنا ذلك الحكم وذكرنا الصواب ، وإلا حكمنا عليه وَفْقَاً لما ظهر لنا من حاله [1] ؛ والله أعلم بالصّواب .

رابعاً : إذا كانت الغاية هي ذكر من أخرج الحديث من الأئمّة ، وبيان موضعه في تصانيفهم وكتبهم فقط :

فبعد أن يقوم الباحث بالتّخريج ، وجمع المادّة العلميّة لذلك ؛ فهو بالخيار : بأن يبدأ بذكر أصحاب الكتب السّتّة مرتّبين ؛ البخاري ثمّ مسلم ثمّ أبو داود ثمّ التّرمذي ثمّ النّسائي ثمّ ابن ماجه .

وبعد ذلك يبدأ بترتيب أصحاب الكتب بحسب وفياتهم . وقدّمنا أصحاب الكتب السّتّة لانتشارها ، وكثرة تداولها وشهرتها ؛ وعليها مدار كثير من أحاديث الأحكام .

وله أن يُرتّب الجميع بحسب وفياتهم ليُعلَم مَن أخرجه مِن المتقدّمين ، ولعل أحداً من المتأخّرين أخرجه من طريق المتقدّم .

مع العناية بالفوائد المذكورة في الغاية الأولى .

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر الفصل الأخير (ضوابط الحكم على الحديث) .

المبحث الثالث   في شجرة الأسانيد وكيفيّة الاستفادة منها

إنّ ممّا يُعين الباحث في التّخريج ويوضِّح له أوجه المتابعات والشّواهد الاستعانة برسم شجرة أسانيد للأحاديث التي يقوم بتخريجها .

فنقول وبالله التوفيق :

أولا : تعريفها :

هي عبارة عن رسم توضيحي ينتظم فيه رواة الحديث أو الأحاديث ـ ذات الموضوع الواحد ـ بحسب ترتيبهم في السّند ، مع ذكر مواضع الالتقاء والافتراق فيه .

بيان التعريف :

١- رسم توضيحي : احتراز عن الرّسومات البيانية الرّياضيّة وغيرها .

٢- ينتظم فيه رواة الحديث : خرج ذكر الأعلام والقبائل ونحوها .

٣- الأحاديث ذات الموضوع الواحد : خرج ما كانت موضوعاتها مختلفة ؛ إذ كلّ منها حينئذ سيحتاج إلى شجرة خاصة به .

٤- بحسب ترتيبهم : خرج بحسب طبقاتهم أو وفياتهم ، فقد يروي متقدم الوفاة الحديث بسند نازل ، وقد يرويه متأخر الوفاة بسند عالٍ فيحدث الإرباك في الشّجرة فلا تؤدي مهمتها المرجوّة منها .

ثانيا : من فوائدها :

١ - تقريب وتوضيح أوجه المتابعات والشّواهد ، مما يساعد على إصدار حكم واضح على الحديث .

٢ - معرفة التّفرد والغرابة عند اجتماع الطّرق في موضع واحد .

٣ - سهولة معرفة السّند العالي والسّند النّازل بمجرد النّظر إلى الشجّرة .

ثالثاً : أنواعها :

تنقسم إلى نوعين رئيسين هما :

١- شجرة أسانيد لحديث يُروى في مصدر واحد بعدّة طرق .

٢- شجرة أسانيد لحديث يُروى في عدد من المصادر بعدّة طرق .

رابعا : الأمثلة على كيفيّة الرّسم :

١- مثال النّوع الأوّل : أن يروي صاحب كتاب من كتب السّنة مثل الإمام أحمد أو مسلم ، ونحوهما حديثاً من عدّة طرق عن الصّحابي أو عن عدد من الصّحابة .

فمثاله ما أخرجه الإمام أحمد في المسند :

ـ (٣/ ٢٨١) قال : حدثنا محمّد بن جعفر ثنا شعبة عن عبد العزيز عن أنس بن مالك ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : ﴿ تسحّروا فإن في السُّحور بركة ﴾. فقد أخرجه في عدّة مواضع بطرق مختلفة :

ـ (٣/ ٢٥٨) قال : ثنا عفّان ثنا حماد بن سلمه ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس..، فذكره .

ـ (٣/ ٢٢٩) قال : ثنا يونس ثنا أبو عوانه عن عبد العزيز وقتادة عن أنس ؛ فذكره .

ـ (٣/ ٩٩) قال : ثنا هُشيم أنا عبد العزيز ، وإسماعيل ؛ عن عبد العزيز عن أنس ، فذكره .

ـ (٣/ ٢١٥) قال : ثنا محمّد بن بكر أنا سعيد عن قتادة عن أنس ؛ به .

ـ (٣/ ٢٤٣) قال : ثنا سُريج ثنا أبو عوانه عن قتادة عن أنس ؛ به .

كيفيّة الرّسم لهذه الشّجرة :

تأمّل جيّداً في هذا الحديث مركّزاً على الأمور الآتية :

١- مَن روى عن الصّحابي راوي الحديث ؟

٢- مَن روى عن كلّ راوٍ روى عن الصّحابي ؟ (الرّواة عن التّابعي)

٣- شيوخ أحمد ، أو شيوخ المصنف .

قُم بترقيم الرّواة من بعد الصّحابي نازلا إلى أوّل السّند ؛ فمثلا :

٣ ٢ ١

حم : ثنا محمّد بن جعفر، ثنا شُعبة ، عن عبد العزيز عن أنس .

فيكون رقم (١) لعبد العزيز ، و(٢) لشُعبة ، و(٣) لمحمّد بن جعفر .

ونقصد بهذا التّرقيم معرفة مرتبة الرّاوي في السّند وليس طبقته .

من خلال النّظر في أولئك سيظهر لنا: أنّ الرّواة عن الصّحابي هم اثنان فقط (عبدالعزيز) و(قتادة) وأخذ كل منهما رقم (١) .

وأنّ الرّواة عن (عبد العزيز) هم : هُشيم ، وإسماعيل ، وشُعبة ، وحمّاد . وأخذ كلٌّ منهم رقم (٢) .

ونجد أنّ الرّاوي عن (قتادة) هو : سعيد ، وأخذ أيضا رقم (٢) .

بينما الرّاوي أبو عوانه يروي عن (عبد العزيز) و(قتادة) معاً ، وأيضا وضعنا له رقم (٢)

ثمّ شيوخ أحمد ؛ فنجد محمّد بن جعفر وعفّان ويونس ومحمّد بن بكر وسُريج ، أخذ كلٌّ منهم رقم (٣) ، إلا هُشيماً وإسماعيل فقد أخذا رقم (٢) .

فرسم الشّجرة بعد ذلك يمكن أن يكون على طريقتين :

أ ـ رأسيّاً ؛ أي من أعلى الصّفحة إلى أسفلها .

ب ـ أو أُفقيّاً ؛ أي من يمين الصّفحة حتى شمالها .

الطّريقة الأولى : وهي رسم الشّجرة رأسيّاً :

تأمّل في رجال الأسانيد وأرقامهم ثمّ ابدأ رسم الشّجرة كاتباً رجال كلَّ مرتبة في سطر واحد ، وتاركاً سطراً فارغاً بين كلِّ مرتبتين . فنبدأ باسم الصّحابي راوي الحديث نزولاً من أعلى الصّفحة ، فمثلاً الرّاوي عندنا هنا هو (أنس) فيُكتب في وسط السّطر الأعلى من الصّفحة تقريباً ـ علماً إنّ تشجيرات بعض البرامج الحاسوبيّة لا تسير وَفْقاً لذلك فليُتنبه ـ .

ثمّ نشقّ من بعد الصّحابي خطين إلى الرّاويين عنه (عبد العزيز) و(قتادة) ، ونجعلهما في سطر واحد ، أي في مستوى واحد ، لبيان أنّهما في مرتبة واحدة .

وحيث إنّ الرُّواة عن عبد العزيز هم : هُشيم ، وإسماعيل ، وشُعبة ، وحمّاد ، والرّاوي عن قتادة هو سعيد ، بينما أبو عوانه يروي عنهما . فعند ذلك نجعل مرتكز السّند على

عبد العزيز ، أي إنّ عبد العزيز يكون له القسط الأكبر من السّطر ، وندع لقتادة مكان راويين تقريباً .

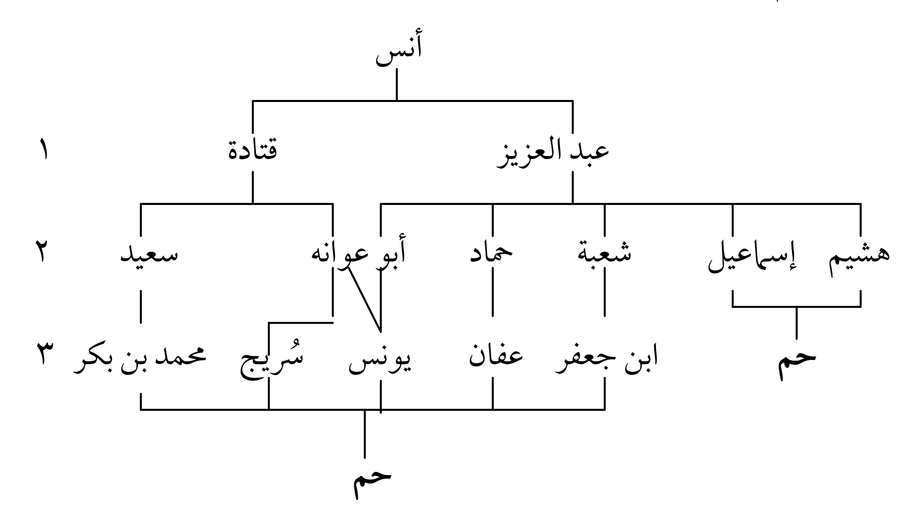
ثمّ عند ترتيب الرّواة عن عبد العزيز نجعل في الطّرف لهم من جهة قتادة أبـا عوانـه لأنّه مشترك بينهما ، فنجعله في منزلة بينهما ، حتّى يُمكن أن تسير خطوط الشّجرة في مسـارها من غير تقاطع أو تكرار .

ثمّ نجعل (سعيد) الرّاوي عن قتادة في الطّرف الأخير من السّطر .

<u>مع ملاحظة</u> : أنّ الرّواة عن عبد العزيز وقتادة يجب أن يكونـوا في مسـتوى واحـد، أي على سطر واحد .

ثمّ نُرتب الرّواة عن كلٍّ في سطر واحد ، ثمّ نذكر المصدر في الأخير .

انظر الرسم التالي :



<u>ماذا نلاحظ على هذه الشّجرة ؟</u>

نلاحظ الأمور الآتية :

١ - أنّ (أحمد) جاء مرّة في مرتبة شيوخه ؛ في رواية هُشيم وإسماعيل ؛ فكـان سـنده عالياً .

٢ - أنّ أبا عوانه تابع سعيد بن أبي عروبة عن قتادة .

٣ – أنّ يونس وسُريج كلاهما رويا عن أبي عوانه ، بينما تفرّد يونس بالرّواية عن قتادة مقرونا بعبد العزيز ، ولذلك رمزنا له في الشّجرة بخط مشقوق في أعلاه .

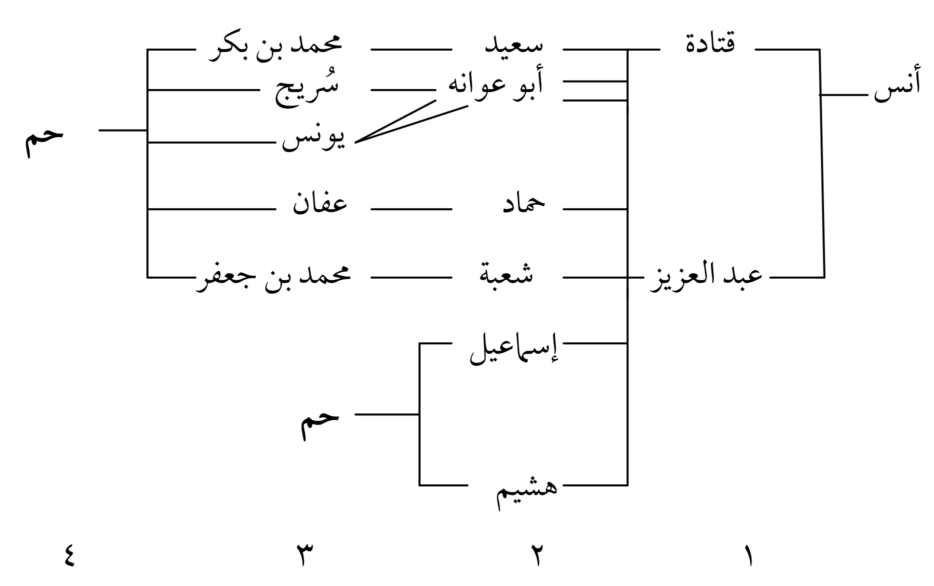
٤ – أنّ شُعبة وإسماعيل وهُشيما تابعوا حمّادا عن عبد العزيز .

مع ملاحظة : إنّ هُشيماً هنا لا يحتاج إلى متابع لأنّه صرّح بالسّماع .

الطريقة الثّانية : وهي رسم الشّجرة أُفقيّا :

فنبدأ بكتابة اسم الصّحابي في يمين الصّفحة ، ثمّ نتّجه بالرّواة يسارا حتّى نهاية مراتبهم ، مع الأخذ في الاعتبار ما ذُكر آنفا عند الشّروع في رسم الشّجرة بشكل رأسي.

وإليك مثالها :



أمّا إذا كان الحديث يرويه عدد من الصّحابة ، والمصدر واحد : فيحسن بنا أن نجعل لكلّ صحابي شجرة في مسوّدة خارجيّة على نسق ما بَيّنّا ، ثمّ نحاول جمع الأشجار في رسم مُوحّد يُبيّن مسار الأسانيد لهذا الحديث .

فمثلاً : لو أخذنا حديث أنس ـ آنف الذكر ـ نجد أنّ أبا سعيد الخدري وأبا هريرة قد روياه أيضاً عند أحمد ، أي في مصدر واحد .

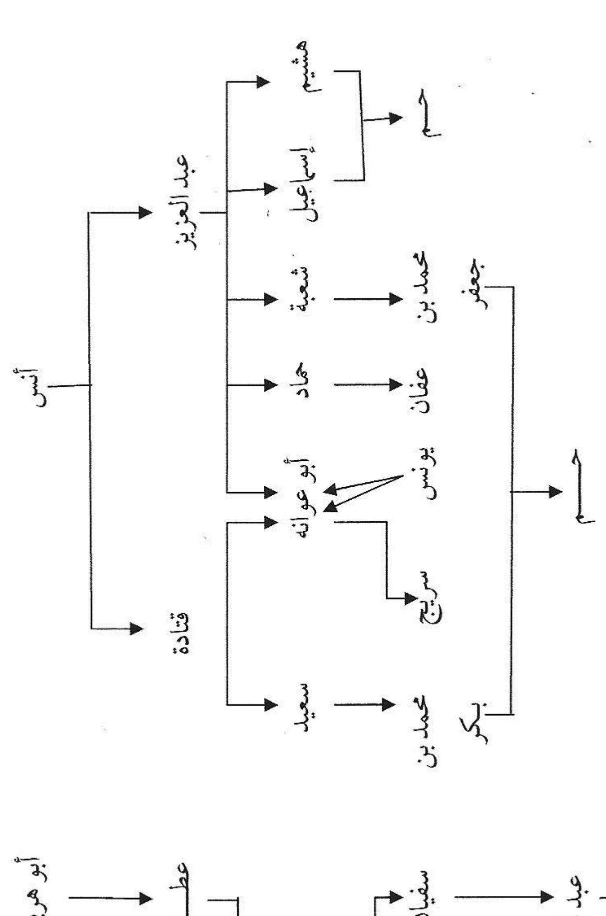
قال الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٧٧) : حدثنا عبد الرزّاق قال : أنبأنـا سـفيان عـن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : ﴿ تسحروا فإن في السّحور بركة ﴾ .

وفي (٢/ ٤٧٧) : ثنا وكيع ثنا ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة ..، فذكره .

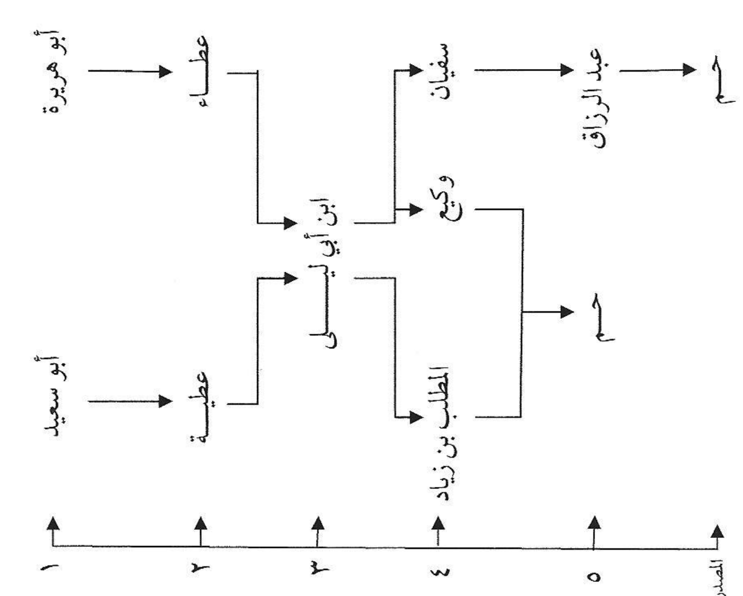
وفي (٢/ ٣٢) قال : ثنا المطلب بن زياد عن ابن أبي ليلى عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : ﴿ تسحروا فإن في السّحور بركة ﴾ .

فعمل الشّجرة يكون برسم شجرة لكلّ صحابي ثمّ مقابلة بعضها ببعض مع التّأمل فيها جيداً ، ثمّ نحاول جمعها في شجرة واحدة ، تُبيّن مسار طُرق الحديث من عند أحمد(مصدر الحديث) حتّى نهاية الأسانيد من جهة الصّحابة .

= (انظر غير مأمور الشّجرة في الصفحة الآتية) = >>



أنس
قتادة
عبد العزيز
سعيد
أبو عوانة
حماد
شعبة
إسماعيل
هشيم
محمد بن
سريج
يونس
عفان
محمد بن
بكر
جعفر



أبو سعيد
أبو هريرة
عطية
عطاء
ابن أبي ليلى
المطلب بن زياد
وكيع
سفيان
عبد الرزاق
١
٢
٣
٤
٥
المصدر

ماذا نلاحظ على تلك الشّجرة ؟   نلاحظ الآتي :

١- أنّ أسانيد حديثَيْ أبي هريرة وأبي سعيد الخدري تجتمع في محمّد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى .

٢- أنّ سند حديث أبي هريرة ـ من طريق عبد الرزاق ـ سند نازل عند أحمد بالنّسبة للأسانيد الأخرى .

٣- أنّ رواية عطاء شاهدة لرواية عطيّة ، وليست متابعةً لها ، لأنّ كلًّا منهما يروي عن صحابي .

٤- أنّ حديث كلّ واحد من الصّحابة يشهد للآخر .

فظهر لنا من خلال الشّجرة سُرعة معرفة الشّواهد ومراتب رواتها .

٢- مثال النوع الثاني من أنواع شجرة الأسانيد :

ـ وهو رسم شجرة أسانيد لعدد من المصادر تَروي الحديث بطرقها إلى الصّحابي ـ

رأينا آنفاً مثال شجرة الأسانيد في مصدر واحد ، فلو خرَّجنا الحديث نفسه من كتب أخرى ، فسنجد أنّ حديث أنس أخرجه نحو ١٦مرجعاً ، وحديث أبي هريرة نحو خمسة مراجع، وحديث أبي سعيد نحو مرجعين ، بحسب الطّاقة في هذه العُجالة .

فالأفضل أنّ يُجعل لكلّ صحابي شجرة أسانيد ، لكثرة فروع الأسانيد .

وإليك مثال شجرة الأسانيد لحديث أنس (أفقياً) .

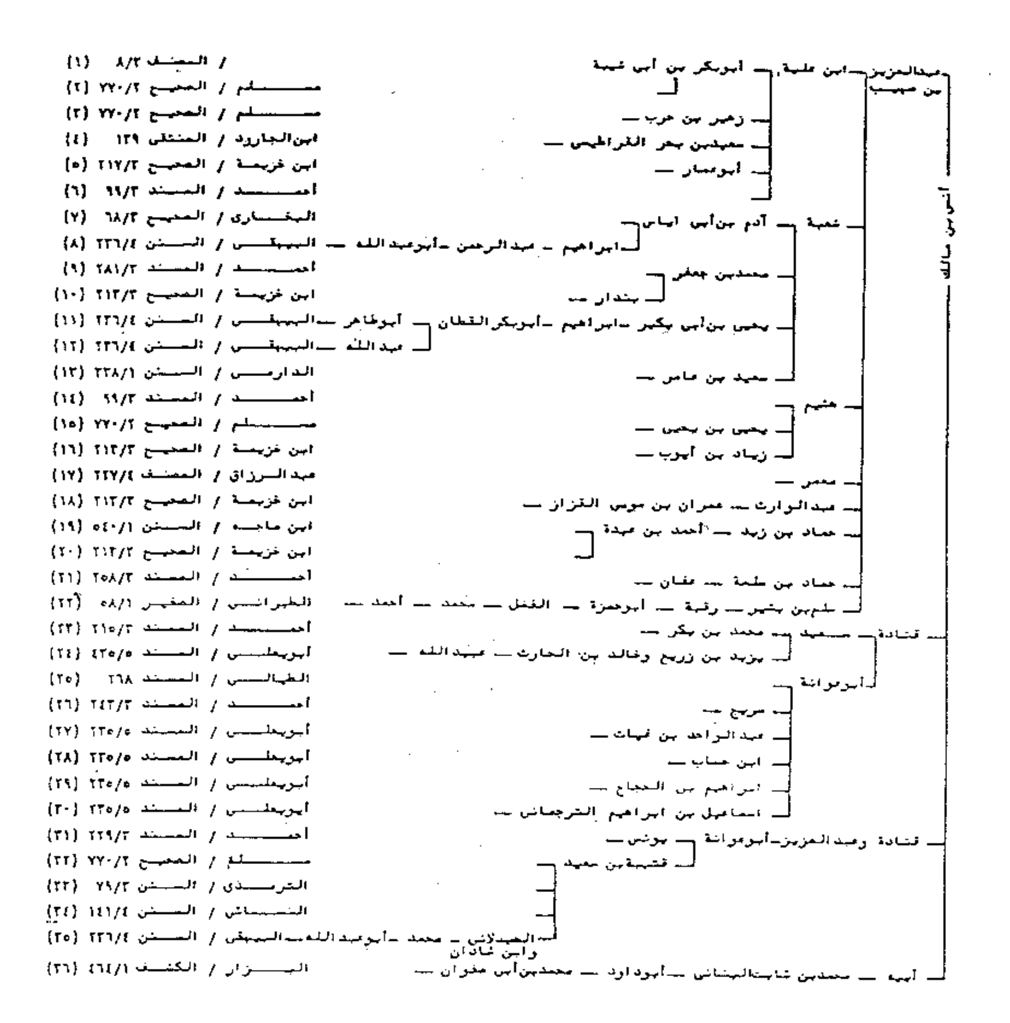
[سمعت أنساً ﷺ قال : قال النبي ﷺ : ﴿ تسحروا فإن في السحور بركة ﴾ لفظ البخاري ومسلم .

رواه : خ (٧) ، م (٣٠٢، ١٥ ، ٣٢) ، طد (٢٥) ، عب(١٧) ، شص (١) ، حم (٦،٩،١٤،٢١،٢٣،٢٦،٣١) ، مي (١٣) ، جه (١٩) ، ت (٢٣) ، بز (٣٦) ن (٣٤) ، يعد (٢٤،٢٧،٢٨،٢٩،٣٠) ، جا (٤) ، خز (٥،١٠،١٦،١٨،٢٠) ، طص (٢٢) ، هق (٨،١١،١٢،٣٥) ولفظهم واحد] [1] .

انظر غير مأمور الصفحة الآتية == >

---

(١) اقتباس من موسوعة الحديث النبوي للدكتور عبد الملك قاضي (الصيام ١/ ٨٩ الطبعة التجريبية) .



نلاحظ على هذه الشّجرة ، إضافة إلى ما ذُكر سابقا عند حديث أنس :

١ – أنّ المصدر أو المرجع الواحد يتكرر في الشّجرة ؛ وهذا تبعا للطريق الذي يخرجه منه ؛ فقد يخرج الحديث من عدّة طرق ، فنذكره حينئذ عند كل طريق لـه منعـا للتّـداخل في أغصان الشّجرة .

٢ – أنّ عبد العزيز بن صهيب عن أنس زاد الرّواة عنه سوى ما عند أحمد إلى أربعـة وهم : معمر ، وعبد الوارث ، وحمّاد بن زيد ، وسلم بن بشير .

٣ – أنّ يونس لم يتفرد بروايته عن أبي عوانه عن قتادة وعبد العزيز معـا ؛ بـل تابعـه قتيبة بن سعيد عند : م ت ن هق .

٤ – أنّ محمد بن سعيد تابعه يزيد بن زريع وخالد بن الحارث كلاهما عند أبي يعلي .

٥ – أن قتادة وعبد العزيز تابعهما عن أنس ثابت البناني عند البزار .

أما حديث أبي هريرة فقد :

رواه :عب (٨)،شص (٥٠٤) ،حم (٩٠٥) ،ن (٢٠١ موقوفا)،١١٠٧،٣٠) ، طــص (١٢) ولفظهم واحد .

– رواه : حم (١٠) بلفظ :" دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في السحور والثريد" .

– رواه : طص (١٣) بلفظ :" دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة لثلاثة : السحور والثريد الكيل ".

أبو هريرة
عطاء ـ عبد الملك بن أبي سليمان ـ منصور ـ أبو الربيع ـ علي بن سعيد ـ النسائي / السنن ١٤١/٤ (١)
يزيد ـ أحمد بن سليمان ـ النسائي / السنن ١٤١/٤ (٢) موقوفا
ابن أبي ليلى ـ يحيى ـ عمرو بن علي ـ النسائي / السنن ١٤١/٤ (٣)
علي بن هاشم ـ ابن أبي شيبة / المصنف ٨/٣ (٤)
وكيع ـ ابن أبي شيبة / المصنف ٨/٣ (٥)
أحمد / المسند ٤٧٧/٢ (٦)
سفيان ـ يحيى بن آدم ـ عبد الاعلى بن واصل ـ النسائي / السنن ١٤٢/٤ (٧)
عبد الرزاق / المصنف ٢٢٨/٤ (٨)
أحمد / المسند ٣٧٧/٢ (٩)
معمر ـ عبد الرزاق ـ أحمد / المسند ٢٨٣/٢ (١٠)
أبو سلمة ـ يحيى بن سعيد ـ محمد بن فضيل ـ ابن خلاد ـ زكريا ـ النسائي / السنن ١٤٢/٤ (١١)
محمد بن زياد ـ شعبة ـ عمرو بن حكام ـ ابراهيم بن محمد ـ الطبراني / المعجم ١٦٢/١ (١٢)
سعيد بن المسيب ـ داود بن أبي هند ـ أرطاة ـ رفعين ـ مزداد ـ محمد ـ الطبراني / المعجم ١٧٢/٢ (١٣)

نلاحظ على هذه الشّجرة ما يأتي :

١ – أنّ عطاء تابعه عن أبي هريرة : أبو سلمه ومحمد بن زياد وابن المسيب .

٢ – أنّ ابن أبي ليلى عن عطاء تابعه عبد الملك بن أبي سليمان ولكنّه وقفه .

٣ – أنّ سفيان و وكيع عن ابن أبي ليلى تابعهما يحيى وعلي بن هاشم ومعمر .

أما **حديث أبي سعيد الخدري :**

أبو سعيد ـ عطية العوفي ـ ابن أبي ليلى ـ المطلب بن زياد ـ ابن أبي شيبة
أحمد

ونلاحظ هنا أن أحمد تابعه أبو بكر بن أبي شيبه في مصنفه .

كيف نتغلب على قصور الصفحات عن استيعاب الشجرة كاملة من غير تكبير حجم الورقة ؟

من مظاهر التغلب على قصور الصفحات عن استيعاب الشجرة كاملة يمكن أن

نتبع طريقة توزيع الشجرة على عدة صفحات ، بحيث تبقى بعض خطوطها مرسلة إلى آخر الورقة على أن تقابلها في مستواها وقياسها خطوط مماثلة في الورقة الثانية ويزيد الأمر وضوحاً إذا رقمت الخطوط المرسلة ، ثم أعطيت الرقم نفسه في الصفحة الثانية .

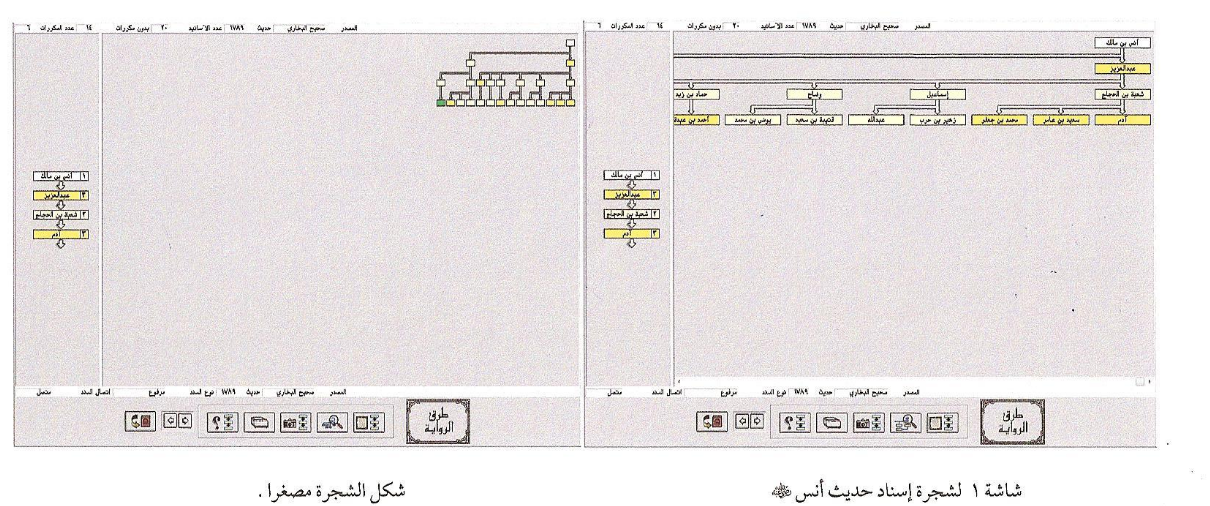
شجرة الأسانيد في البرامج الحاسوبية :

بدأ الاهتمام بشجرة الأسانيد مع بداية وضع البرامج الحاسوبية لخدمة الحديث الشريف . وكان لبرنامج مكتبة الحديث الشريف لشركة حرف ـ وكان يسمى موسوعة الحديث ـ صخر سابقا ـ ؛ قصب السبق في تطويع البرنامج لصنع شجرة أسانيد للحديث على مستوى الكتب التسعة ؛ جميعها أو بعضها .

ولعل المستخدم لهذا البرنامج ـ على قدمه بالنسبة لعمر البرامج الحاسوبية دائمة التغير ـ يرى سهولة الاطلاع على شجرة الأسانيد من خلال أيقونة (طرق الرواية) من أيقونة البحث (سند) ؛ فتظهر الشجرة ، لكن قد تقصر شاشة العرض عن استيعابها ، فنحتاج إلى تحريكها لاستكمال الاطلاع عليها . ولتلافي هذا القصور وضعوا خيارا يظهر شكل مصغرا يعطي فكرة عنها كاملة .

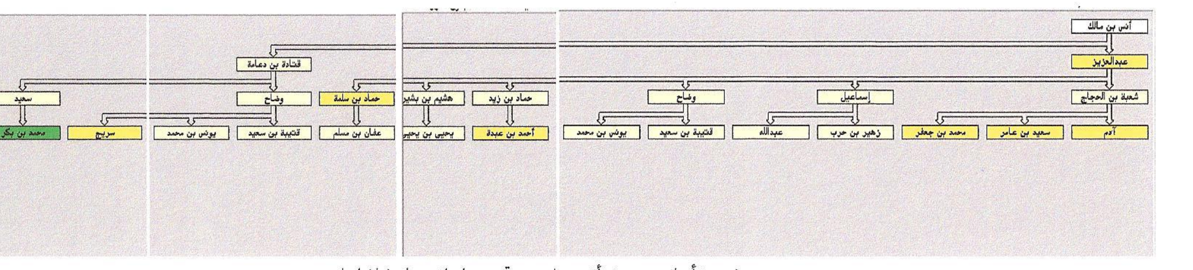
أنظر الأشكال في الصفحة الآتية :

نماذج لشجرة الأسانيد لحديث أنس ﷺ من برنامج مكتبة الحديث الشريف ـ شركة حرف



شاشة ١ لشجرة إسناد حديث أنس ﷺ

شكل الشجرة مصغرا.

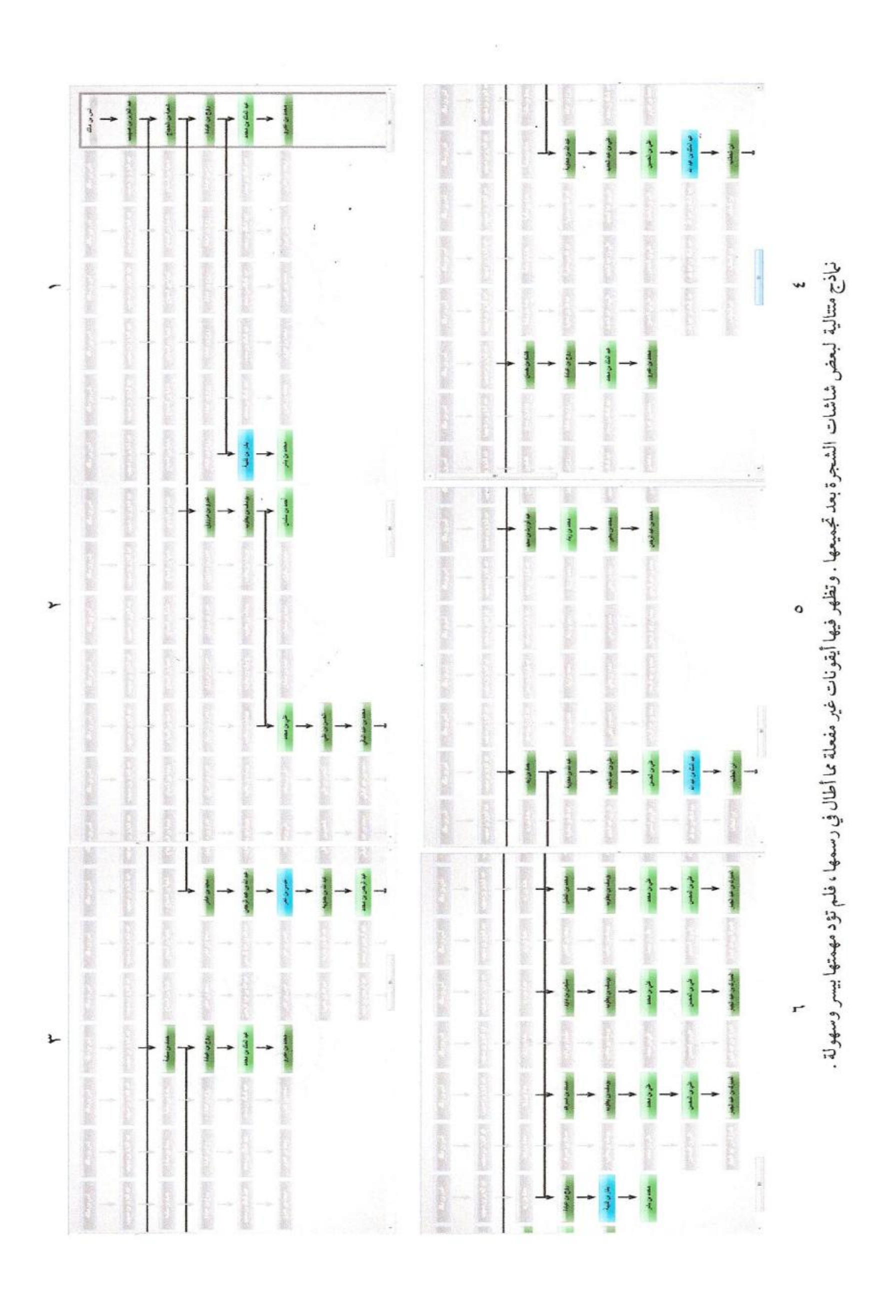


شجرة أسانيد حديث أنس ﷺ بعد تجميعها واختصار شاشاتها.

ومن البرامج التي استخدمت التشجير للأسانيد وبتوسع كبير ؛ برنامج (جوامع الكلم لشركة أفق للبرمجيات) ؛ مما اضطر المبرمجين إلى تقطيعها عبر شاشات عرض كثيرة ؛ لا يتمكن المستخدم من الاطلاع عليها إلا بعد جهد كبير . انظر الأشكال الآتية :



شاشة رقم ١ من شجرة أسانيد حديث أنس ﵁ من برنامج (جوامع الكلم ٤).



نماذج متتالية لبعض شاشات الشجرة بعد تجميعها . وتظهر فيها أيقونات غير مفعلة مما أطال في رسمها ، فلم تؤد مهمتها بيسر وسهولة .

الملاحظ على هذه الجهود المبذولة ؛ أنها قصرت في جانب الهداف المرجوة من شجرة الأسانيد ؛ مثل معرفة العالي والنازل ، والمتابع والشاهد ، والتقاء الطرق للرواية وافتراقها ، وعدم الإشارة إلى المصدر الذي روى بهذا السند أو ذاك .

كما إنها ركزت على درجة الراوي في السند فقط ، دون النظر إلى درجته حال الرواية، مع اعتبار المتابع والشاهد ، وعدم المخالفة ؛ إذا كان ضعفه ينجبر .

فالألوان المستخدمة للتعبير عن درجة الراوي ليست دقيقة ، ولا تعطي حكما على الراوي في حال روايته .

فيا حبذا لو استخدمت الخطوط مجردة من الأشكال الهندسية ـ الزخرفية ـ في رسم أغصان الشجرة ، وتحرير اللون عند ذكر الراوي منفردا ، وعندما يكون له متابعا ، أو شاهدا، يعضده ، مع عدم المخالفة ، أو العلة القادحة . والله أعلم وأحكم .

الفَصلُ السَّـابعُ

في ضوابط الحكم على الحديث بعد تخريجه

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : في النّظر في حال رجال السّند .

المبحث الثّاني : في النّظر في حال الرّواية من حيث القبول والرّد .

المبحث الثّالث : في الاعتبار و المتابعات والشّواهد .

المبحث الأول

في النّظر في حال رجال السّند

وذلك من خلال عِلْمَي : تاريخ الرّواة ، والجرح والتّعديل ، فعلى الباحث أن يكون ملماً بهذين العلمين ، متمرّساً فيهما ، مطّلعاً على مناهج العلماء ، إطلاعاً واسعاً ، يدرك به مرادهم وإشاراتهم .

إذ من المهمّ عند المحدّثين معرفة تاريخ الرّواة وطبقاتهم ، وفائدته : الأمن من تداخل المشتبهين ، وإمكان الإطّلاع على تبيين التّدليس ، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة .

ومن المهمّ أيضاً معرفة المتّفِق والمفترق ، إذ أنّ الرّواة إنْ اتّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعدا ، واختلفت أشخاصهم ، أو اتّفقوا في الكنية والنسبة ؛ يُخشى أن يُظنّ الشّخصان شخصاً واحداً ، فلابدّ من معرفة ذلك وإتقانه .

وكذا معرفة المهمل من الأسماء؛لأنه يُخشى من أن يُظنّ الواحد اثنين،وأيضاً المؤتلف والمختلف من الأسماء، وكذا المتشابه ، كلّ ذلك من مهمات هذا الفن التي يجب على الباحث إتقانها ومعرفتها .

ومطلوب منه أن يكون له دُرْبَة في التّرجيح والاختيار ؛ بما يظهر به حال الرّاوي ؛ فلابدّ من معرفة قواعد الجرح والتّعديل ، ومناهج العلماء فيها ، ومراتبها ، مِن قبل التّصدُّر للنّظر في السّند ؛ لأنّه لا يمكن للنّاظر في حال السّند أن يصل إلى نتيجة بمجرّد مطالعته في كتب التّراجم ، وأحوال الرّجال ، وتقليب صفحاتها ، إذا لم يكن عارفاً مِن قبلُ بضوابط الجرح والتّعديل ؛ ومعرفة اصطلاح أهل هذا الشأن ؛ فيمَن تُقبل روايته ، ومَن لا تُقبل ، ومتى تُقبل ؟ ومتى تُرد ؟ ومتى يُحتجّ بالرّاوي ؟ ومتى لا يُحتجّ به ؟ .

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : « وليحذر المتكلّم في هذا الفن من التّساهل في الجرح والتّعديل فإنّه إن عَدَّل أحداً بغير تثبّت ؛ كان كالمثْبِتِ حكماً ليس بثابت ، فَيُخشى عليه أن يدخل في زُمرة مَن روى حديثاً وهو يظنّ أنه كذب .

وإن جرّح بغير تحرّز ؛ أقدم على الطّعن من مسلم بريئ من ذلك ، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً ..)) [1]

وقال الإمام الذّهبي ـ رحمه الله ـ : ((والكلام في الرّواة يحتاج إلى ورع تام ، وبراءة من الهوى والميل ، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ، ورجاله .

ثمّ نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التّعديل والجرح . وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة . ثمّ أهمّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التّام : عُرف ذلك الإمام الجهبذ ، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة ..)) .

وقال : ((.. ومِن ثَمّ قيل : تجب حكاية الجرح والتّعديل ، فمنهم من نَفَسُهُ حَادٌّ في الجرح ، ومنهم من هو معتدل ، ومنهم من هو متساهل ..)) .

((.. وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبه ، أو في حال شيخه ، ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك ، والعصمة للأنبياء ..)) .

((ولكنّ هذا الدّين مؤيّد محفوظ من الله تعالى ، لم يجتمع علماؤه على ضلالة ، لا عمداً ولا خطأ ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة . وإنّما يقع اختلافهم في مراتب القوّة ، أو مراتب الضّعف . والحاكم منهم يتكلّم بحسب اجتهاده ، وقوّة معارفه ؛ فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده ، فله أجر واحد ، والله الموفّق ..)) [2]

وقال في موضع آخر : ((ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يُزكّي نقلة الأخبار ويُجرّحهم جهبذاً إلاَّ بإدمان الطّلب ، والفحص عن هذا الشّأن ، وكثرة المذاكرة والسّهر والتّيقّظ الفهم ، مع التّقوى والدّين المتين ، والإنصاف ، والتّردّد إلى مجالس العلماء ، والتّحري والإتقان . وإلاَّ تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها .:. ولو سوّدت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل : ﴿ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُون ﴾ النحل:٤٣ .

---

(١) نزهة النظر (ص٧٣) .

(٢) الموقظة (ص٨٢-٨٤) مختصر بحروفه .

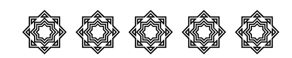
فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً ودينا وورعا ، وإلاَّ فلا تتعنّ .

وإن غلب عليك الهوى والعصبيّة لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب .

وإن عرفت أنّك مخلّط مخبّط ؛ مهمل لحدود الله ؛ فأرحنا منك ؛ فبعد قليل ينكشف البهرج ، وينكبّ الزّغل ، ولا يحيق المكر السّيئ إلاَّ بأهله .

فقد نصحتك ! فعلم الحديث صِلْفٌ ، فأين علم الحديث ؟ وأين أهلـه ؟

كِدت لا أراهم إلاَّ في كتاب ، أو تحت التّراب ..)) [1]



---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ص٤) .

المبحث الثّاني

في النّظر في حال الرّواية من حيث القبول و الرّد

إنّ مِن سمات ميزان قبول الرّواية عند المحدّثين ؛ أنْ يشتمل على الشّروط الآتية :

١ - **الاتّصال** : بثبوت سماع كلّ راوي في السّند من شيخه ؛ سماعا صحيحا ؛ فتُردّ ولا تُقبل الرّواية المنقطعة .

والانقطاع عندهم ؛ إمّا جليّا وإمّا خفيّا ؛ فالجلي : كالإرسال ، والإعضال ، والانقطاع في أيّ موضع من السّند ، وكذا التعليق . والخفي : كالتّدليس ، والإرسال الخفي.

فلِتَلَقّي الحديث وأدائه أهميّة كبيرة عند علماء النّقد ، وقد وضعوا مقاييس محدّدة، وضوابط محكمة ، بها يُحكم على مدى قوّة اتصال الرّواية وضعفه .

وإن المتأمّل في صنيع الأئمّة في كتب الحديث وعلومه يجد أنّهم فرّقوا بين صِيَغ التّحمل والأداء من حيث قوّة الاتّصال وضعفه . واستقر الأمر على تصنيفها إلى ثمانية أقسام.(١)

وهذا التّصنيف منهم يعود إلى مدى قوّة اليقين في صحّة التّحمل ، وصدق الأداء. فجعلوا أعلا مراتب التّحمل : السّماع من لفظ الشّيخ ، وأنزلها الوِجادة ، ونجدهم فرّقوا بين العرض والقراءة ؛ بل وفي القراءة ، هل هي من لفظ الشّيخ ، أو من قراءة الرّاوي عليه، أو قراءة غيره عليه وهو يسمع .

وكلّ أولئك مؤثرات في قوّة التّحمل وضعفه ، وكذا الأداء .

وما هذه الحيطة ، وذلك التيقّظ والحذر ، إلاّ سياجٌ قوي أقامه الأئمّة لئلّا يدخل الخلل في الرّواية ، بل لتبقى نقيّة صافية من كلّ شبهةِ وَهْمٍ أو خلط أو تزوير .

ولقد دأب علماء هذا الشّأن على ذكر صيغ التّحمل والأداء كما سمعوها ، وأثبتوها في كتبهم كما رووها . حتى ولو كانت متقاربة في قوّة الاتصال كلفظ (حدثنا) و (أخبرنا).

---

(١) انظر على سبيل المثال : ابن الصلاح : المقدمة (ص٢٤٥) وابن حجر : النزهة (ص٦٢) .

فهذا الصّنيع منهم ليس فذلكة علميّة ، ولا تفنّنا في الصّنعة . بـل لعلمهـم أنّ صـيغ التّحمّل والأداء لها تأثير في قوّة اتصال الرّواية وضعفه ، فكانت الأمانة العلميّة تقتضي ذكرها وتِبْيَانها .

ولا يظنَّنَّ ظانٌّ إنّ العناية بصيغ التّحمّل والأداء قد غبر عهدها ، وانتهى زمانها ، ولا حاجة لنا بها اليوم ، فقد انقطع عهد الرّواية . بل إن الدّراسات النّقليّة لم تتوقّف مادامت هناك أحاديث لم يرد للمتقدّمين فيها حكمٌ وقفنا عليه ، أو كان الحكم لا يزال محـل نظـر في بعـض الأحوال ؛ وخاصّة إنّ كثيرا من كتب التّراث أخذ يظهر محقّقاً ؛ وفيهـا الكثـير مـن المرويّـات التي لم يُحكم عليها سابقاً .

٢ – عدالة النّقَلَة : بأن تثبت العدالة لكلّ راوي في السّند ؛ أن يكون مسـلما عـاقلا سالما من الفسق و خوارم المروءة .

فلا تُقبل رواية المجهول ولا المبتدع ولا المتّهم بالكذب ، ولا الكذّاب .

٣ – الضّبط : وهو أن يستحضر الرّاوي الحديث متى شاء ، أو متى طُلب منه ؛ وهو ضبط الصّدر . أو يصون كتابه حتى يُؤدي الحديث ؛ وهو ضبط الكتاب .

٤ – عدم الشّذوذ : بمخالفته غيره من الرّواة الثّقات ، فمتى خالف الرّاوي نُظـر في مخالفته ؛ هل هي قادحة بحيث تُرد أو لا .

٥ – عدم العلّة : فالحديث متى جُمعت طرقه ، واتفقـت رواتـه واسـتووا ؛ ظهـرت سلامته ، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلّة ؛ فمـدار الإعـلال عـلى الاخـتلاف ، والاخـتلاف يكون تارة في السّـند ، وتـارة في المـتن ، كتعـارض الوصـل والإرسـال ، أو الاضـطراب أو النّكـارة ، ونحو ذك .

٦ – وجود العاضد عند الاحتياج إليه : حيث يكون الضعف ممـا ينجـبر ؛ فوجـود رواية تقوي الرّواية الضّعيفة أدعى لقبولها من ردّها،إذا تساوى فيها احتمالات القبول والرّد ؛ ويُسمّى هذا بالضّعيف الصّالح للاعتبار .

فعلى الباحث عند الحكم على الحديث بعد تخريجه أن يكون ملمّا بمناهج العلماء في قبول الرّوايات وردّها ، وأن يُقيم لكلّ حديث قرائنه ، واحتمالات قبوله أو ردّه ، فوجوه التّرجيح كثيرة لا تنحصر ، ولا ضابط كُلِّيّ لها يُطلق على جميع الأحاديث ؛ ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كُلِّيّ يكون كالقاعدة تطبق على جميع الأحاديث ؛ بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم من القرائن في كل حديث بمفرده ؛ بطريق الاعتبار .

هذا ؛ وسيأتي مزيدُ تفصيل عن الاعتبار في المبحث الآتي . والله أعلم وأحكم .

المبحث الثالث

في الاعتبار عند نقاد الأحاديث والآثار

تَوطِئَـــةٌ :

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ : ((وأما الأحاديث المرسلات عن النبي ﷺ : فهي أيضاً عند خلق من العلماء بمنزلة المسندات المتصلة في تقبلها والعمل بمتضمنها ، ومن لم يرها كذلك من نقاد الآثار وحفاظ الأخبار فإنه **للاعتبار بها** ، ولـن يجعلها عِلَّةً لغيرها ..)) .

وقال : ((وأما أحاديث الضعاف ومن لا يعتمد على روايته : فتكتب للمعرفة ، وأن لا تقلب إلى أحاديث الثقات ، **ويعتبر بها** أيضاً غيرها من الروايات ..)) .

وأخرج بسنده عن وكيع قال : ((قال الثوري : إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه ، فمنه ما أتدين به ، **ومنه ما أعتبر به** ، ومنه ما أكتبه لأعرفه)) .

كما أخرج بسنده عن الإمام أحمد قال : ((ما حديث ابن لهيعه بحجة ، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب **أعتبر به** ويقوي بعضه بعضاً)) .[1]

إذن فما هو الاعتبار عند نقاد الأحاديث والآثار ؟ نقول وبالله التوفيق :

١ – تعريفه :

قال ابن الصلاح : ((معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد ؛ هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث ، هل تفرد به راويه أو لا ، وهل هو معروف أو لا)).[2]

قال ابن حجر : ((وقول ابن الصلاح : معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد ، قـــد يوهم أن الاعتبار قسيم لهما وليس كذلك ، بل هو : هيئة التوصل إليهما)) .[3]

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩٠-١٩٣) .

(٢) المقدمة (ص١٨٢) .

(٣) نزهة النظر (ص٣٧) وانظر السيوطي : التدريب (١٥٤) .

وقال في النكت : ((هو : الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد)).[1]

٢- كيفيته :

قال أبو حاتم ابن حبان في مقدمة صحيحه[2] :

((وإني أمثل **للاعتبار** مثالاً يستدرك به ما وراءه ، وكأنا جئنا إلى حماد بن سلمه، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب ، فالذي يلزمنا فيه **التوقف** عن جرحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه .

فيجب أن نبدأ :

* فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حماد عنه ؟ أو رجل منهم وحده ؟ .

* فإن وُجد أصحابه قد رووه ، علم أن هذا قد حدث به حماد .

* وإن وُجد من رواية ضعيف عنه ، ألزق ذلك بذلك الراوي دونه .

* فمتى صح إنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه ، **يجب أن يتوقف فيه. ولا يلزق به الوهن .**

* بل يُنظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب ؟

* فإن وُجد ذلك ، عُلم أن الخبر له أصل يُرجع إليه .

* وإن لم يوجد ما وصفنا **نُظر حينئذ** : هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات ؟ .

* فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصل .

* وإن لم يوجد ما قلنا ، نُظر : هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟ فإن وُجد ذلك صح أن الخبر له أصل .

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٨١) . وانظر السخاوي : فتح المغيث (١/ ٢٤١) .
(٢) صحيح ابن حبان (١/ ١٥٥ الإحسان) .

* ومتى عُدم ذلك ، والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة ،علم أن الخبر موضوع لاشك فيه ، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه .

هذا حكم الاعتبار بين الثقاة في الروايات ..)) .

٣- مثـاله :

قد مثل الحافظ العراقي [1] لحديث حماد عن أيوب ، الذي عدمت فيه المتابعات من طريق ثابت بما أخرجه الإمام الترمذي في الجامع [2] قال :

((حدثنا أبو كريب حدثنا سويد بن عمرو الكلبي عن حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أراه رفعه ، قال : ﴿ أحبب حبيبك هونا ما ، عسى أن يكون بغيضك يوما ما ، وابغض بغيضك هونا ما ، عسى أن يكون حبيبك يوما ما ﴾.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه ..)) .

قال العراقي : ((قلت : أي من وجه يثبت ، وقد رواه الحسن بن دينار ، وهو متروك الحديث ، عن ابن سيرين عن أبي هريرة .)) .

وقال ابن حجر في النكت الظراف [3] : ((فإما أن يكون (ت) لم يعتد بذلك لشدة ضعف الحسن ، وإما أن يكون أراد الغرابة معتدة بكونها من رواية حماد عن أيوب ، وإما أن يكون ما اطلع على رواية الحسن ، وقد استغربها ابن عدي لما أخرجها في ترجمة الحسن من كتابه الكامل في الضعفاء ..)) .

قلت :ورواية الحسن بن دينار أخرجها ابن عدي قال : ((ثنا الحسن بن الطيب ثنا سفيان ثنا الحسن بن دينار عن ابن سيرين عن أبي هريرة ..)) . فذكر الحديث ؛ ثم قال : ((وهذا لا أعلم أحداً قاله عن ابن سيرين إلاَّ الحسن ابن دينار ، ومن حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ؛ رواه حماد بن سلمة ، وعن حمادٍ سويد بن عمرو الكلبي ، وعن سويد

---

(١) التبصرة (١/ ٢٠٥) .

(٢) في (البر والصلة ـ باب ماجاء في الاقتصاد في الحب والبغض ٤/ ٣٦٠) .

(٣) تحفة الأشراف (١٠/ ٣٣٤ حاشية) .

أبو كريب ..)).[1]

وقد استنكر ابن حبان هذه الرواية وجعل الآفة فيها من سويد بن عمرو ، حيث قال في ترجمته [2] : ((وكان يقلب الأسانيد ، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، روى عن حماد بن سلمة عن أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة ـ رفعه ـ قال ..)) .وذكر الحديث ، ثم قال : ((حدثنا الحسن بن سفيان ثنا أبو كريب ثنا سويد ين عمرو ..

.. وهذا الحديث ليس من حديث أبي هريرة ، ولا من حديث ابن سيرين ولا من حديث أيوب وهشام ، ولا من حديث حماد بن سلمة ، وإنما هو قول علي بن أبي طالب فقط ..)) .

وعن حديث علي قال الترمذي ((.. وقد رُوى هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا ، رواه الحسن بن أبي جعفر ـ وهو حديث ضعيف أيضاً ـ بإسناد له عن علي عن النبي ﷺ، والصحيح عن علي موقوف قوله .)) .

وقد أشار بن عدي إلى رواية الحسن بن أبي جعفر فقال [3] : ((ويرويه الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن ابن سيرين عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن علي عن النبي ﷺ ..))

وخَطَّأَ ابن حبان رفعه حيث قال : ((وقد رفعه عن علي الحسن بن أبي جعفرالجعفري عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب ، وهو خطـأ فـاحش)) [4].

قلت : وقول علي ﷺ ذكره البوصيري عن مسدد قال : ((ثنا يحيى عن شعبة عن أبي إسحاق عن هبيرة عن علي ﷺ قال : (أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما مـا) . الحديث . ثم قال البوصيري : هذا حديث موقوف إسناده حسن ، هبيرة مختلف فيـه

---

(١) الكامل (٢/ ٧١١) .

(٢) المجروحين (١/ ٧٥١) .

(٣) المصدر السابق (٧١٢) .

(٤) المجروحين : المصدر نفسه .

وباقي رجال الإسناد ثقات .[1]

٤ـ توضيح المثال :

إذا طبقنا كلام ابن حبان في كيفية الاعتبار على حديث الترمذي يكون كما يأتي :

١- نظرنا في حديث أبي هريرة من طريق حماد عن أيوب ، فاعتبرنا برواية أقرانه عن أيوب فلم نجده إلاَّ عند حماد .

٢- ثم نظرنا في أصحاب حماد هل رواه أحد ؟ فلم نجد غير سويد .

٣- ثم نظرنا هل رواه عن ابن سيرين آخر ؟ فوجدنا الحسن بن دينار رواه ؛ لكنه متروك الحديث ، فلا يصلح للاعتبار .

٤- ثم نظرنا هل رواه غير ابن سيرين عن أبي هريرة ؟ فلم نجد .

٥- ثم نظرنا هل رواه غير أبي هريرة مرفوعاً ؟ فوجدناه يُروي عن عليّ ، ولكنها رواية ضعيفة خالفتها رواية أوثق منها بوقف الحديث على عليّ ؟

بعد البحث والتأمل في كل ذلك ، وجدنا أن هذا الحديث تفرد به سويد بن عمرو عن حماد . ومن هنا نجد ابن حبان جرّح سويداً ، وجعل آفة الحديث منه ، واتهمه بقلب الأسانيد ووضعها .

لكن ما حال سويد بن عمرو عند أئمة الجرح والتعديل ؟؟

نقل الدارمي عن ابن معين قال : ثقة . وقال العجلي : كوفي ثقة . وقال النسائي : ثقة . والبرقاني عن الدارقطني قال : كوفي ثقة . وقال الذهبي : وثقة ابن معين وغيره ، أما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال : كان يقلب الأسانيد ، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية .[2]

---

(١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/ ١٠٦ رقم ٥٤٣٠) .

(٢) انظر : ابن معين : التاريخ (رواية الدارمي ص١١٩رقم٣٦٩) العجلي : الثقات (ص٢١١رقم٦٤٢) وابن أبي حاتم : الجرح (٢/ ١/ ٢٣٩) وسؤالات البرقاني (ص٣٥رقم ٢٠٩) والذهبي :الميزان (٢/ ٢٥٣) وابن حجر : التهذيب (٤/ ٢٧٧) .

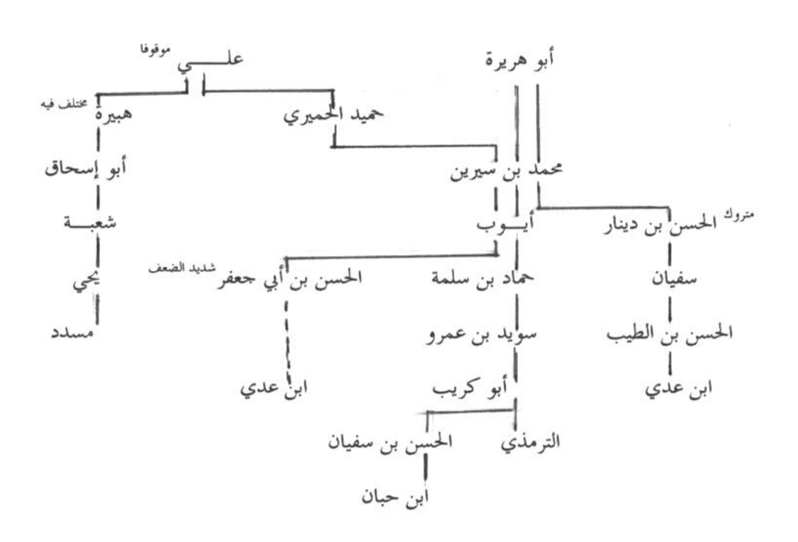
وقال ابن حجر : سويد بن عمرو الكلبي ، أبو الوليد ، الكوفي ، العابد ، ثقة ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع ـ أو ثلاث ـ ومائتين .

أفحش ابن حبان القول فيه ، ولم يأت بدليل ؛ م ت س ق .[1]

قلت هذا حال سويد عندهم ، فهل تفرده عن حماد بهذه الرواية كاف لرميه بالوضع وقلب الأسانيد ؟؟ .

وصفوة القول : إن البحث في حال الحديث ، والنظر فيه هل هو معروف أم لا ؟ وهل هو فرد؟ أم له متابعات أو شواهد ؟ ، والنظر في أسانيده ، وتمييز الرواية الصحيحة من الضعيفة ؛ كل أولئك يسمى عند نقاد الآثار وحفاظ الأخبار : **الاعتبار** .

فالاعتبار ضابط مهم ورئيس من ضوابط الحكم على الحديث ، لايمكن إهمـــاله ، بل لابد على الباحث من إتقانه وإلاَّ قصر في حكمه . واجترأ على الخطأ والانحراف عن الجادة .



والله أعلم وأحكم

---

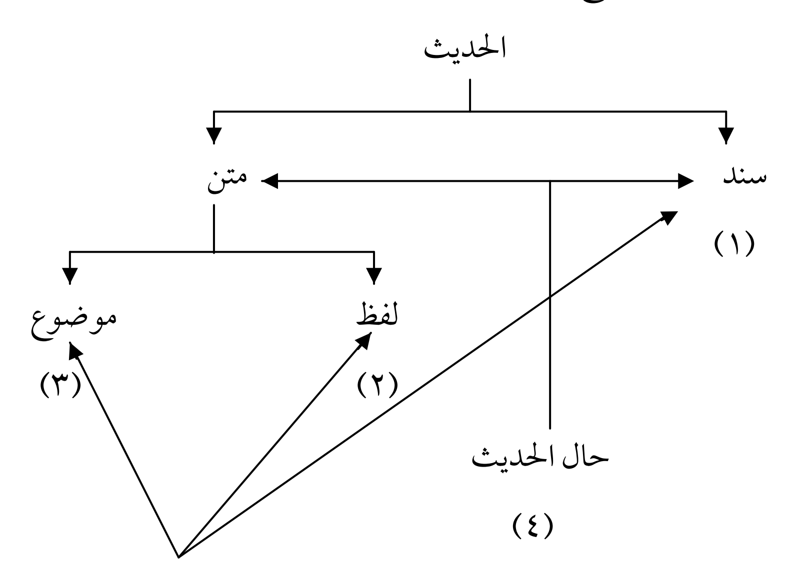
(١) التقريب (ص٢٦٠) .

الخاتمـــــة

إنّ علم التّخريج علم يحتاج مَن يرومه إلى مِرَاسٍ وتدرُّب ، حتّى يتمكّن منه ، ويصبح به بصيراً . وقد ذكرنا في هذه العُجالة طرائق التّخريج ووسائلها نأمل من هذا البيان الموجز إلى وضع ضوابط لعلم التّخريج ؛ تُمكّن الباحث من التّخريج بأسرع وقت ممكن، وبأقلّ جهد يبذله ، مع الحصول على نتائج صائبة ومرضية .

وهذه الطّرائق نابعة من موضوع التّخريج نفسه وهو (الحديث أو الأثر) حيث إن كلاً منهما مكوّن من سند ومتن ، وللمتن لفظ وموضوع ، وللإسناد والمتن حال يعرفها أهل هذا الشأن ، وما أضافه الحاسوب من خدمة الاستعلام اللفظي .

فكانت طرائق التخريج هكذا :



فكانت طرائق التّخريج خمس :

١- بالنّظر إلى السند .

٢- بالنّظر إلى اللفظ .

٣- بالنّظر إلى الموضوع .

٤- بالنّظر إلى حال الحديث (سنداً ومتنا)

٥- بالنّظر إلى استخدام الاستعلام اللفظي عن طريق الحاسوب .

ولكلٍّ وسائل تُستخدم في التّخريج . فإذا تعرّفنا على طرائق التّخريج ووسائلها ، وكيفيّة التّخريج بها طريقةً طريقة؛ في بادئ الأمر حتّى نُتقنها ؛ أمكن التّمكّن من هذا العلم ، إذ لابد من كثرة المداومة والمراس ، و مزيد التّدرب عليه ؛ لترسخ قدم الباحث فيه .

وما هذا الكُتيب إلاَّ مدخلاً إلى علم التّخرج علماً وتطبيقاً ، نسأل الله العلي القدير النّفع به ، ونستغفره من الخطأ والزّلل .

والله أعلم وأحكم .

وصلّي الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم .

بيـان المصـادر والمراجـع

○ ابن الأثير ؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (٦٠٦هـ)

١ جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة الحلواني ، بيروت ، لبنان ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م .

○ الإسماعيلي ؛ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (٣٧١هـ) .

٢ المعجم ، تحقيق زيان محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ١٤١٠هـ .

○ ابن الأعرابي ؛ أحمد بن محمد بن زياد (٣٤١هـ)

٣ المعجم ، تحقيق أحمد بن ميرين سياد البلوشي ، مكتبة الكوثر ،الرياض ١٤١٢هـ .

○ الأيوبي ؛ محمد عبد الباقي (١٣٣٣هـ)

٥ المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة ، دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م .

○ بروكلمان ؛ كارل

٦ تاريخ الأدب العربي ، ترجمة عبد الحليم النجار ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٤م .

○ ابن بلبان ؛ الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)

٧ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

○ ابن بلبان ؛ أبو القاسم علي بن بلبان المقدسي (٦٨٤هـ)

٨ المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية ، تحقيق محي الدين مستو ، ود.الخطراوي ، مكتبة دار التراث ، المدينة النبوية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

○ البوصيري ؛ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم الكناني (٨٤٠هـ)

٩ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، دار الوطن للنشر ، الرياض ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

○ الترمذي ؛ أبو عيسى محمد بن عيسى السُّلَمي (٢٧٩ هـ)

١٠ الجامع ؛ تحقيق أحمد شاكر ؛ مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م .

○ ابن أبي حاتم ؛ عبد الرحمن بن إدريس الحنظلي ، الرازي (٣٢٧هـ)

١١ الجرح والتعديل ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

○ حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله ؛ كاتب جلبي (١٠٦٧هـ)

١٢ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، الطبعة الثالثة ، المطبعة الإسلامية ، طهران ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

○ ابن حبان ؛ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي ، البستي (٣٥٤هـ)

١٣ الصحيح = انظر: ابن بلبان : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان

١٤ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي، حلب ١٣٩٦هـ .

○ ابن حجر ؛ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢هـ)

١٥ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ، حُقق في مركز خدمة السُّنَّة بالجامعة الإسلامية ، وطُبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة النبوية المنورة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م

١٦ إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي ، تحقيق د. زهير بن ناصر الناصر ، دار ابن كثير ، دمشق ١٤١٤هـ

١٧ تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ، حلب ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

١٨ تهذيب التهذيب ، دار صادر ، بيروت ، تصوير عن الطبعة الهندية .

١٩ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ،الطبعة الثالثة ١٣٨٤هـ ١٩٧٥م .

٢٠ النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق د. ربيع بن هادي ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

○ الخازندار ؛ أحمد ، ومحمد الشيباني .

٢١ دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

○ الخطيب ؛ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)

٢٢ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٢٣ تاريخ بغداد (مدينة لسلام) وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماءِ من غير أهلها ووارديها ، تحقيق د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

٢٤ السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد،تحقيق د.محمد بن مطر الزهراني ، دار طيبة ، الرياض ١٤٠٢هـ – ١٩٨٣م

○ أبو خيثمة ؛ زهير بن حرب النسائي (٢٣٤هـ)

٢٥ كتاب العلم ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المطبعة العمومية ، دمشق ١٣٨٥هـ .

○ الدارقطني ؛ أبو الحسن علي بن عُمر (٣٨٥هـ)

٢٦ المؤتلف والمختلف ، تحقيق د.موفق بن عبد الله ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٢٧ سؤالات البرقاني ، رواية الكرجي عنه ، تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري ، كتب خانة جميلي ، لاهور ، باكستان ١٤٠٤هـ .

○ الداني ؛ أبو العبّاس أحمد بن طاهر العُبَادي الأنصاري الدّاني (٥٣٢ هـ) .

٢٨ الإيماء إلى أطراف كتاب الموطأ ، تحقيق د. رضا بوشامة ود. عبد الباري عبد الحميد ، ونشر في دار المعارف الرياض ١٤٢٤هـ .

- الذهبي ؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)

٢٩ تذكرة الحفاظ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٣٠ سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناءوط ، دار الرسالة ، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣١ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي مصر ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م .

٣٢ الموقظة في علم مصطلح الحديث ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ١٤٠٥هـ

- الزبيدي ؛ محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى (١٢٠٥هـ)

٣٣ تاج العروس من جواهر القاموس ، المطبعة الخيرية ، مصر ١٣٠٦هـ ، تصوير .

٣٤ لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة ، تحقيق محمد عبد القادر عطا - نشرته دار الكتب العلمية -بيروت سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- أبو زهو ؛ محمد محمد (١٣٩٧هـ)

٣٥ الحديث والمحدثون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٤ - ١٩٨٤م .

- السخاوي ؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ) .

٣٦ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، تحقيق علي حسين علي ، إدارة البحوث الإسلامية ، بنارس ، الهند ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٣٧ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، تحقيق عبد الله الصديق ، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ابن سعد ، محمد بن سعد (٢٣٠هـ)

٣٨ الطبقات الكبرى ، دار التحرير ، القاهرة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م .

- السيوطي ؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)

٣٩ البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ، تحقيق د. أنيس أحمد طاهر ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية ١٤٢٠هـ

٤٠ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق نظر محمد الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الطبعة الثانية الرياض ١٤١٥هـ .

٤١ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، الطبعة الرابعة ، البابي الحلبي ،القاهرة ، مصر ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م

٤٢ جمع الجوامع (الجامع الكبير)،مصورة عن مخطوط دار الكتب المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٨م

- الصفدي ؛ صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ)

٤٣ الوافي بالوفيات ، ط فرانز شتاينر ، بفسبادن ، تنفيذ دار الأندلس ، بيروت ، لبنان ١٤٠١هـ – ١٩٨١م

- ابن الصلاح ؛ تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الصلاح (٦٤٣هـ)

٤٤ المقدمة في علوم الحديث ، تحقيق د.عائشة عبد الرحمن ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

- الطبراني ؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)

٤٥ المعجم الكبير ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، إحياء التراث الإسلامي ، وزارة الأوقاف العراقية ، ١٩٧٨م .

٤٦ المعجم الأوسط ، تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م .

٤٧ المعجم الصغير ، صححه عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .

- الطيب ؛ د. أحمد

٤٨ ترجمة المقدمات القرنسية للمعجم المفهرس ، مجلة بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر ـ العدد الأول ١٤٠٤هـ

- عبد الباقي ؛ محمد فؤاد (١٣٨٨هـ)

٤٩ تيسير المنفعة ، الطبعة الثانية ، دار الحديث ، بيروت ، لبنان ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

- العجلي ؛ أحمد بن عبد الله بن صالح (٢٦١هـ)

٥٠ الثقات ؛ بترتيب الهيثمي ؛ تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م

- العجلوني ؛ إسماعيل بن محمّد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ)

٥١ كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت

- ابن عدي ؛ أبو أحمد عبد الله بن عدي ، الجرجاني (٣٦٥هـ)

٥٢ الكامل في ضعفاء الرجال ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م .

- العراقي ؛ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (٨٠٦هـ)

٥٣ التبصرة والتذكرة شرح الألفية ؛ تصحيح محمد بن الحسين ، المطبعة الجديدة ، فاس ، المغرب ١٣٥٤هـ

- العمري ؛ د.أكرم ضياء

٥٤ موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، دار طيبة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

- ابن فارس ؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)

٥٥ معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

- الفاسي ؛ تقي الدين محمد بن أحمد الحسني المكي (٨٣٢هـ) .

٥٦ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، تحقيق فؤاد سيد ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- الفيروز آبادي ؛ مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ) .

٥٧ القاموس المحيط ، الطبعة الثالثة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

- قاضي ؛ د.عبد الملك بن بكر

٥٨ موسوعة الحديث النبوي (الصيام) ، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع ، الكويت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م

- قطلوبغا ، زين الدّين أبي العدل قاسم بن قُطْلُوبُغَا (ت ٨٧٩هـ) .

٥٩ من روى عن أبيه عن جده ، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة ، مكتبة المعلا ، الكويت سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

- الكتاني ؛ السيد محمد بن جعفر

٦٠ الرسالة المستطرفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٠هـ (تصوير عن ط ١٣٣٢هـ) .

- المتقي الهندي ؛ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين (٩٧٥هـ)

٦١ كنز العمال في سنن الأقوال والفعال ، بتصحيح حسن زروق وصفوة السقا ، مكتبة التراث الإسلامي ، حلب ، سوريا ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٦٢ منتخب كنز العمال ، بحاشية المسند للإمام أحمد ، الطبعة الميمنية .

- المزي ؛ أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن (٧٤٢هـ)

٦٣ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، تصحيح وتعليق عبد الصمد شرف الدين ، دار القيمة ، بمباي ، الهند ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م

- مسلم ؛ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)

٦٤ الصحيح ، عناية محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

- ابن معين ؛ يحي (٢٣٣هـ)

٦٥ التاريخ (رواية الدارمي) ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا ١٤٠٠هـ .

- المناوي ؛ محمد المدعو عبد الرؤوف (١٠٣١هـ) .

٦٦ فيض القدير شرح الجامع الصغير ، تصوير دار الفكر ، بيروت ، لبنان ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م .

- النسائي ؛ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)

٦٧ السنن الصغرى ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ،الطبعة الثانية ، حلب ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

- أبو نعيم ؛ أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ) .

٦٨ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، مطبعة دار السعادة ، مصر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ / .

- هارون ؛ عبد السلام (١٤٠٩هـ)

٦٩ تحقيق النصوص ونشرها ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- ونسنك (١٩٣٩م)

٧٠ مفتاح كنوز السنة ، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي ، تصوير سهيل أكاديمي ، لاهور ، باكستان ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٧١ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - بالاشتراك مع لفيف من المستشرقين - ، تصوير دار الدعوة ، استانبول ، تركيا ١٩٨٨م .

- أبو يعلى ؛ أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٣٠٧هـ)

٧٢ المسند ، تحقيق حسين أسد ، دار المأمون للتراث ، دمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٧٤ معجم الشيوخ ، نشر بتحقيق إرشاد الحق الأثري في دار العلوم الأثرية ، فيصل آباد ١٤٠٧هـ ، ونشر في دار المأمون بتحقيق حسين أسد ، بيروت ١٤١٠هـ

- **البرمجيات :**

إتقان الحرفة بإكمال التحفة - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف - تحقيق ودراسة وإكمال وتعليق - إنتاج العربية لتقنية المعلومات - الإصدار الأول - مصر ٢٠٠٦م

الحديث الشريف - الكتب التسعة - إنتاج شركة حرف - إصدار ١ , ٢ - مصر ٢٠٠٠م .

الجامع الكبير لكتب التراث العربي والإسلامي - إنتاج مركز التراث للبرمجيات - الإصدار الثاني - الأردن ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .

جوامع الكلم - إنتاج شركة أفق للبرمجيات - الإصدار الرابع - من موقع إسلام نت :

المكتبة الشاملة - الإصدار الثاني - من موقع الشاملة : http://www.shamela.ws . والموقع مستمر في تطوير هذه المكتبة .

الموسوعة الذهبية - إنتاج مركز التراث للبرمجيات - الإصدار الثاني - الأردن ٢٠٠١م .

فهرس الموضوعات

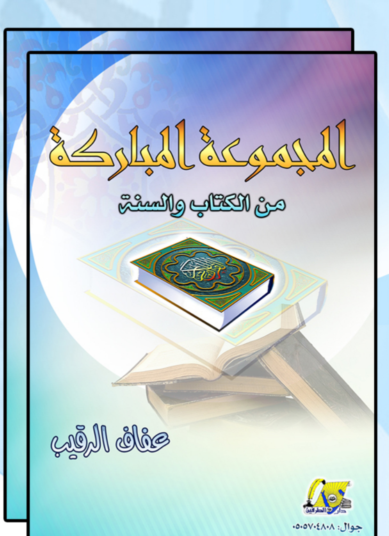
الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التمهيد في مقدمات عامة	١٠
معنى التخريج	١١
أهمية التخريج	١٦
نشأة علم التخريج	١٨
إجمال طرق التخريج	٢٦
الفصل الأول في تخريج الأحاديث والآثار بالنظر إلى السند	٢٨
توطئة في ذكر أحوال السند مع المتن	٢٩
التعريف بوسائل التخريج بالنظر إلى الإسناد	٣٠
الكتب الأصيلة : أ ـ المسانيد	٣٠
ب ـ المعاجم	٣١
ج ـ التواريخ المسندة	٣٣
الكتب المساعدة : الأطراف	٣٤
أنواع التأليف في الأطراف	٣٥
نشأة علم الأطراف	٣٦
من أشهر كتب الأطراف	٣٦
التخريج باستخدام : الأطراف والمسانيد والمعاجم	٣٨
أولا : تحفة الأشراف	٣٨
ثانيا : إتحاف المهرة	٤٢
ثالثا : أطراف الموطأ	٤٣
رابعا : أطراف المسند	٤٥
التخريج باستخدام كتب المسانيد والمعاجم	٤٦
مميزات استخدام طريقة الإسناد والمآخذ عليها	٤٧
الفصل الثاني في تخريج الأحاديث والآثار بالنظر إلى ألفاظ المتن	٤٩
توطئة في كلمة عن علم فهرسة ألفاظ الأحاديث	٥٠
تخريج الحديث من طريق أول لفظة منه	٥٣
تخريج الحديث من طريق عدة ألفاظ	٥٨
مميزات فهارس الألفاظ و المآخذ عليها	٦٦
الفصل الثالث في التخريج بالنظر إلى الموضوع العلمي	٦٨
التعريف بوسائل التخريج بالنظر إلى الموضوع	٧٠

النوع الأول : الكتب الأصيلة : السنن، الجوامع ،المصنفات ،المنفردة بموضوع ٧٠
الثاني : الكتب المساعدة : التخاريج ، الأبواب المفهرسة ، الكشاف الموضوعي ٧١
الأبواب المفهرسة : كنز العمال ٧١
منتخب كنز العمال ٧٣
الكشاف الموضوعي ٧٤
مفتاح كنوز السنة ٧٥
مميزات التخريج بالنظر إلى الموضوع والمآخذ عليها ٧٨
الفصل الرابع في تخريج الحديث بالنظر إلى حاله ٧٩
توطئة ٨٠
تخريج الحديث بالنظر إلى حال سنده ٨١
تخريج الحديث بالنظر إلى حال المتن ٨٢
مميزات هذه الطريقة والمآخذ عليها ٨٣
الفصل الخامس في التخريج بالاستعلام اللفظي باستخدام الحاسوب ٨٤
توطئة ٨٥
خدمات الحاسوب المتاحة ٨٥
البرمجيات ٨٦
المكتبة الإلكترونية ٨٨
الكتاب الإلكتروني ٩١
الإمكانات التي يتيحها الحاسوب في التخريج بالاستعلام اللفظي ٩٣
باعتبار السند ـ اللفظ ـ الموضوع ٩٣
سلبيات البرامج الحاسوبية المتداولة ٩٤
الفصل السادس في كيفية التخريج عموما وتدوينه ٩٥
اختيار الطريقة المثلى للتخريج ٩٦
كيفية تدوين المعلومات المخرجة ٩٩
شجرة الأسانيد وكيفية الاستفادة منها ١٠٣
شجرة الأسانيد في البرامج الحاسوبية ١١٣
الفصل السابع في ضوابط الحكم على الحديث بعد تخريجه ١١٨
النظر في حال رجال السند ١١٩
النظر في حال الرواية من حيث القبول والرد ١٢٢
الاعتبار عند نقاد الأحاديث والآثار ١٢٥
الخاتمة ١٣٢
بيان المصادر والمراجع ١٣٣


صدر حديثاً ..


أعمال
العقل
وأثره في التربية
تأليف
هند آل فاضل


الطريق إلى ..
السعادة الزوجية
أحمد بن موسى السهلي


المجموعة المباركة
من الكتاب والسنة
عفاف الرقيب
جوال: ٠٥٠٥٧٠٤٨٠٨


تطوير الذات
في فن التعامل مع الآباء والأمهات
تقديم فضيلة الشيخ الدكتور
عبد العزيز بن داود الفايز
الأمين العام لمؤسسة كافل لرعاية الأيتام
بمنطقة مكة المكرمة
تأليف : مصلح بن زويد العتيبي


ماذا غرس القرآن
في قلوبنا ؟


رسالتي ..
لبنات جنسي
إعداد
وداد أحمد النوري
(أم حاتم)
فيصل بن سعيد الزهراني
سر الرجولة
دار الطرفين
جوال: ٠٥٠٥٧٠٤٨٠٨


وصيتي لأحبتي
خلاصة من تجربتي
مستقاة من قوله صلى الله عليه وسلم
" لكل داء دواء علمه من علمه وجهله من جهله "
ريسه صالح عز الدين


شموع الأسرة المسلمة
ملحق للمطبخ والمرأة
جمع وإعداد
تركية بنت مطلق المالكي



www.tarafen.com tarafen@maktoob.com جوال ٠٥٠٥٧٠٤٨٠٨ / ٠٥٠٣٥١٢٤٩٩